وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوارة الطور الثالث (ل م د) في علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل

عنوان الأطروحة

التـــغيـرات السوسيوثـقافية وأثـرها على التنمية المحلية

دراسة ميدانية على عينة من أسر سكان القصر العتيق ورقلة

إعداد الطالب:
*محمد تلي

إشراف الدكتور:
* عزيز قودة

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
01	عمر حمداوي	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
02	عزيز قودة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
03	عبد الرزاق عريف	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
04	ناصر بودبزة	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
05	باية بوزغاية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	مناقشا
06	حسين لوشن	أستاذ	جامعة باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على النبي الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يسرني أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى روح والدي الكريمين راجيا لهما شمول رحمته و فسيح جنته مع النبيين والصدّقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيق.

والى كل من ساهم بنصيبه لإنجاز هذا العمل من أفراد عائلتي صغيرهم و كبيرهم مع عزم السير لهم على طريق النجاح والتوفيق و بموفور الصحة والعافية.

وذاتُ الفتى والله بالعِلمِ والتُّقى إذا لم يكونا لا اعتِبارَ لِذاتِهِ

الطالب: محمد تلي

تشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:"ولئن شكرتم لأزيدنكم"

فالحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات الموفق من يشاء من عباده، فهو الذي سهل لنا طريق النجاح حتى وصلنا إلى إنجاز هذا العمل ، كما أرفع أسمى عبارات الشكر للأستاذ الدكتور المشرف السيد :قود عزيز، ونقدر تحمله وصبره علينا طيلة المشوار الدراسي، و إلى أساتذة اللجنة المناقشين الكرام ؛كل باسمه، وإلى الطاقم الإداري بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة كما أتقدم بشكري للمدقق اللغوي السيد البروفيسور : سيبوكر إسماعيل أستاذ بكلية الآداب واللغات بجامعة ورقلة الذي أشرف على التدقيق اللغوي لهذه الأطروحة.

الطالب: محمد تلي

ملخص الدراسة

يعتبر موضوع التغيرات الثقافية و الاجتماعية من أهم المواضيع المحورية والأساسية لعلم الإجتماع دراسة وبحثا؛ لحضوره البارز وانعكاساته المؤثرة في جميع ميادين الحياة، ونظرا لأهميته جاءت دراستنا بعنوان : التغيرات السوسيوثقافية وأثرها على التنمية المحلية، التي كان الهدف منها الإجابة على التساؤل الرئيسي : هل للتغيرات السوسيوثقافية أثر على التنمية المحلية ؟ و إندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

- هل للتغيرات في الثقافة التعليمية تأثير على التنمية المحلية؟
- ما هي التحولات الحادثة في الثقافية العمرانية وتأثيرها على التنمية المحلية؟
- ما مدى تأثير الجمعيات الثقافية على التنمية المحلية؟

وقد أجريت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع على عينة من سكان القصر العتيق بورقلة، معتمدا على الإجراءات المنهجية الممثلة في المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي وعلى أداة الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة لجميع البيانات، أين كانت العينة قصدية والمقدرة بـ 22 ساكنا من مختلف عروش القصر العتيق الثلاثة (بني سيسين ، بني واقين ، بني إبراهيم).

وتوصلت الدراسة إلى تجسيد بعض المشاريع التنموية بداخل القصر العتيق، إلا أنها غير مواكبة ومستجدة للمتغيرات المتسارعة، خاصة على الصعيد الثقافي ولا ترقى إلى مستوى تطلعات الأسر الورقلية داخل القصر، وأن هذه المشاريع لا تخدم الثقافة المحلية ولا التراث المادي والمعنوي للجزائر ككل.

وعلى الرغم من كل العراقيل والعوائق الإدارية والمجتمعية ، إلا أنه أصبح من الضروري على المجتمع المدني والإدارة المحلية ،التكاتف والتعاون من أجل تشخيص الوضعية المادية الكارثية للقصر العتيق ووضعه ضمن الأولويات التنموية ثم في مكانه اللائق كتراث مادي مصنف ضمن المعالم والآثار التاريخية الوطنية .

الكلمات المفتاحية :

التغير الثقافي، التنمية المحلية ، التغير الإجتماعي ، القصر الورقلي ، المجتمع المحلي.

Resumé:

Le sujet des changements culturels et sociaux est considéré comme l‹un des sujets les plus importants des sciences sociales car il est étudié et recherché par de nombreux chercheurs et qu‹il a eu un impact sur tous les domaines de la vie. Notre étude s‹intitule les changements socioculturels et leur impact sur le développement local. Le but de notre étude est de répondre à la problématique principale suivante: les changements socioculturels ont-ils un impact sur le développement local? Les questions de recherche suivantes sont également posées:

- Les changements de culture éducative ont-ils un impact sur le développement local?
- Quels sont les changements intervenus dans la culture urbaine et leur impact sur le développement local?
- Quel est l‹impact de la culture associative sur le développement local?

L‹étude de terrain de ce thème a été menée sur un échantillon d‹habitants de l‹ancien palais d‹Ouargla en fonction des procédures méthodologiques représentées dans l‹approche descriptive‹ la méthode historique et l‹outil d‹observation participative‹ correspondant à l‹ensemble des données‹ où l‹échantillon était destiné et estimé à 22 habitants des trois trônes différents de l‹ancien palais (Beni Sisin‹ Beni Waguin‹ Beni Ibrahim).

L‹étude a atteint une incarnation de certains projets de développement à l‹intérieur de l‹ancien palais (Ksar)‹ mais ils ne sont pas en phase avec et nouveaux aux changements rapides‹ en particulier sur le plan culturel et ne s‹élèvent pas au niveau des aspirations des familles qui habitent le Ksar‹ et que ces projets ne servent ni la culture locale ni le patrimoine matériel et moral de l‹Algérie dans son ensemble.

Malgré tous les obstacles administratifs et sociétaux‹ il est devenu nécessaire pour la société civile et l‹administration locale de s‹unir et de coopérer afin de diagnostiquer la situation matérielle désastreuse de l‹ancien Ksar et de la placer dans les priorités de développement puis à sa juste place en tant que patrimoine matériel classé au sein des monuments historiques nationaux.

mots clés :

Changement culturel‹ développement local‹ changement social‹ le palais Roqlu‹ la communauté locale.

Abstract:

The subject of the cultural and social changes is considered one of the most important topics in social sciences as it is studied and researched by many researchers and as it has had an impact on all fields of life. Our study is entitled the sociocultural changes and their impact on local development. The aim of our study is to answer the following main problematic :do sociocultural changes have an impact on localdevelopment? The following research questions are also posed:

- Do changes in educational culture have an impact on local development?
- What are the changes occurring in urban culture and their impact on local development?
- What is the impact of associative culture on local development?

The field study of this topic was conducted on a sample of the residents of the ancient palace of Ouargla depending on the methodological procedures represented in the descriptive approach، the historical method and the participatory observation tool، corresponding to all data، where the sample was intended and estimated at 22 inhabitants from the three different thrones of the ancient palace (Beni Sisin، Beni Waguin، Beni Ibrahim).

The study reached an embodiment of some development projects inside the ancient palace (Ksar)، but they are not in line with and new to the rapid changes، especially on the cultural level and do not rise to the level of the aspirations of the families that inhabit the Ksar، and that these projects do not serve the local culture nor the material and moral heritage of Algeria as a whole.

Despite all the administrative and societal obstacles، it has become necessary for civil society and local administration to join hands and cooperate in order to diagnose the disastrous material situation of the ancient Ksar and place it within the development priorities and then in its proper place as a material heritage classified within the national historical monuments.

key words :

Cultural change، local development، social change، the Roqlu Palace، the local community.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	II
التشكرات	III
ملخص الدراسة باللغة العربية	IV
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	V
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	VI
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	IIX
قائمة الملاحق	XV
مقدمة	أ-
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
أولا : تحديد الإشكالية	21
ثانيا : أسباب إختيار الموضوع	24
ثالثا : أهمية إختيار الموضوع	24
رابعا : أهداف البحث	26
خامسا : تحديد المفاهيم	26
سادسا : المقارنة السوسيولوجية	33
سابعا : الدراسات السابقة	39
الفصل الثاني :- مدخل نظري للثقافة	
* **تمهيـــد** :	45
أولا- ماهية الثقافة	46
ثانيا- مفهوم الثقافة	46
ثالثا- أنواع الثقافة	47
رابعا- خصائص الثقافة	48
خامسا- وظائف الثقافة	49
سادسا- عناصر الثقلفة	50

سابعا- مفهوم سوسولوجيا الثقافة	52
خلاصة:	53
الفصل الثالث: مدخل نظري للتغيرات الثقافية	
* **تمهيد:**	55
أولا- ماهية التغير الثقافي	56
ثانيا- مفهوم التغير الثقافي	56
ثالثا- عوامل التغير الثقافي	57
رابعا- معوقات التغير الثقافي	58
خامسا- النظريات المفسرة للتغيرات الثقافية	60
خلاصة:	63
الفصل الرابع: مدخل نظري للتغيرات الاجتماعية	
تمهيد	65
أولا- مفهوم التغير الإجتماعي	66
ثانيا- عوامل التغير الإجتماعي	68
ثالثا- أشكال التغير الإجتماعي	72
رابعا- أنواع التغير الإجتماعي	73
خامسا- عوائق التغير الإجتماعي	74
سادسا- نظريات المفسرة التغير الإجتماعي	76
خلاصة:	82
الفصل الخامس: - التنمية المحلية	
* **تمهيد**	84
أولا- مفهوم التنمية المحلية	84
ثانيا- خصائص وأهداف التنمية المحلية	85
ثالثا- مبادئ وظائف التنمية المحلية	85
رابعا- مراحل التنمية المحلية	87
خامسا- أبعاد واستراتيجيات التنمية المحلية	88
سادسا- معوقات التنمية المحلية	91
سابعا- نظريات التنمية المحلية	93

خلاصة :	97
الفصل السادس : - الإطار السوسيوتنظيمي للبلدية	
* **تمهيد :**	99
أولا- تعريف البلدية	100
ثانيا- مراحل إنشاء البلدية	101
ثالثا- وظائف وأهداف البلدية	102
رابعا- تسيير برامج التهيئة والتنمية البلدية	104
خامسا- دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية	105
سادسا- مظاهر التنمية في بلدية ورقلة	108
خلاصة :	113
الفصل السابع : - الإطار المنهجي للدراسة	
تمهيد :	115
أولا: مجالات الدراسة	116
1- المجال المكاني	116
2- المجال الزماني	119
3- المجال البشري	120
ثانيا : المنهج المستخدم	122
1- المنهج الوصفي	122
2- المنهج التاريخي	123
ثالثا: عينة الدراسة	124
1- إختيار العينة	124
2- أسلوب المسح بالعينة	125
رابعا: أدوات الدراسة	125
1- الملاحظة	126
2- المقابلة	126
3- أسلوب تحليل المحتوى	128
4- السجلات والوثائق الإدارية	129
الفصل الثامن : – الإطار الميداني للدراسة	

تمهيد	131
أولا- عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية	132
1- عرض وتحليل و تفسير البيانات الشخصية	132
2- عرض وتحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الأول	136
3 - عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الثان	149
4- عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الثالث	162
ثانيا- نتائج الدراسة الميدانية	171
1- النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية	171
2- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول	172
3- النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني	175
4- النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث	176
ثالثا- النتائج العامة للدراسة	177
رابعا- الاقتراحات والتوصيات	179
الخاتمة	183
قائمة المصادر المراجع	186
الملاحق	193

قائمة الجداول :

01 – عرض وتحليل البيانات الشخصية :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول 01	يمثل عدد سكان القصر والموزعين ذكور وإناث حسب نتائج الإحصاء العام لسنة 2008	120
الجدول02	يمثل عدد الأسر لقصر بلدية ورقلة حسب المقطاعات	121
الجدول03	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب الجنس	132
الجدول 04	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب السن	133
الجدول 05	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب الحالة العائلية	134
الجدول 06	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب المهنة	134
الجدول 07	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب مدة الإقامة داخل القصر	135

02 – عرض وتحليل المعطيات الخاصة بالسؤال الأول :

محور الخاص بالتغيرات الثقافية التعليمية وتأثيرها على التنمية المحلية

الجدول 08	يوضح اهتمام المبحوثين بالعملية التعليمية والتعلمية بداخل القصر	136
الجدول 09	بين عدد التلاميذ الذين يتوجهون إلى المدارس بمختلف الأطوار	137
الجدول 10	يوضح الجنس الأكثر إقبال على التعلم	138
الجدول 11	يوضح اهتمام المبحوثين بالمحيط الثقافي	139
الجدول 12	يبين تنوع العناصر المكونة للمحيط الثقافي	140
الجدول 13	يوضح وجود ثقافة عامة بداخل القصر العتيق	141
الجدول 14	يوضح العادات والهويات الثقافية للمبحوثين	142
الجدول 15	يوضح اهتمام المبحوثين بالتعلم الفني	143
الجدول 16	يبين توزيع العناصر المكونة للتعليم الفني	144
الجدول 17	يوضح وجود المشاريع التنموية التي تهتم بالثقافة التعلمية	146
الجدول 18	يبين أنواع المشاريع التنموية الموجودة بداخل القصر	147
الجدول 19	يوضح مراعات المشاريع التنموية لتطلعات الأسرة القصرية	148

03 – عرض وتحليل المعطيات الخاصة بالسؤال الثاني :

– محور خاص بالتحولات الثقافية العمرانية والتنمية المحلية :

الجدول 20	يوضح أهم التغيرات التي طرأت على النمط العمراني بداخل القصر	149
الجدول 21	يبين معايشت المبحوثين الجانب من هذه التغيرات	151
الجدول 22	يبين النمط العمراني بداخل القصر	152
الجدول 23	يوضح محافظة النمط العمراني على الثقافة والأصالة بداخل القصر	153
الجدول 24	يبين وجود التنمية المحلية داخل القصر	154
الجدول 25	يبين الجهة المسؤولة على التنمية المحلية بداخل القصر	155
الجدول 26	يبين المواد المستعملة في عملية البناء	156
الجدول 27	يبين المواد المفضلة لدى المبحوثين في عملية البناء وإعادة البناء	157
الجدول 28	يبين العملية التأهيلية والإصلاحية للسكنات بداخل القصر	158
الجدول 29	يوضح مراعات توفير الأنشطة الاقتصادية أثناء البناء وإعادة البناء	159
الجدول 30	يوضح مراعات توفير أماكن الراحة والاستجمام أثناء البناء وإعادة البناء	160

04– عرض وتحليل المعطيات الخاصة بالسؤال الثالث :

– محور الجمعيات الثقافية داخل القصر ودورها في التنمية المحلية

الجدول 31	يوضح علم المبحوثين بالجمعيات المحلية المتواجدة بداخل القصر	162
الجدول 32	يبين اخراط المبحوثين في الجمعيات أو مؤسسات المجتمع المحلي	163
الجدول 33	يوضح اهتمام المبحوثين بالمشاكل التنموية بداخل القصر	164
الجدول 34	يوضح مشاركة المبحوثين في الحملات التطوعية بداخل القصر	166
الجدول 35	يوضح مشاركة المبحوثين في انتخابات المجالس المنتخبة	167
الجدول 36	يوضح حضور المبحوثين إجتماعات المجالس المنتخبة	169
الجدول 37	يوضح دور الجمعيات من حيث التوعية وإلاهتمام بالقصر والمحافظة عليه كتراث مادي من خلال التنمية المحلية	170

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	يوضح تداخل الجوانب الثلاثة للثقافة	54
الشكل 2	منهجية التخطيط التنموي	107
الشكل 3	متحف مدينة ورقلة	109
الشكل 4	خريطة بلدية ورقلة	109
الشكل 5	مخطط بلدية ورقلة	110
الشكل 6	خريطة القصر العتيق بورقلة	117
الشكل 7	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب الجنس	132
الشكل 8	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب السن	133
الشكل 9	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب الحالة العائلية	134
الشكل10	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب المهنة	134
الشكل11	يمثل توزيع وتحليل المبحوثين حسب مدة الإقامة بداخل القصر	135
الشكل12	يوضح اهتمام المبحوثين بالعملية التعليمية والتعلمية بداخل القصر	136
الشكل13	بين عدد التلاميذ الذين يتوجهون إلى المدارس بمختلف الأطوار	137
الشكل14	يوضح الجنس الأكثر إقبالا على التعلم	138
الشكل15	يوضح اهتمام المبحوثين بالمحيط الثقافي	139
الشكل16	يبين تنوع العناصر المكونة للمحيط الثقافي	140
الشكل17	يوضح وجود ثقافة عامة بداخل القصر العتيق	141
الشكل18	يوضح العادات والهويات الثقافية للمبحوثين	142
الشكل19	يوضح إهتمام المبحوثين بالتعلم الفني	143
الشكل20	يبين توزيع العناصر المكونة للتعليم الفني	144
الشكل21	يوضح وجود المشاريع التنموية التي تهتم بالثقافة التعلمية	146
الشكل22	يبين أنواع المشاريع التنموية الموجودة بداخل القصر	147

الشكل23	يوضح مراعات المشاريع التنموية لتطلعات الأسرة القصرية	148
الشكل24	يوضح أهم التغيرات التي طرأت على النمط العمراني بداخل القصر	149
الشكل25	يبين معايشت المبحوثين الجانب من هذه التغيرات	151
الشكل26	يبين النمط العمراني بداخل القصر	152
الشكل27	يوضح محافظة النمط العمراني على الثقافة والأصالة بداخل القصر	153
الشكل28	يبين وجود التنمية المحلية بداخل القصر	154
الشكل29	يبين الجهة المسؤولة على التنمية المحلية بداخل القصر	155
الشكل30	يبين المواد المستعملة في عملية البناء	156
الشكل31	يبين المواد المفضلة لدى المبحوثين في عملية البناء وإعادة البناء	157
الشكل32	يبين العملية التأهيلية والإصلاحية للسكنات بداخل القصر	158
الشكل33	يوضح مراعات توفير الأنشطة الاقتصادية أثناء البناء وإعادة البناء	159
الشكل34	يوضح مراعات توفير أماكن الراحة والاستجمام أثناء البناء وإعادة البناء	160
الشكل35	يوضح علم المبحوثين بالجمعيات المحلية المتواجدة بداخل القصر	162
الشكل36	يبين إنخراط المبحوثين في الجمعيات أو مؤسسات المجتمع المحلي	163
الشكل37	يوضح إهتمام المبحوثين بالمشاكل التنموية بداخل القصر	164
الشكل38	يوضح مشاركة المبحوثين في الحملات التطوعية بداخل القصر	166
الشكل39	يوضح مشاركة المبحوثين في انتخابات المجالس المنتخبة	167
الشكل40	يوضح حضور المبحوثين إجتماعات المجالس المنتخبة	169
الشكل41	يوضح دور الجمعيات من حيث التوعية وإلاهتمام بالقصر والمحافظة عليه كتراث مادي من خلال التنمية المحلية	170

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	استمارة مقابلة	194
الملحق رقم 02	قانون البلدية رقم 11- 12	198
الملحق رقم 03	ملف تصنيف القصر	207
الملحق رقم 04	قانون تصنيف القصر العتيق ورقلة	209
الملحق رقم 05	مظاهر التنمية داخل القصر العتيق ورقلة	225

مقدمة

مقدمـة

إن كل ما هو موجود في هذا الوجود عرضة لعملية التغير، سواء كان هذا الشيء جامدا أو متحركا، عن قصد أو غير قصد، وهذا لعلم الفرد أنه تحت تأثير قوة خفية ، تجعله يتأثر، حتما عنه ، وهذا خلاف للاعتقاد السائد قديما عند الأمم، والتي لا تؤمن بشيء اسمه التغير بل الثبات شيء مقدس عندها، والتغير شبح ؛ لا يمكن التفكير فيه أو التعامل معه، مهما كانت الظروف، ولهذا كانت هذه الشعوب القديمة، جامدة في مكانها، ولكن بمرور الزمن وانفتاح بعض الشعوب على الشعوب الأخرى، بسبب العوامل المختلفة، سواء الإيجابية منها أوالسلبية، أي سلما أو قهرا مثل الحروب والاستعمار والغزو الثقافي ... الخ ، وقع نوع من الحركة في الحياة، من خلال ما طرأ على هذه الشعوب من تداخل في الثقافة التقاليد والعادات والأعراف وأنماط السلوك ولو بوتيرة بطيئة.

وعليه بات على هذه الشعوب أن تراجع نفسها، من خلال تغير نظرتها بخصوص عملية التغير، سواء الاجتماعية أو الثقافية منها، وخاصة من خلال محاولة الاستفادة من الجانب الإيجابي والذي يعود بالفائدة على المستوى الفردي والجماعي.

وبمرور الزمن، حاول الإنسان تحسين ظروف معيشيه حيث أخد على عاتقه القيام بإحداث تعديلات على الواقع الذي يعيش فيه ، وهذا بكل ما هو متاح أمامه من الوسائل المختلفة ، من أجل الحصول على الرفاهية والسعادة اللازمة .

ولهذا يعدّ التغير من بين أهم المواضيع التي نالت اهتماما ومكانة معتبرة ، من خلال دراسات علماء العلوم الاجتماعية والإنثربولوجيا ، سواء على مستوى البعد التاريخي أو المعاصر؛ عن طريق أبحاث المفكرين ، من مختلف المدارس الكلاسيكية أو الحديثة ، والتي تؤكد بأن التغير الثقافي هو العملية التي تتم من خلال التحول الذي يطال أي فرع من فروع الثقافة ، وهو أوسع وأعم من التغير الإجتماعي ، الذي يكون ويحدث على مستوى الأشكال والمستويات الاجتماعية ، حسب "تايلور" ، التغير يشمل المعرفة أي الجانب اللامادي (العادات والتقاليد) وأما الجانب المادي فهو الذي يتأثر ويؤثر فيه الفرد بصفته فرد من أفراد المجتمع .

ولما كان التغير ظاهرة اجتماعية تطال كل أجزاء وفروع المجتمع ، فإن دراسة التغير سوف تؤثر بطريقة أو بأخرى على كل الميادين ، مثل دراسة المدن ، والقرى ، والريف ، والحضر ودراسة الطبقات، والتنمية الاجتماعية من خلال تنمية المجتمعات المحلية المتواجدة بداخل المجتمعات الكبرى عن طريق عملية التنمية المحلية ، والتي تمثل العمليات التي يقوم بها أفراد المجتمع ، أو السلطات الرسمية وهذا من أجل تحسين أحوال مجتمعاتها وتوجيهها الوجهة السليمة ، من تنظيم وتطوير الظروف المختلفة.

والتنمية المحلية في الحقيقة هي مجموع العمليات التي يقوم بها الفرد داخل المجتمع المحلي ، وهذا بالتعاون والمشاركة مع الأجهزة الحكومية من أجل تنظيم وتحسين الظروف المختلفة الاقتصادية ؛ الاجتماعية والثقافية وتتجاوز كل المعوقات التي تقف أمامها ، ولهذا نجد الكثير من الدول العربية ، وعلى رأسها الجزائر ، تولي أهمية كبيرة بالتنمية المحلية والنهوض بها ، في كافة التراب الوطني ، دون استثناء ، ويظهر هذا جليا منذ الاستقلال من خلال اعتماد سياسة المخططات التنموية المتتالية والميزانيات المرصدة لهذا الغرض إلى يوم الناس هذا .

وتعدّ القصور المتواجدة بالجزائر، من أهم المعالم التاريخية والأثرية، والتي تعاني من المتغيرات المختلفة من جميع النواحي ، وخاصة التغيرات الثقافية ، وللوقوف على واقع التنمية المحلية بداخل القصر و تأثيرها ، كانت دراستنا محتوية على ثمانية فصول وهي على النحو الأتي:

– **الفصل الأول** : تطرقنا فيه إلى الإطار المنهجي للدراسة من خلال تحديد الإشكالية، وأسباب إختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وأهمية إختيار الموضوع ،و تحديد المفاهيم، والمقاربة السوسيولوجية، وأخيرا الدراسات السابقة .

– **الفصل الثاني** : وفيه تناولنا مدخلا نظريا للثقافة، وماهية الثقافة ،مفهومها وأنواعها وخصائصها ، ثم الوظائف ، وعناصرها ومفهوم سوسيولوجيا الثقافة .

– **الفصل الثالث** : كان بعنوان مدخل نظري للتغيرات الثقافية، وماهية التغير الثقافي، مفهومه ، وعوامل التغير الثقافي ، ومعوقات التغير الثقافي، والنظريات المفسرة للتغيرات الثقافية.

– **الفصل الرابع** : الموسوم بـ"مدخل نظري للتغيرات الاجتماعية"، وتناولنا فيه مفهوم التغير الإجتماعي، وعوامله ، وأشكاله، أنواعه ،وعوائقه ، والنظريات المفسرة للتغيرالإجتماعي.

– **الفصل الخامس** : عنوانه التنمية المحلية، وتطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية المحلية، وخصائص التنمية المحلية، مبادئ وعناصر التنمية المحلية، ومراحل التنمية المحلية، وأبعاد واستراتجيات التنمية المحلية، ومعوقات التنمية المحلية ثم نظريات التنمية المحلية.

– **الفصل السادس**: والذي كان عنوانه الإطار السوسيو تنظيمي للبلدية ،وتناولنا فيه تعريف البلدية ، مراحل إنشاء البلدية ، وظائف وأهداف البلدية ، وتسير برامج التهيئة والتنمية المحلية،و دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، ومظاهر التنمية في بلدية ورقلة

– **الفصل السابع**: والموسوم بالإطار المنهجي للدراسة والذي يحتوي على مجالات الدراسة من المجال المكاني ، والمجال الزماني، والمجال البشري، والمنهج المستخدم، من المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي وعينة الدراسة من إختيار

العينة ، وأسلوب المسح بالعينة، وأدوات الدراسة من أداة الملاحظة، والمقابلة، وأسلوب تحليل المحتوى، وأخيرا السجلات والوثائق الإدارية.

– **الفصل الثامن** : بعنوان الإطار الميداني للدراسة والذي يحتوي على عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية سواء ما تعلق منها بعرض وتحليل وتفسير البيانات الشخصية وعرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الأول ،عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الثاني ، وعرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الثالث، كما يحتوي كذلك على نتائج الدراسة المتعلة بالبيانات الشخصية ، المتعلقة بالسؤال الأول والثاني والثالث ، والنتائج العامة للدراسة ، و الاقتراحات و التوصيات.والخاتمة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولا : تحديد الإشكالية

ثانيا : أسباب إختيار الموضوع

ثالثا : أهمية إختيار الموضوع

رابعا : أهداف البحث

خامسا : تحديد المفاهيم

سادسا : المقاربة السوسيولوجية

سابعا : الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

أولا: تحديد الإشكالية :

تعدّ التغيرات التي تحدث في العالم من بين المواضيع التي شغلت بال الكثير من المفكرين، والفلاسفة منذ العصور القديمة، ولهذا يعتبر التغير ظاهرة اجتماعية لا يستغني عنها أي مجتمع ، إذ إنَّ في القرون الوسطى كان ينظر للتغير على أنه حدث تتحكم فيه قوى خفية لا يمكن ملاحظتها، وتوقعها، ولا حصرها ، وعليه تم ربطها وفهمها على أساس معتقدات وتصورات وخرافات أسطورية وليس لإرادة الإنسان دخل فيها، فلا يمكنه تحقيق أهدافه إلا تحت وطأة هذه الأيادي الخفية أين كانت السيطرة للفكر اللاهوتي، ومع مرور الزمن ومحاولة الإنسان السيطرة على الطبيعة، أصبح هو الذي يسعى إلى تغيير واقعه بشتى أنواع الطرق والأساليب المتاحة في تلك الفترة من أجل إصلاح حياته وتحقيق السعادة التامة؛ وهذا من خلال الدراسات التي صاحبت ظهور التيارات الفكرية والسلفية خلال عصور التنوير وهذا بصفة علمية وتنظيمية وإمبريقية عن طريق اهتمام علماء الاجتماع والإنثروبولوجيا بموضوع التغيرات الاجتماعية والثقافية، والنظرة للفكر الإنساني على أنه قادر لتغير النظام الإجتماعي وهذه النقطة الجديدة في الفكر البشري تعكس ثقة الفرد واقتناعه بأنه سيد لمصيره على عكس النظرة السابقة التي تنظر إليه بأنه تحت سيطرة قوة خفية .

وعلى الرغم من النظرة التي ترى بأن التغيرات التي تحدث في مجتمع العالم النامي منها في مجتمع العالم المتقدم تخضع لمقومات متعددة ، فإلى جانب التغيرات الاجتماعية ، نجد التغيرات الثقافية والتي هي عبارة عن التحول الذي يحدث في أي فرع من فروع الثقافة المجتمعية بسبب عوامل مختلفة .

فنجد لكل مجتمع ثقافة معينة تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى من حيث ما يحيط به من نماذج ثقافية والتي تتمثل في ذلك المركب من العقائد والأفكار والعادات والتقاليد و الفنون والعلوم والأعراف ...الخ وعلى حد تعريف " تايلور" الذي يقول " بأن الثقافة أو الحضارة هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات ،الفنون ، القانون ، الأخلاق ، العادات والعرف وكافة المقدرات والأشياء الأخرى.[1] "

إن المتتبع لتاريخ البشرية يكتشف بأن التاريخ يعيد نفسه وهذا من خلال الرجوع إلى نقطة البداية وهذا ما كان يعتقده الفلاسفة اليونان والإغريق منهم " ماركيز إيراليز " غير أن الرأي المتقدم قليلا في مرجى التاريخ يرى بأن التغير بدأ يأخذ منحى تصاعديا حسب فكرة الارتقاء وهذا حسب رأى " **تيويل سمز** " في كتابه " مشاكل التغير" والذي يرى بأن الإنسان بدأ في التقدم من مرحلة البدائية إلى أن وصل إلى مرحلة التقدم والتي لم تكن في الحسبان؛ أي الانتقال من النظرة التشاؤمية لقضية التغير إلى النظرة التفاؤلية .

[1] دلال ملحس استية -**التغير الإجتماعي والثقافي** . دار وائل للنشر والتوزيع . الأردن عمان . ط2 2008 . ص 08 .

وقد كان من الأوائل المفكرين العرب في علم الاجتماع العمراني الذين تناولوا موضوع التغيرات العلامة **عبد الرحمان بن خلدون** من خلال قانون مراحل تطور الدولة، وكيف تنتقل من مرحلة إلى أخرى، وكذلك اهتمامه بتاريخ الإنسانية بأن التقدم والتطور الإجتماعي يأخذ مسارا دائريا، وبذلك مهد لفهم جديد لظاهرة التغير .

ومن العلماء الغربيين في علم الاجتماع الكلاسيكي نجد مؤسس علم الاجتماع الغربي "**أو جيست كونت**" ونظرته للتغير من خلال فكرة أن المجتمع ينقسم إلى قسمين: إلإستاتيكا الاجتماعية أو الثبات والاستقرار الإجتماعي – الديناميكا الاجتماعية أو التطور والتغير الإجتماعي .

وأما "**كارل ماركس**" فيرى بأن التغيرات تحدث نتيجة الصراع بين الطبقات الاجتماعية البورجوازية والبروليتاريا أين كل طبقة تسعى إلى السيطرة على الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق المصالح الخاصة.

ومن ثمة فإن الصراع يكون حادا مما ينتج عنه إحداث التغيرات الاجتماعية والثقافية والتاريخية أما "أميل دوركايم" فإن نظرته للتغير كانت من خلال تقسيم العمل بوصفه عملية تاريخية وضرورية للنمو والتقدم والتطور العلمي من خلال التضامن العضوي، الذي يسود المجتمعات الحديثة ، وما تتميز به من التغيرات المتسارعة، ونجد كذلك "**ماكس فيبر**" الذي يرى بأن للعوامل الفكرية أثرا كبيرا في التغيرات الاجتماعية والثقافية ، وهذا من خلال الأخلاق الموجودة في المذهب البروتستانتي والنظام الرأسمالي، الذي يدعو دائما إلى التغيرات من أجل حياة الرفاهية ، أما فيما يخص رواد علم الاجتماع الكلاسيكي الحديث فنجد "**تالكوت بارسونز**" ضمن النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة ، التي يرى فيها بأن المجتمع هو بناء إجتماعي أي نسق لأكبر يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية مثل النسق الاقتصادي والسياسي والثقافي، أما بخصوص النسق الثقافي فلكل مجتمع ثقافته تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى ، وحسب "**بارسونز**" فكل نسق يحاول أن يحافظ على استقراره وتواترثه وبقائه "وهذا من أجل مواجهة التغيرات التي تطرأ على النسق الثقافي " ومن أجل الاحتفاظ بقدر كبير من التكامل بين العناصر الثقافية ولأجل تمكين المجتمع من أداء وظائفه وبكفاءة وانتظام لابد وأن يقترن كل تغير في عنصر ثقافي سلسلة من التغيرات أو التعديلات في العناصر المرتبطة به [1]"

وعلى هذا الأساس فالتغيرات الثقافية ظاهرة شاملة وحتمية في كل المجتمعات المختلفة سواء في الدول النامية ، أو المتقدمة، والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو تعرف تغيرات سوسيو ثقافية سواء في جانبها المادي واللامادي وهذا بأي شكل من الأشكال وفي جميع ولاياتها قبل وبعد الإستقلال .

[1] حسن عبد الحميد احمد رشوان -، **الثقافة** ، دراسة في علم الاجتماع ألثقافي ،(دط) مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية مصر 2000 ، ص 111 .

ولهذه التغيرات السوسيو ثقافية مكانة محورية في بناء النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي تحاول توضيح التأثيرات المختلفة لهذه التغيرات على النظام الإجتماعي من حيث المكونات والمعتقدات ، إذ إنَّ بصمات هذه التغيرات الثقافية جلية في مجال التنمية المحلية، فعلى المسؤولين في السلطات المحلية بصفتهم أعضاء في المجلس أو رؤساء بالجمعيات مراعاة التغيرات السوسيو ثقافية أثناء التخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية من خلال ميزانيات البلدية المخصصة لهذا الغرض، للنهوض بتنمية محلية سلمية تساير آثار التغيرات الثقافية على التنمية المحلية ،وعليه فإن تواجد هذه الآثار قد يسبب عائقا في توجيه التنمية الوجة السليمة انطلاقا مما هو واضح في تصرفات الأفراد، مثل البناء الفوضوي للمساكن التي لا يراعى فيها الأصالة ولا تخضع للمقاييس العلمية، وعدم مشاركة المجتمع المدني المصالح المحلية في إنجاز المشاريع التنموية في إطار توجيه الآراء والنصح.

ومدينة ورقلة من بين مدن الصحراء الجزائرية ، التي تعتبر العاصمة الإقليمية للجنوب الشرقي للجزائر، فهي ملتقى الطرق العابرة للصحراء وتحتوى على الثروات الهائلة من النخيل والمياه والأرض إضافة إلى الثروات الأخرى مثل النفط والغاز ... الخ.

وهذا الثراء والتنوع جعلها قبلة للسواح وطالبي العمل ، ومن بين أهم ما يميز مدينة ورقلة طابعها العمراني المميز بالقصور القديمة، مثل قصر تماسين ، وقصر أنقوسة ، وقصر عجاجة ، والقصر العتيق الذي يعدّ من أهم القصور الذي لايزال تنبض فيه الحياة على غرار القصور الأخرى التي هجرت مثل قصر أنقوسة مثلا، ورغم ذلك فإن القصر العتيق بورقلة قد تعرض إلى الكثير من التأثيرات، منها التغيرات الثقافية على جميع مجالات الحياة بداخل القصر، وهذا مما أثر على تنفيذ مشاريع التنمية المحلية (للقصر العتيق بورقلة).

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي :

* هل للتغيرات السوسيو ثقافية تأثير على التنمية المحلية بقصر العتيق ورقلة؟

ويمكن أن تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

* هل للتغيرات في الثقافة التعليمية تأثير على التنمية المحلية ؟

* ما هي التحولات الحادثة في الثقافية العمرانية وتأثيرها على التنمية المحلية؟

* ما مدى تأثير الجمعيات الثقافية على التنمية المحلية؟

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع :

إن عملية اختيار موضوع من المواضيع للدراسة والبحث ليس بالعملية السهلة، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية، وهذا نتيجة لتشعب وتداخل العناوين فيما بينها، وعليه يجب أخد الاحتياط من أجل أن يكون الإختيار صائبا وناجحا، ومنه فإن الأسباب التي أدت إلى اختيار موضوع التغيرات السوسيو ثقافية وأثرها على التنمية المحلية هي:

1 – الأسباب الذاتية :

* رغبة الباحث في دراسة ثقافة المجتمع الصحراوي .
* الوقوف على أهم التغيرات الثقافية للمجتمع الصحراوي ضمن سوسيولوجيا وأثرها على التنمية المحلية.
* الاعتقاد بأن التغيرات الثقافية لها أهمية بالغة أثناء التخطيط للبرامج التنموية.
* بحكم وجود السكن داخل القصر فإن الباحث يريد أن يقدم دراسة بحثية تفيد المجتمع.

2 – الأسباب الموضوعية :

– التعلم والتدريب على المنهجية العلمية في إطار تخصص علم الإجتماع.
– معرفة طرائق التسيير المختلفة للتنمية المحلية التي عرفتها البلدية في قصر ورقلة.
– النقص الفادح في دراسة مثل هذه المواضيع من الناحية الثقافية.

ثالثا : أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية البحث في كونه يعالج موضوعا جديدا نوعا ما؛ لأنه يتعلق بالجانب الثقافي؛ وهذا من خلال التغيرات التي تطرأ عليه وكيفية التنبؤ والاحساس به، فحسب الاطلاع الأولي لا توجد دراسات من هذا النوع وخاصة في الصحراء الجزائرية والمتعلقة بالقصور .
– التعرف على أهمية التغيرات الثقافية للقصر العتيق ورقلة.
– إلقاء الضوء على التنمية المحلية في بلدية ورقلة.
– تعميق الوعي حول ما يحدث من التغيرات المختلفة في القصر العتيق بورقلة.
– تقديم نظرة واضحة حول طبيعة المجتمع المحلي وعلاقته بالتنمية المحلية.
– محاولة تقديم رؤية سوسيولوجية ذات طابع علمي امبريقي للحقل الإجتماعي باستعمال الأدوات المنهجية .

رابعا : أهداف البحث:

- الوقوف على أهم التغيرات التي تحدثت في القصر العتيق بورقلة وخاصة في الجانب الثقافي.
- تحديد التغيرات السوسيو ثقافية وكيف يمكنها أن تؤثر على التنمية المحلية .
- أهم الصعوبات والعراقيل التي تحد من تحقيق التنمية المحلية في قصر ورقلة .
- وضع الإدارة المحلية وخاصة البلدية أمام أهمية التغيرات الثقافية وكيف يمكنها أن تؤثر على التنمية المحلية .
- توجيه التنمية المحلية الوجهة الصحيحة وهذا من خلال ماقد تكشف عنه الدراسة من نتائج والمشاكل التي تواجهها .
- الحفاظ على الميزانية من خلال ترشيد النفقات أثناء تحديد المشاريع التنموية للبلدية .

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة :

إن لغة العلم هي لغة المفاهيم التي يستخدمها العلماء في وصف العالم التجريبي ، فعلماء الاجتماع يستخدمون مفاهيم خاصة بهم ونعني بالمفاهيم الآراء أو الأفكار أو مجموعة المعتقدات حول شئ معين، أو أسماء تطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الأسماء التي تطلق على الصنف نفسه، واصطلاح الفكرة أو المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي، لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها بل هو جزء مهم منها طالما أنها تتكون من مجموعة أفكار مرتبطة ترابطا منطقيا وجديا[1] .

1) – التغير الثقافي :

قبل التطرق إلى مفهوم التغير الثقافي نبدأ بمفهوم التغير أولا :

- المفهوم اللغوي للتغير :قال "ابن الأنبازي" في قولهم لا أراني الله بك غيرا ، الغير من تغير الحال ، وهو بمنزلة القطع والعنب وما أشبههما ، قال : ويجوز أن يكون جمعا مفرده غيرة وتغير الشئ عن حاله تحول وغيره حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان عليه.

وفي التنزيل العزيز "ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" ، قال ثعلب / معناه حتى يبدلوا ما أمرهم الله . والغير الاسم من التغير [2] .

[1] جمال معتوق-**منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الإجتماعي** ، ط 1 القاهرة دار الكتاب الحديث مصر,(دس) ص 44.
[2] ابن منظور – **لسان العرب** ، المجلد الخامس دار صادر بيروت (دس) ، ص 40.

التعريف الاصطلاحي للتغير الثقافي :

*** التعريف الأول: – التغير الثقافي :**

هو عبارة عن عملية التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة ، بما في ذلك الفنون والفلسفة والتكنيك ، كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعية نفسها ويشمل فوق كل ذلك جميع التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الإجتماعي[1].

* **التعريف الثاني** : – والتغير الثقافي يعبر عن التغير الذي يحدث في أجزاء الثقافة سواء في عناصرها أو في مضمونها ، ويشمل كل التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع. إن الثقافة هي مجموعة من السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا معينا أو فئة اجتماعية بعينها ، وهي تضم الفنون والآداب وطرائق الحياة ،كما تشمل القيم والتقاليد والمعتقدات التي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية[2] .

* **التعريف الثالث** : – التغير الثقافي هو أي تغير يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية سواء عن طريق الإضافة أو الحذف أو تعديل السمات أو المركبات الثقافية، ويمكن أن يحدث التغير الثقافي نتيجة لعوامل متعددة ولكنه في الغالب يحدث بفعل الاتصال بثقافات أخرى أو التجديدات والمخترعات التي تدخل ثقافة معينة [3] .

* **التعريف الرابع** : – يعرف التغير الثقافي بأنه التغيرات والتحولات التي تطرأ على النظم الاجتماعية ووظائفها وتظهر عملية التغير الثقافي بشكل واضح في معرفتنا لمكونات الثقافة[4].

* **التعريف الخامس** : – يعرف التغير الثقافي أيضا بالتحولات التي تطرأ على ما ينتجه من أشياء مادية (تكنولوجيا) أو غير مادية كالقوانين والفنون وبمعنى آخر هو التغير الذي يحدث في محتوى الثقافة أوسع في مضمونه وأشمل في مجاله من التغير الإجتماعي[5] .

– من خلال ما سبق يتضح بأن التغير ظاهرة اجتماعية، تحدث على مستوى المجتمع والفرد ككل؛ حيث يشمل العناصر الرئيسية والفرعية بما فيها الثقافة، أي ما يطلق عليه التغير الثقافي أو التحولات في فرع من فروع الثقافة، لأنه

[1] دلال ملحس أستيته - **-نفس المرجع السابق** ، ص75 .
[2] أحمد بن نعمان - **الهوية الوطنية** ، دار الأ ر صادر بيروت (دس) ، ص 40.
[2] دلال ملحس أستيته -**نفس المرجع السابق** ، ص 27.
[3] محمد عاطف غيث،- **قاموس علم الإجتماع** دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر السنة 1997 ، ص 178.
[4] سميرة أحمد السيد - **علم الاجتماع التربية** ، دار الفكر العربي القاهرة 1998 ، ص 135.
[5] طاهر محمد بوشلوش – **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع** ، دار بن مرابط للنشر والطباعة الجزائر 2008 ص 46 .

حسب التعاريف السابقة هناك من يرى بأن التغيرات الثقافية تتجلى في فرع معين فقط، ومن جهة أخرى هناك من يراها أوسع في مضمونها وأشمل وخاصة في الوقت الحاضر .

التعريف الإجرائي للتغير الثقافي :

التغير الثقافي هو عبارة عن جميع التحولات والتغيرات التي تحدث على فروع أو أجزاء الثقافة سواء في عناصرها أو محتواها المادي واللامادي من مجموع القيم والمعايير والاتجاهات الثقافية عن طريق الزيادة أو النقصان أو الحدف والذي يطرأ بسبب عدة عوامل ، والذي يؤثر بدوره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

2 – التنمية المحلية :

إن تحديد مفهوم التنمية المحلية يتطلب تعريف التنمية بوصفه مصطلحا أساسيا يوجب نوعا من التوضيح والشرح .

المفهوم اللغوي للتنمية :

مفهوم التنمية في اللغة العربية يختلف عنه في اللغة الإنجليزية ، إذ إن لفظه (التنمية) يشتق من لفظ (نمى) ، وورد في لسان العرب النماء الزيادة ، نمى ينمو نموا ونماء ، زاد وكثر – أي بمعنى الزيادة والانتشار – وربما قالوا ينمو نموا. [1]

يعني : توسيع ، وتطوير ، وتطور Development، أما مفهوم التنمية في اللغة الإنجليزية، تنمية، إنماء ، نمو، نشوء .

فالمفهوم في اللغة الإنجليزية يعني التوسع والتطور الذي ربما يتطلب التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وفعالية وقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة والمنشودة ، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي، الأمر الذي أعطى المفهوم البعد الاقتصادي ، أو التقدم الإقتصادي، خاصة وأن مفهوم التنمية قد برز بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية ، في علم الإقتصاد[2] .

كما استخدم للدلالة على العمليات التي تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي لتلبية الحاجات الأساسية المتزايدة ، وبالصورة التي تشبع تلك الإحتياجات .[3]

[1] ابن منظور – **المرجع نفسه** المجلد الرابع عشر – ص 363 .
[2] **أوراق المؤتمر الدولي السادس للمركز العربي للتعليم والتنمية** ، المجلد الثاني ، جامعة عين شمس القاهرة ، 2011 .
[3] فيصل عبد الرشيد ، **أسس ومبادئ التربية** ط1 دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان الأردن 2014 ، ص 214 .

– التعريف الاصطلاحي للتنمية :

*** التعريف الأول :**

تعريف "أحمد رشيد" : هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة، لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، بمعنى أن أية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية[1] .

*** التعريف الثاني :**

إن التنمية عملية تغير واع يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الإستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ويتم ذلك وفق خطة مرسومة[2].

*** التعريف الثالث :**

التنمية عملية تغيير وتحويل مقصودة تستند إلى فهم عميق للمجتمع في كليته ، وأن هذا التغيير فضلا على أنه إرادة فإنه يمثل تحديا واعيا وهادفا [3].

*** التعريف الرابع :**

التنمية هي عملية مجتمعية واعية متوجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الإقتصادي والإجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد – على المدى المنظور – وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية ، سياسية تكفل زيادة الارتباط بين كل من الجهد والإنتاجية ، كما يستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنية واستمراره في المدى الطويل[4] .

*** التعريف الخامس :**

التنمية هي العملية التي يمكن بها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، التي هي جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية يعملون سويا لحقيق رغبات

[1] أحمد رشيد – **التنمية المحلية** (دط) دار الجماعة العربية للطباعة والنشر القاهرة .1986ص 14 – 15.
[2] إحسان حفظي – **علم إجتماع التنمية** ، (دط) ،دار المعرفة الجامعية مصر 2004 ص 33 .
[3] رابح كعباش – **سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة ، جامعة قسنطينة 2006،ص 19 .
[4] فيصل عبد الرشيد ، **مرجع سابق** ،ص 214 .

وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الإجتماعي المستمر في أنظمة أساسية ؛كالنظام الديني والعائلي والصحي والإقتصادي والسياسي[1] .

التعريف الاصطلاحي للتنمية المحلية :

*** التعريف الأول :**

التنمية المحلية : هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين؛ هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[2].

*** التعريف الثاني :**

إنها العمليات التي يمكن بها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية التي هي جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية يعملون سويا لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الإجتماعي المستمر في أنظمة أساسية كالنظام الديني والعائلي والصحي والاقتصادي والسياسي [3].

*** التعريف الثالث :**

هي عملية ديناميكية تحدث في المجتمع، ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى إستغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع[4].

*** التعريف الرابع :**

عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية ، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد البشرية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات

[1] عبد الرحيم تمام أبو كريشة ،**دراسات في علم اجتماع التنمية** ، المكتب الجامعي الحديث 2003، ص 47 .
[2] مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية وإستراتيجياتها** ، (دط) منشأة المعارف الإسكندرية ، 1987 ، ص 49 .
[3] عبد الرحيم تمام أو كريشة : **دراسات في علم اجتماع التنمية** ، (دط) المكتب الجامعي الحديث 2003 ، ص 47 .
[4] إحسان حفظي : **علم إجتماع التنمية** ، (دط) دار المعرفة الجامعية مصر 2004 ص 32 .

المحلية وهي عملية تتحد فيها جهود أفراد المجتمع المحلي وجهود السلطات الحكومية بغية تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، فتكامل حياة المجتمع وحياة الأمة التي تنتمي إليها يمكنه من العطاء المثمر الفعال والذي يحقق التقدم والتطور القومي[1].

التعريف الخامس :

عرفته وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية أنها عملية للعمل الإجتماعي، تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة لسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية إلى أقصى حد ممكن ، واستعمال هذه الموارد إذ لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية خارج نطاق المجتمع المحلي[2] .

ومن خلال استقراء التعريفات المختلف لمصطلح التنمية الاجتماعية يمكن اعتماد التعريف الإجرائي التالي :

التنمية المحلية هي عبارة عن مجموع العمليات التي يقوم بها الأفراد داخل المجتمع المحلي، وهذا بالتعاون والمشاركة مع الجهود الحكومية من أجل تنظيم وتطوير وتحسين الظروف المختلفة؛ سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتجاوز جميع المعوقات التي تقف أمام متطلبات التنمية المحلية .

مفاهيم مساعدة:

– المجتمع المحلي

تعريف المجتمع لغة :

المجتمع في اللغة هو مصطلح مشتق من الفعل جمع ، وهي عكس كلمة فرق ، كما أنها مشتقة على وزن مفتعل ، وتعنى مكان الاجتماع، والمعنى الذي يقصد بهذه الكلمة هو جماعة من الناس[3] .

التعريف الاصطلاحي الأول :

إن المجتمع هو أكبر جماعة اجتماعية يتضمن مجموعة من Bigans) يعرفه " بيسانز" (المتغيرات الاجتماعية مثل وجود جماعة من الناس على أرض معينة وقيام تفاعل واتصال بينهم مما يساهم في تكوين علاقات اجتماعية بين هولاء الناس ، وتنظيم هذه العلاقات في شكل أدوار ومراكز اجتماعية تلتزم بالمعايير التي تحددها الثقافة القائمة

[1] خالد لعميري ، **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي** ،مجلة بلادي ، العدد 15 ، المنظمة العربية للتنمية الإدراية عمان ، 1983 ، ص 24 .

[2] زينب زموري :**مظاهر تريق المدن وأثراها على التنمية المحلية** ،رسالة ماجستير .غير منشورة ،قسم العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2005/2004 ،ص 11

[3] حسن عبد الرازق منصور– ، **بناءالإنسان** ، ط 2 أمواج للنشر والتوزيع السنة 2013 ص 187.

وبنموذج التوقعات السائدة ، إلى جانب الجزاءات والسلطة التي تنفذها والتي تعد الأساس الأول للتنظيم الإجتماعي ، كما أنها تمكن المجتمع من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه الرئيسية التي تتمثل في حماية الفرد والإبقاء على الجماعة ذاتها [1].

التعريف الثاني : المجتمع عبارة عن كل جماعة بشرية تشمل عددا غير محدد من الناس ، تعيش في أرض محددة لفترة طويلة من الزمان فتنشأ بينها روابط ثابتة تشبه القرابة [2].

التعريف الثالث : يرى علماء الاجتماع أن كلمة " المجتمع " يجب أن تقتصر على المجموعة التي تجمع بينها وحدة ثقافية ، وعليه فالمجتمع هو مجموعة من الناس تربطهم صلات ومصالح دائمة، فالأسرة مجتمع، والعشيرة مجتمع، والقرية مجتمع، والطائفة المهنية مجتمع ، والطائفة الدينية مجتمع ، وقد حدد "إلوودEllwood" هذه الصلات بأنها ذات طابع نفسي أو عقلي ، فعرف المجتمع بأنه " أي جماعة من الأفراد تجمعهم روابط نفسية ومعنى الصلات أو الروابط النفسية العلاقات المتبادلة التي يتم عن طريقها تبادل المنفعة ، الوحدة في المزاج والعقلية والتطلع نحو أمال مشتركة"[3] .

التعريف الرابع :

المجتمع مجموعة من الناس التي تشكل النظام نصف المغلق والتي تشكل العلاقات بين الناس ، المعنى العادي للمجتمع يشير إلى مجموعة من الناس تعيش سوية في شكل منظم وضمن جماعة منظمة والمجتمعات هي الأساس التي ترتكز عليه دراسة العلوم الاجتماعية [4].

مما يلاحظ على تعريف مصطلح المجتمع أنه يعدّ من بين المصطلحات الواسعة، وهذا لتعلقه بأفراد المجتمعات المكونة للمجتمع والتي ينظر إليها كل عالم من زاوية معينة وعليه يمكن وضع تعريف إجرائي كلي كالأتي:

*** التعريف الإجرائي للمجتمع :**

المجتمع هو عبارة عن عدد من الأفراد ، يتكون عددهم من اثنين فما فوق، تربطهم علاقة ويشغلون حيزا معينا لمدة زمنية طويلة ، وتكون لهم أهداف مختلفة ، اقتصادية ، واجتماعية ثقافية وتنشأ بينهم روابط وتفاعلات تحدد مركز ودور كل عضو في النسق الإجتماعي مع الحفاظ على المعايير والقيم التي تتكون بمرور الوقت داخل هذا النظام الإجتماعي .

---

[1] خالد حامد – **مدخل إلى علم الاجتماع** – ط 3 ، دار جسور للنشر والتوزيع الجزائر السنة 2015 ص 16.
[2] صلاح الدين شروخ - **مدخل في علم الاجتماع** ، دار العلوم للنشر والتوزيع – عنابة السنة 2005 ص 9 .
[3] يحي مرسي عيد بدر – **علم الاجتماع مقدمة في سوسيولوجيا المجتمع** ط1 دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر
[4] عمر حمداوي سهام عجاس–**التحولات الاجتماعية للمدينة الصحراوية وتمظهراتها في الانتماء والهوية الثقافية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ورقلة يوم : 2015/04/03 المجلد العدد 22 ، ص 273 .

تعريف المجتمع المحلي :

إن نقطة الانطلاق في عملية التنمية تبدأ بالرأسمال البشري ، بمعنى أن البشر هم صانعو التنمية وبما أنهم كذلك من المفروض أن يكونوا هدفا وغايتها القصوى ، فهذه الفكرة ليست جديدة ولكن نجدها مند قرون خلت لدى عالم الاجتماع العربي ابن خلدون الذي يؤكد أن " الإنسان غاية ما في الطبيعة مسخر له "[1] .

*** التعريف الأول :**

يقصد بالمجتمع المحلي بالقاعدة الشعبية التي تقوم بالعمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[2].

*** التعريف الثاني :**

هي مجموعة الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع سواء كانت عل مستوى الرسمي أو غير الرسمي :

فعلي المستوى الرسمي تعني تلك العملية انتماء الفرد إلى جمعية أو منظمة ما ، فعضوية الفرد الفعالة في جماعة دليل على المشاركة الاجتماعية، كما أن حضور الاجتماعات دليل على اشتراك أكبر من مجرد العضوية من الدلائل الواضحة على درجة الاهتمام بالاشتراك الحقيقي والايجابي، وممارسة العضو للدور القيادي أو القيام بواجبات معينة للجماعة، وعلى المستوى غير الرسمي فإنه يقصد بالعملية السابقة تلك الاتصالات الاجتماعية التي تتم بين الأفراد جماعة أو جماعات لها الصيغة التلقائية والطوعية ، وتسمى هذه الجماعات غير رسمية لأنها نشأت تلقائيا، فلا ينتخب الأفراد من بينهم قادة رسميين ، ولا يعني هذا افتقار هذه الجماعات إلى قيم ومعايير تنظم السلوك الجمعي للأفراد ، فالتفاعل الإجتماعي والمشاركة في جميع أنواع النشاطات يقوم على دعائم خلفية سليمة[3] .

*** التعريف الثالث :**

[1] إحسان حفظي – **علم اجتماع التنمية** ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004 ص 446 .
[2] رابح كعباش – **سوسيولوجيا التنمية** ، مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة ، جامعة قسنطينة 2006 ، ص 14 .
[3] إحسان حفظي – **المرجع نفسه** ص 430.

يعرف المجتمع المحلي على أنه فاعل الطاقات الشعبية البشرية مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، ولتتكامل هذه المجتمعات مع حياة الأمم لكي يكونوا قادرين بدرجة كافية على الإسهام في التقدم القومي [1].

التعريف الإجرائي للمجتمع المحلي :

هو عبارة عن مجموع الأفراد الذين يقيمون في إقليم جغرافي محدد تنشأ بينهم تفاعلات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ملتزمين بالقيم والمعايير الاجتماعية والثقافية من حيث الاحترام والتراضي والتسامح، ويسعون جميعا في تحقيق التنمية المحلية للمجتمع.

سادسا: المقاربة السوسيولوجية :

كما نعلم فإن العلم لا ينطلق من فراغ ، فهو عملية تراكمية تكون عن طريق إنشاء فكرة جديدة ، إضافة أو تعديل للنظريات أو موافق لسلوكات معينة أين تعتبر المقارنة السوسيولوجية خطوة من " أهم الخطوات المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في علم الاجتماع ، كما تعتبر إحدى الضروريات الهامة في الدراسة السوسيولوجية لتفسير وتحليل الظاهرة التي يعمل على دراستها ، كما تعبر عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويصنفها في نسق علمي مرتبط" [2] .

وتعد المقارنة السوسيولوجية ، ذلك الموقف النظري الذي ينطوي على المرونة والحذر الكبير والذي سوف يتبناه الباحث في دراسته عن طريق القيام بإسقاط النظرية أو مجموعة من النظريات عند قيامه بالبحث العلمي، حيث تعدّ المقارنة هي الموجه للباحث التي سوف تمده العون الفكري وترسم ملامح الواقع بصورة مجردة وتزوده بمادة من المفاهيم والفرضيات وتحديد الارتباطات والعلاقات، وعليه فإن المقاربة هي التي تعطي للباحث قوته الشرعية وتؤسسه علميا وتجنبه التيه والتناقض في الأفكار والتوجهات التي سوف يتبناها في الدراسة ، ومن خلال الاطلاعات والدراسات المختلفة حول الموضوع وطبيعته ثم اختيار بعض المقارنة التي تناولت الموضوع بالدراسة ومحاولة إسقاطها على الدراسة الحالية : –

1 – النظرية الوضعية:

[1] عبد الرحيم تمام أبو كريشة – **دراسات في علم اجتماع التنمية**، (دط) ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر السنة 2003، ص 391 .
[2] جمال معتوق ، **المرجع نفسه**، ص 53.

كان "اوجست كونت" أول من أطلق مصطلح علم الاجتماع **sociologie** العلم الجديد وهدفه دراسة الكائن الإجتماعي دراسة علمية لإصلاحه،وذلك لأن الوضع المجتمعي في أوروبا خلال فترة القرن التاسع عشر عرف تغيرات جذرية منها[1]:

-التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و متمثلة في إنهيار دعائم النظام الاقتصادي وصعود النظام الرأسمالي ،هذا التغير ساهم في قلب موازين الواقع الإجتماعي الأوروبي إذ طهرت عدة مظاهر اجتماعية كالمدينة الصناعية ومشكلاتها.

كذلك فكر "**كونت** " انعكاسا للأحداث المضطربة التي طبعت عصره فقد أدخلت الثورة الفرنسية تغيرات مهمة على المجتمع الفرنسي ،حيث بدأ التغير في أساليب الحياة التقليدية، ومن هنا سعى إلى وضع علم جديد لتفسير القوانين التي تحكم المجتمع .

- التطورات الفكرية والثقافية (**سوسيوثقافية**)التي جسدت أفكارا ثقافية عقلية تحاول تفسير الوضع الإجتماعي انطلاقا من استخدام أسلحة فكرية مثل الصراع الذهبي والذي تولدت عنه فلسفة التنوير التي تركز على:

1) العقلانية.

2) مشروعية النقد.

3) مشروعية الثورة.

ويرى "**كونت**" أن الجسم الإجتماعي**l**،(**organisme social**) متمثل في الأسرة يجب دراسته كوحدة مجتمعية رئيسية تربط بين عدة أفراده أي من الكل إلى الجزء هنا تكون الوحدة الاساسية للتحليل السوسيولوجي هي النظم الاجتماعية بوجه عام و الأسرة وجه خاص، واهتم الباحث عند دراسته الاستقرار -أي الاستاتيكا الاجتماعية أو الثبات الإجتماعي من خلال استخدام المنهج العلمي الذي يقوم على الملاحظة و التجربة والمقارنة، أما التغير أو ما عرف عند "كونت" (الديناميكا الاجتماعية) أو الدراسات الدينامكية عند "كونت" فهو التغير أو التطور الإجتماعي، ويهتم بكيفية تطور والتغير، وهنا يصبح المجتمع ككل لا النظم هو وحده التحليل السوسيولوجي ، ويؤكد أن تطور المجتمعات لايتحقق بأسلوب عشوائي وإنما يتم طبقا لقانون يمكن اكتشافه إذا درسنا المجتمعات الكبيرة ككل[2].

[1] خالد حامد:-- **المرجع نفسه** ،ص 69 .

[2] خالد حامد ، **المرجع** نفسه، ص 73 .

1: إميل دوركايم :

يعتبر "إميل دوركايم" من الثلاثة العلماء الكبار الذين ساهموا في تأسيس علم الإجتماع ، حيث أنشأ مجلة "الحولية الاجتماعية" (1896) التي كانت تمثل الجريدة الرسمية للفكر الإجتماعي في فرنسا لسنوات عديدة ، وكذلك الدراسة المتميزة لظاهرة الانتحار ، وكانت دراسته دائما تعتمد على الجمع بين تدريس وممارسة البحث الميداني والتي تبدو آثارها جلية في أعماله ومن بين أهم أفكاره أنه يرى أن الجماعة الاجتماعية تسبق الوجود الفردي وتشكيله وهي منبع الثقافة والقيم، وأن التغيرات الاجتماعية لا تتأثر بالإدارة الفردية والمرء لايستطيع بأية حالة أن يتجاهل المجتمع والحياة الاجتماعية اللذان يحددان وجوده فإذا أردنا أن نعرف الإنسان فعليا أن نعرف أيضا ما هو المجتمع ، ذلك أن كل صور التغير في العالم راجعة إلى التفاعل بين وحدات نسق معين طالما أن التغير عملية تلقائية تظهر بفعل ظروف معينة تمر بها عملية التفاعل [1].

– ويرى "إميل دوركايم" أن المجتمع يتطور انطلاقا من ذاته " إن التغير الإجتماعي والثقافي بحسب رأيه ناتج جوهريا من التطور الداخلي للمجتمع ، وتبقى التغيرات المحدثة من الخارج غير ذات أثر في ميزة المجتمع الخاصة به ".[2]

2 : ماكس فيبر :

– لا يمكن أن تتحدث عن علم الاجتماع في أي مدرسة معاصرة لعلم الاجتماع دون ترك تأثير "فيبر" عليها، وهو من أعظم علماء الاجتماع، لأن معظم أعماله تتميز بقدرتها الفائقة على شمول كافة مسائل هذا العلم (موضوع ، منهج ونظرية) وخاصة من خلال مؤلفه الأخلاق البروتستانتية، وروح الرأسمالية .

*** تعريف علم الاجتماع :**

يري "فيبر" بأن علم الاجتماع هو العلم الذي يكرس جهوده للوصول إلى فهم تفسيري للفعل الإجتماعي وتوضيح أسبابه ونتائجه والفعل الإجتماعي يمثل عنده وحده التحليل.

*** تعريف الفعل :**

هو الإطار المرجعي عنده بوصفه نتاجا للمعني الذاتي الذي يخلقه الأفراد على سلوكهم سواء كان هذا المعني ظاهرا أم كامنا، وهو يتضمن الدافع والسلوك حين يرتبط السلوك المباشر بالسلوك التاريخي من خلال إطار تحليلي واضح.

---

[1] خالد حامد ، ص 83 .

[2] دنيس كوش ، ترجمة منير السعيداني ، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** ، ط01 ،مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان 2007 ، ص 91 .

*** التطور السوسيولوجي عند فيير :**

حاول "فيير" إعطاء تطور إلى طبيعة التغير الإجتماعي ، فالعوامل الاقتصادية والآراء والقيم لها تأثير مماثل على التغير الإجتماعي ورأى أنه على علم الإجتماع أن يركز على الفعل الإجتماعي لا على البنية الاجتماعية ، فمقدور الآراء والقيم والمعتقدات أن تساهم في التحولات الاجتماعية " .

*** النموذج المثالي :**

هو عبارة عن بناء عقلي من المفاهيم المجردة ، ولا يوجد نضيره في الواقع التجريبي لظاهرة أو لعدة ظواهر ويرى "فيير" من أمثلاتها الرأسمالية والبيروقراطية والسلطة ، وهذا النموذج يعبر عن الصورة الجديدة للمجتمع المعاصر ، حيث يرى "فيير" أن المجتمع الحديث أدى إلى تغيرات هامة خاصة على مستوى الأفعال ، أين تحول الناس من الأنماط التقليدية من خلال تغيير أساليب التفكير العقلاني والاعتماد على معايير الكفاءة التي هي من متطلبات ومستلزمات العصر الحديث .

3: تالكوت بارسونز :

يمثل "بارسونز" أشهر وأهم رواد الإتجاه الوظيفي المعاصر، له إسهامات عديدة وأهمها مؤلفه "البناء الفعل الإجتماعي" (1937) والذي أوضح من خلاله أن الفرد له جهود معرفية وعاطفية يستطيع التوصل إلى نتائج محددة تتعلق بكيفية أداء الفعل، وغير النظرة اعتبار الأفراد كائنات مقهورة تمارس عليها الجبرية ، ومن بين أهم المفاهيم الأساسية عند "بارسونز نحدد" مايلي:

– النسق الإجتماعي :

حسب "بارسونز" هو مجموعة من الفاعلين الدين يتفاعلون مع بعضهم البعض كما أنه شبكة العلاقات القائمة بين الأفراد ، أين يحتل كل منهم مركزا أو مكانة اجتماعية متمايزة عن الآخر، ويؤدي دورا متمايزا، وتشكل وحدة الفعل أصغر وحدة في نسق الفعل والذي يتضمن التفاعلات بين الفاعل والموفق ، كما يبني الفعل الإجتماعي حول قواعد ومعايير وأنماط ،وفي رؤيته الجديدة يمكن تحديد بعدين هما :

1/ فالثقافة في مفهومه هي التي تحدد أنساق الثقافة الاجتماعية.

2/ بناء الشخصية ما هو إلا تكوين من المقولات الثقافية والأخلاقية وللنسق الإجتماعي شبكة من العلاقات الاجتماعية المستقرة بين الأفراد والجماعات ، وهذه التفاعلات محكومة بمجموعة عناصر هي : –

* التوقعات المتبادلة بين الفاعلين.

* القسم والمعايير الاجتماعية .

* الثواب والعقاب.

وللنسق الإجتماعي ثلاثة مستويات:

* النسق السلوكي.

* النسق الإجتماعي.

* النسق الثقافي والذي مهمته أو وظيفته الحفاظ على نمط التغيرات أو الاختلالات التي تحدث داخل النسق .

ويحتوي النسق الثقافي والقيم على ثلاثة أنماط من التوجيهات القيمية؛ التوجيهات الإدراكية والتوجيهات الوجدانية والتقويمية ، وتؤدي الثقافة فاعليتها من خلال التنشئة الاجتماعية والضبط الإجتماعي .

" وإذا حدث تغير في نسق الثقافة والقيم ، فإننا عادة ما نجد آثاره تتردد في مختلف جوانب أنساق الفعل، في حين أنه يمكن منع أو تحييد تأثير أي تغير في أي من أنساق الفعل من أن يؤثر في نسق الثقافة والقيم [1].

الأمر الذي يعني أن تغير الثقافة والقيم لابد وأن ندرك آثاره في بناء النسق الإجتماعي، بيد أنه من الممكن أن تؤدي بعض التغيرات إطار النسق الإجتماعي إلى إجراء بعض التعديلات في نسق الثقافة والقيم وإن كان تأثيرها يكون محدودا في العادة [2]".

من خلال تتبع المقولات الأساسية للنظرية الوظيفية حسب "بارسونز" فإن حالة التوتر ولا التوازن داخل النسق تعبر عن لا تكامل الإجتماعي ويجب إعطاء النسق المحافظة على النمط وإدارة التوتر عن طريق كل الوسائل المادية والمعنوية، لأن هذا التغير الذي يحدث داخل النسق، يكون متوافقا مع الإلتزامات القيمية الأساسية وأن يظل هذا التغير في نطاق سيطرة نسق الثقافة دائما ،وفي الأخير نجد بارسونز ومن خلال مناقشته للتغيرات الاجتماعية فهم تفاعلات التغير في المجتمعات الواقعة داخل العالم الثالث بصفة خاصة ، حيث نجد أن التغيرات التي قد تحدث في أي من جوانب الواقع قد لا يكون لها آثارها على ثقافة المجتمع وقيمه، بل إننا نجدها عادة محدودة وضعيفة الأثر بالنسبة لبناء المجتمع ككل ، بينما نجد أن التغير في ثقافة المجتمع وإيديولوجيته ، من المحتم أن يؤدي إلى تغيرات جذرية وشاملة في بناء النسق الإجتماعي ، وهو الأمر الذي يتضح لنا في استعراض نماذج التغير الإجتماعي عند تالكوت بارسونز "[3]

[1] على ليلة . محمد الجوهري . علياء شكري : **التغير الإجتماعي والثقافي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط01 ، عمان الأردن السنة 2010 ،ص 131 .

[2] على ليلة ، محمد الجوهري ، علياء شكري :**المرجع السابق** ، ص 131

[3] **المرجع نفسه** ، ص 131 .

2: النظرية الثقافية:

النظرية الثقافية تيار نشأ بين أحضان جامعة كولومبيا، وتعود أصوله الرئسية لمجال الآنتروبولوجيا في القرن العشرين (سنوات الثلاثينيات)ويسمى أيضا مدرسة الثقافة و الشخصية، انظم له مفكرون من اختصاصات مختلفة فهو تيار لا يؤمن بالحدود الكلاسيكية بين التخصصات ،ويضع في محور اهتمامه الواقع الإجتماعي للثقافة أثر في المجال السوسيولوجي بقوة وخاصة الدراسات التي عالجت الثقافة والتغير المحلي والتنشئة الاجتماعية.

أول من أسس هذه النظرية هو العالم الامريكي "**فرانز بواس**" في القرن العشرين ،وكان يرى بأن الثقافة لها استقلاليتها وتأثيرها على الأفراد، وتنطلق هذه المدرسة من تعريف "تايلور" للثقافة باعتباره تعريف شامل إلى جانب إيمانهم بأن هناك ثقافات متعددة ومختلفة عن بعضها البعض، ومن خلال الدراسات الأولية للمؤسسين التي بينت أن البعد البيولوجي(الاختلاف بين الجنسين) من مجتمع الى آخر يتأثر بالسمات الثفافية لا البيولوجية.

ودراسة المحلل النفساني "**كاردينار**" 1891\1981 عن" الشخصية القاعدية الذي بين أن الأفراد الذين يخضعون لنفس الثقافة تتشكل لديهم قاعدة ثقافية مشتركة ، ما يجعل الأمريكي يختلف عن الفرنسي أو الجزائري[1]".

ومنه فإن الشخصية تتأثر بالتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأفراد في مجتمع معين ، أين يتطبع بثقافة ذلك المجتمع الذي يتميز كل واحد منها بثقافة خاصة به، وهذا التنوع في الثقافات له دوره في تشكيل الشخصية ، وأن البيئة لها تأثيرها في حياة الفرد وثقافته .

-أهم المفاهيم النظرية :

1-الثقافات الفرعية :

أي أن النظرية تعالج ثقافة الجماعات داخل الثقافة العامة في المجتمع الحديث كثقافة الشباب، العمل ،الشيوخ...الخ

إضافة إلى الثقافات المضادة وهي الثقافات المعارضة للثقافة العامة السائدة ،كثقافة المنحرفين ،ويبدو ذلك في أعمال "**هوقار** " **ثقافة الفقر 1957** عن ثقافة العمال للثقافة البرجوازية وطريق عيش كل واحد.

2-المجتمع المحلي :

جاء هدا المفهوم من خلال الدراسات المجتمعات الصغيرة منها (القرية ،المجموعات ،الأحياء) أهمها دراسة الزوجين (لند عن مدينة مونني) حيث بينت هذه النظرية تعريف المجتمع المحلي والذي يعدّ مفهوما محوريا في الدراسة

[1] خواجة عبد العزيز -:**اساسيات في علم الاجتماع**،-دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع (دط)،، غرداية، الجزائر (دس) ،ص202 .

السوسيولوجية ثقافة، وهذا لأن التنمية المحلية لا تتم إلا من خلال المشاركة الفعلية لأفراد المجتمع المحلي أثناء التخطيط والتنفيذ.

3 – دراسة المؤسسات :

عادت الثقافة خلال الثمانينات إلى مجال التسير و المؤسسات ضمن مفاهيم "**ثقافة المؤسسة**" ،" التسير الثقافي" وغيرها من المفاهيم وأصبح ينظر للمؤسسة باعتبارها وحدة ثقافية ومجالا للوظيفة الثقافية وأصبح قطاعا واسعا ثم تخصص علم إجتماع المؤسسة[1]."

ولهذا فان للمؤسسة تأثيرا على التنمية المحلية من خلال ثقافتها التي يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عند تنفيد المشاريع التنموية.

سابعا:الدراسات السابقة :

1 – الدراسات العربية :

*** الدراسة الأولى :**

– دراسة أجراها الباحث "على حسين الصغير" بعنوان "التوافق البنيوي بين النسق القرابي والمجال العمراني" .

– قصر ورقلة في اختصاص علم الاجتماع التنمية والتخطيط العمراني 2018 وكان الهدف من هذه الدراسة هي محاولة الإجابة على بعض التساؤلات التالية :

1/ هل كانت للبنى القرابية تأثير على تخطيط البنى العمرانية للقصر ؟

2/ هل أسهمت البنى العمرانية في تماسك البنى القرابية للقصر ؟

والمنهج المعتمد في هذه الدراسة أسلوب إجرائي تحليلي من خلال اختيار الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي كوسيلة علمية لتحليل الظواهر العمرانية، واعتمد الباحث في الدراسة طريقة الملاحظة بالمشاركة وكذلك أداة المقابلة مع بعض الشخصيات البارزة إضافة إلى استعمال المنهج التاريخي من خلال استقراء وتحليل الوثائق من الأرشيف القديم للقصر بورقلة والمسح الإحصائي ، في دراسة الوحدات السكانية في جماعة محلية معينة .

وكانت الدراسة على واحة ورقلة وبالضبط " القصر العتيق " الذي يضم تجمعا تقليديا ذي بنية واحدة، ويحيطه سور ويتوفر على أبواب رئيسية ، والكل يسكن بداخله دون تمييز ويتكون من ثلاثة أحياء رئيسية (حي بني

[1] خواجة عبد العزيز ، **المرجع نفسه**،ص 204 .

إبراهيم – حي بني وقين – حي بني سيسين)، أما بخصوص الاستفاذة من هذه الدراسة فإنها تشترك مع دراستنا في العينة حيث تحيطنا بجميع المعلومات عنها[1].

*** الدراسة الثانية :**

هذه الدراسة أجرها الأستاذ "محي الدين صابر" و"لويس كامل مليكة" سنة (1966)، وتناقش فصوله عوامل التغير الثقافي في الأسلوب البدوي للحياة وبرامج التوطين والمجتمعات المستحدثة والشخصية البدوية وقضايا البحث الإجتماعي والسيكولوجي في مجال البداوة العربية ، ويعرض في هذه الدراسة الأحقاد ضد معظم الشعوب غير العربية أو الباحثين الأجانب الذين كتبوا عن البدو العرب والبدو الآخرين وقد ذكر في الدراسة أنواع الرواد الذين قاموا بدراسة الحياة الصحراوية والشخصية البدوية ، ويصنف "صابر" المؤلفين في ثلاث فئات :

- فئة 1 : المستشرفين
- فئة 2 : المستكشفين
- فئة 3 : الغربيين

تحدثت عن صداقة هؤلاء المؤلفين مع البدو كانت دراساتهم حول الأسلوب البدوي في الحياة، وبناء القبيلة والسلطة فيها وأعراف الزواج والتغذية، وهو يوضح ميلهم نحو المواضيع المتعددة مثل الجمال والمرأة والحياة في الصحراء والإغارات على قوافل التجار والحجاج واتجاهاتهم نحو الحكومات، ويتمثل وجه الاستفادة من هذه الدراسة هي أنها عالجت أحد الجوانب المهمة في دراستنا والمتمثلة في عوامل التغير الثقافي وكيف تؤثر على الحياة الاجتماعية [2].

*** الدراسة الثالثة :**

- دراسة أجرتها الباحثة " ماجدة توفيق " بعنوان الخصائص المناخية للأقاليم الصحراوية المصرية .

الإشكالية من هذه الدراسة هي تحديد الأهداف التي تحاول التعرض للعوامل المؤثرة على الأنماط العمرانية عند تصميم وتخطيط المستوطنات الصحراوية، مع تحليل خصائص الأنماط العمرانية السائدة بالمدن الجديدة في محاولة للتوصل إلى أفضل الأنماط الملائمة للبنية الصحراوية وتهتم الدراسة ببيان أثر العوامل البيئية وخاصة الخصائص المناخية والتي تعتبر من أكثر العوامل المؤثرة على إختلاف نمط الإسكان الصحراوية عن نمط الإسكان التقلدية تناولت الدراسة خمس نقاط رئيسية وهي :

[1] علي حسين الصغير ، **التوافق البنيوي القرابي والمجال العمراني قصر ورقلة** ، ط01 ، مؤسسة الأشراف للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان، 2017 ، ص128.

[2] يحي مرسي عبد البر -**علم الاجتماع مقدمة سوسيولوجية المجتمع** ، ط 1 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، مصر ،السنة 2008 ص 375 .

- خصائص الأنماط العمرانية السائدة بالمدن الجديدة .
- الخصائص المناخية للصحراء المصرية.
- الخصائص الاجتماعية في تخطيط المدن الصحراوية .
- بعض المعدات والمعايير التصميمية لعمارة الصحراء.
- بعض المعدات والمعايير التخطيطية الملائمة لمناخ الصحراء.

وتنتهي الدراسة من خلال دراسة الخصائص المناخية للأقاليم الصحراوية المصرية إلى استنباط بعض المعدات والمعايير التصميمية والتخطيطية التي تساعد على خلق ظروف مناخية محلية تحقق الراحة الحرارية للإنسان والتي يمكن أن تكون بمثابة دليل إرشاد يستعين به المخططون والمسؤلون بالمدن الجديدة.

وتؤكد الدراسة على أهمية مراعاة الخصائص المناخية لمواقع المدن الجديدة عند تخطيطها كما تشير الدراسة إلى أهمية تعديل النمط العمراني السائد في تخطيط التجمعات السكنية في المدن الجديدة القائم على النسيج النفطي والذي يكون فيه لكل مبنى أربع واجهات تطل على البيئة المحيطة مما يؤدي إلى زيادة مسطحات المبنى المعرضة للعوامل المناخية حيث أن ذلك لا يناسب المواقع الصحراوية تقام بها المدن الجديدة .

وتمثلت الاستفادة من هذه الدراسة من أنها عالجت موضوعا مهما جدا يدخل في كيفية تخطيط المستوطنات الصحراوية، حيث يتعرض إلى جانب مهم في دراستنا والمتمثلة في العمران وما هي الخصائص التي يمكن أن تتعرض إلى التغيرات والتي يجب مراعاتها أثناء تخطيط المشاريع التنموية من حيث إعادة بناء للمساكن المهدمة بالقصر العتيق بورقلة.

*** الدراسة الثالثة:**

دراسة أجراها الأساتذة "فاروق أحمد مصطفى" و"محمد عباس إبراهيم" مع مجموعة من طلاب المستوى الرابع بجامعة الإمارات حيث كان الغرض منها الوقوف على العمل الزراعي والتغيرات التي لحقت به بعدّه من أهم جوانب الثقافة المادية التي أثرت في الحياة الاجتماعية والثقافة لأهل واحة العين، وقد تمت الدراسة في مجالها الزمني خلال العام الدراسي الجامعي 1988/1987 أي في المدة من سبتمبر 1987 حتى ابريل 1988.

وكانت الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذا البحث :

إلى أي مدى قامت الظروف البيئية والاجتماعية والثقافية المتغيرة بدورها وتأثيرها في نمط الشخصية التقليدية في المجتمع الانتقالي لواحة العين بدولة الإمارات؟

وكيف أمكن لهذه الشخصية التعامل مع الظروف الجديد والمتغيرة مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية والسلبية التي تكون قد أثرت في تلك الشخصية، وخاصة من وجهة نظر أهل الواحة أنفسهم؟

واعتمدت هذه الدراسة على التحليل الأنثروبولوجي والثقافي والسيكولوجي للسلوك الإنساني "لواحة العين" مركزة على العمل الزراعي والتغيرات التي لحقت به، بوصفه من أهم جوانب الثقافة المادية التي أثرت في الحياة الاجتماعية والثقافية لأهل الواحة، فكان الانعكاس واضحا وجليا على نمط الشخصية التقليدية ومطالبها البنائية في المجتمع الانتقالي، أما بخصوص عينة البحث هي من النوع العينات احتمالية توافر عنصر التجانس في مجتمع البحث حيث جميع أفراده لديهم ثقافة شبه موحدة ونمط حياة وسلوك موحد في السكن والملبس والقيم تتميز بالتضامن والتماسك الداخلي، وتم استعمال أداة المقابلة مع أفراد العينة، وكانت نتائج الدراسة:

– التغير في الظروف البيئية والايكولوجية لحياة مجتمع الواحة مما أثر بشكل واضح في كافة الأنشطة والممارسات.

– أدت الحياة الاجتماعية الجديدة إلى تغير البناء الإجتماعي التقليدي و كذا التغيير في نظرة هؤلاء السكان تجاه بعض المحددات البنائية التقليدية التي كانت بمثابة الحاجز الأمني الإجتماعي والثقافي لحياة الواحة.

رغبة الشباب وطموحاتهم نحو التمسك والمحافظة على الأراضي الزراعية وهذا بسبب تغير الوسائل والأدوات التكنولوجية المستعملة في الأراضي الزراعية.

–وتشير التغيرات والتجارب المجتمعية التي مر ويمر بها مجتمع واحة العين إلى أنها ذات أهمية بالغة في تشكيل وتكوين الأنماط والسمات الثقافية المحلية الجديدة ، والتي ستكون لها أثرها الواضح في بناء الشخصية النمطية أو النموذجية، ولهذا يتضح أن مواقف الحياة اليومية والمجتمعية إنما تضيف باستمرار دعائم ومطالب أساسية أخرى في البناء الثقافي والسيكولوجي المؤثرين في سمات الشخصية الجديدة.

وتمثلت الاستفادة من هذه الدراسة في أنها عالجت أحد الجوانب من الدارسة والمتمثلة في دور التغيرات الثقافية وأثرها على الشخصية لأفراد واحة العين وهذا من جانب العمل الزراعي وأثره في الحياة الاجتماعية والثقافية والتي سنحاول مراعاتها أثناء البحث.

2 : الدراسات الأجنبية:

*** الدراسة الأولى:**

دراسة أجراها "فرانز بواس" وتلاميذه بعنوان "المتغيرات العديدة الداخلة في البيانات الثقافية" وهي دراسة كان يرى أن من هذه المشكلات يمكن أن يؤدي إلى بناء نظرية منسقة وسليمة من الناحية العلمية.

والمنهج المتبع في هذه الدراسة من طرف "بواس" البحوث الميدانية الأمبريقية والفروض الأساسية والمنهج المقارن والمنهج التحليلي.

ومجتمع الدراسة الخاضع هو عبارة عن عينة من مجتمع "التسميشيان" هي قبيلة هدئة تعيش على ساحل كولوميا البريطانية.

وكانت الدراسة تحاول الإجابة على بعض التساؤلات وهذا من خلال :

-محاولة لتحديد توزيع الحكايات الشعبية داخل المنطقة (الساحل الشمالي الغربي الذي تعيش فيه قبائل التسميشان).

-تفسير أصول التسميشيان وحكايات جيرانهم.

وأدت خلاصة الدراسة إلى النتائج التالية:

1-إن أوجه الشبه القائمة بين حكايات التسميشيان وجيرانهم . ناشئة عن الاستعارة أو الانتشار.

2-كل حدث ينتشر مستقلا تمام الاستقلال عن بقية الأحداث.

3-أن الأحداث تتبين في طريقة قصصها من قبيلة لأخرى وكانت الاستفادة من هذه الدراسة أنها عالجت متغيرا من متغيرات الدراسة والمتمثل في المتغيرات الثقافية والذي يتناول منها الشق اللامادي (معنوي) وهذا بخصوص الحكايات التي تأثرت بحكم العوامل المؤثرة في التغيرات الثقافية والمتمثلة في الاستعارة أو الانتشار والتي أخذناها بعين الاعتبار في دراستنا.

*** الدراسة الثانية:**

الدراسة أجراها الباحث ديس بيلي "Denys Pillet" بعنوان معالم التاريخ ورقلة 1872 – 1992 ترجمه "علي ايدر" الطبعة الثانية – 1995 –

إشكالية الدراسة تمحورت في الاستجابة لرغبة الأهالي في معرفة تاريخ بلادهم؟

تندرج تحتها الأسئلة التالية:

-ماهي أهم الأحداث في الزمن الماضي؟

-كيف كان الصغار يعيشون وهذا من خلال مراحل التاريخ؟

-ماذا كتب عن التاريخ باللغتين العربية والفرنسية؟

-هل حدث تقدم في الميادين الإدارية والهيكلة التحتية والمسكن وتوفير فرص العمل والفلاحة وتربية المواشي وتطهير المدينة؟

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج أسلوب إجرائي وتحليلي واختيار الاتجاه السوسيومونوغرافيا وهذا من خلال استعمال الصور الفوتوغرافية وإحصائيات والوثائق من الأرشيف وعينة الدراسة تتمثل في المجتمع الورقلي بجميع عروشه الثلاثة ومؤسساته المختلفة الإدارية والعسكرية، ثم استعمال العينة احتمالية ذات المسح الشامل، وقد حققت هذه الدراسة بعض النتائج منها أنها أعطت نظرة عامة تقريبا عن أهم الإنجازات التي تم إنشاءها في مدينة ورقلة وهذا منذ تاريخ 1872 – 1992 حيث عرفت بالمؤسسات وتاريخ إنجازها وعددها ومواقعها.

وأفادتنا هذه الدارسة في أنها عالجت العينة نفسها المدروسة والمتمثلة في سكان قصر ورقلة، حيث يعدّ القصر من أهم المعالم التاريخ بورقلة والذي هو مكان دراستنا في هذا البحث، إذ إن هذه الدراسة تعرضت لأهم المراحل والتغيرات التي حدثت في ورقلة، وخاصة القصر الذي حضي بمجموعة كبيرة من المنشآت والتغيرات في البنى والهياكل التي تفيدنا بصفة جد كبيرة حيث نرى عرضا مباشرا عن طريق الصور للمناظر الموجودة في تلك الفترة.

الفصل الثاني

مدخل نظري للثقافة

تمهيد :

أولا: ماهية الثقافة

ثانيا : مفهوم الثقافة

ثالثا : أنواع الثقافة

رابعا : خصائص الثقافة

خامسا : وظائف الثقافة

سادسا : عناصر الثقافة

سابعا : مفهوم سوسيولوجيا الثقافة

خلاصة الفصل

تمهيد :ـ

إن الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض يسعى إلى الأخذ بالأسباب التي تساعد على تحقيق العيش الكريم، وهذا من خلال محاولة اكتشاف العالم الذي يتواجد فيه، ولهذا نجد العلوم الاجتماعية تهتم بالإنسان وكل ما يحيط به ،وبمرور الزمن تراكم لدى الأفراد بعض التصرفات أوالعلاقات لها قيمة معينة لا يستطيع التخلي عنها تسمى بالثقافة الاجتماعية والتي تميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى، وهذا ما يطلق عليه بالتنوع الثقافي ، والثقافة تمثل حصيلة كل ما تعلمه الفرد من محيطه الإجتماعي وهي تتضمن نمط ممارسة الشؤون الحياتية اليومية وما تتطلبه من ألوان الأنشطة المختلفة، ولهذا نلاحظ بأن الباحثين في العلوم الاجتماعية يدرسون سلوك الفرد دائما باستخدام مفهوم الثقافة، والمجتمع وهذا لأن المجتمع لا يقوم ويبقى إلا بالثقافة إذن الثقافة طريق مميزة لحياة الجماعة، ونمط متكامل لحياة أفرادها فالثقافة تحتل مكانة محورية في دراسات علم الاجتماع والإنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية فبغير هذا التحليل لا يستطيع الباحث أن يفهم العلاقة الفردية والجماعية والمجتمع ككل . وسوف نرى من خلال هذا الفصل الذي عنوانه المدخل النظري للثقافة أهم العناصر التي لها علاقة بموضوع الثقافة وهذا على النحو التالي:

أولا: ماهية الثقافة :

استعملت كلمة الثقافة في جميع ميادين العلوم نظرا لأهميتها في الحياة الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، واستخدمت في علم الإجتماع من خلال " علم الإجتماع العام " ثم في علم الإجتماع الثقافي بصفة خاصة وهو الذي يهتم بالدراسات الاجتماعية العلمية والتفسيرية للظواهر الثقافية وقد استخدم مصطلح الثقافة KULTUROLOGIE لأول مرة الفيلسوف "فلهام و زافلاد ابتداء من عام 1909 [1].

وكلمة الثقافة كانت في البدايات الأولى تعني العناية بالزراعة والماشية(CULTUVE)، وفي العهد الروماني القديم أضيف عليها معنى فلاحة الأرض.

وفي القرن الثالث عشر الميلادي، ارتبطت في فرنسا بالدلالة اللاتينية (الزراعة والماشية) ومع بداية القرن السادس عشر، تحولت كلمة الثقافة من الدلالة على الحال إلى الدلالة على الفعل ، أي فلاحة الأرض،ومع انتصاف القرن تكون المعنى المجازي لكلمة الثقافة إشارة إلى تطور الكفاءات وإنمائها.

وهكذا انتلقت الثقافة باعتبارها حالة إلى الثقافة باعتبارها فعلا، ومع القرن الثامن عشر أخذت كلمة الثقافة منحنى يعبر عن التكوين الفكري عموما وعن التقدم الفكري للشخص عموما، وعما يتطلبه ذلك من عمل و ما ينتج عنه من تطبيقات .

ثانيا: مفهوم الثقافة :

عند تتبع مفهوم الثقافة تبين بأن هذا المصطلح أخد عناية فائقة من علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا وهذا من خلال التعريفات الأكادمية العديدة ، وأول تعريف الذي نرى على دارس موضوع الثقافة أن يتناوله هو تعريف " سير أدوارد تايلور" في كتابه "الثقافة البدائية" الذي طبع عام 1871 " أن الثقافة هي الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدرات والمادات الأخرى التي يكتسبها الانسان حيث هو عضو في المجتمع وكل ما أوجده الانسان على الأرض من مخترعات ومبتكرات [2].

ومن خلال هذا التعريف نستخلص أن الثقافة تتكون من عدة عناصر منها أنها " مركب " وتشمل المعارف الفنون ، العلوم حيث لكل مجتمع ثقافة خاصة تميزه عن المجتمع الأخر.

– تعريف **تمونيسون** وآخرون في كتابهم عن النظرية الثقافة CUTURAL THEOVG : حيث يربط تعريفهم ويجمع بين القيم والمعتقدات وغيرها، وبين ربط الثقافة بنمط الحياة الثقافة ، والى الحياة الثقافية تتكون من

[1] حسن عبد الحميد احمد رشوان -**مرجع سابق** ، ص 02

[2] فاروق أحمد مصطفى ، محمد عباس إبراهيم – **لانثروبولوجيا الثقافة** (دط) دار المعرفة الجامعية ، مصر 2008، ص 47.

القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والإيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية أما الإتجاه الآخر فيربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما والعلاقات التي تربط بين أفراده وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم.[1]

– وتعرف الثقافة على إنكباب الإنسان بصورة منهجية على تنمية ملكاته الفطرية بدراسة الآداب والعلوم والفنون، من خلال الملاحظة والتفكير وعلى ذلك فهي العلم والأخلاق والتكنولوجيا والفن والدين، ثقافة الحكم، وثقافة الدين كما أن هناك ثقافة الذكاء وثقافة السياسة والثقافة الجسدية والتربية الرياضية [2].

– تعريف: **ماكيفروبيج** للثقافة للإشارة إلى كل ما صنعه أي شعب من الشعوب أو أوجده من مصنوعات يدوية ومجريات ونظم اجتماعية سائدة، وأدوات ومعاول وأسلوب للتقليد ، ويعني ذلك أنها مجمل التراث الإجتماعي الذي تراكم خلال الأجيال المتعاقبة، والذي يعيش فيه هذا الشعب أو هذه الأمة[3] .

ثالثا: أنواع الثقافة:

01–) الثقافة الحسية :

وتوجد عندما تتقبل عقلية الجماهير حقيقة الأشياء ،ونستطيع ملاحظتها بالأعضاء الحسية ، ولذلك لا تهتم الحضارة الحسية بالبحث أو اكتشاف " المعرفة المطلقة " وإنما تتجه نحو استخدام " الأمبيريقية " الملاحظة كمصدر للحقيقة [4].

2–) الثقافة الصورية :

فهي عبارة عن إحساس روحي ،حيث تعتمد تلك الثقافة على إتجاه ديني إلى حد بعيد، ومن ثم تعتمد على الدين والوحي كمصادر للحقيقة ولاتهتم بالجوانب الأمبيريقية، فإذا كان الشخص الحسي يكتسب المعرفة من الظواهر التي يمكن ملاحظتها ولذلك يستطيع أن يعالجها ببراعة، فإن الشخص الصوري هو ببساطة الذي يطابق بين الأنماط وأحوالها في مجموعة كلمات، ويضع تنبؤات خيالية ، ومن ثم يكون صاحب تلك الثقافة أزليا ومطلقا[5]

[1] **نفس المرجع** ، ص 48 .
[2] حسين عبد الحميد – **الثقافة رشوان مؤسسة شباب الجامعة** .(دط).مصر اسكندرية 2007 ، ص 6
[3] **نفس المرجع** ، ص 12 .
[4] دلال ملحس استيتية – **التغير الإجتماعي والثقافي** ص 131 .
[5] **نفس المرجع** ، ص 131 .

3-) الثقافة المثالية :

ومع ذلك فإن هذا النوع من الثقافة يرتقي فوق النوعين السابقين نظرا لإضافة "السبب "كمصدر للحقيقة، وكي توجد هذه الثقافة المثالية يجب أن تتعايش أو تتصاحب عناصر الثقافة الحسية والصورية في نمط متناسق ، وهذا الخلق يمثل مثلثا أبستمولوجيا[1].

رابعا: خصائص الثقافة :

1 / إشباع الحاجات :

هو إشباع الحاجات البيولوجية والحاجات الثانوية المنبثقة عنها فهي وسائل لإشباع الدوافع الإنسانية في تفاعل الإنسان بعالمه الخارجي أو مع أقرانه، وذلك مثل السلوك الجنسي ، الحماية والمصاحبة ، والنظام والضبط الإجتماعي وبعض الرغبات الأخرى المتصلة باللعب ، والفنون والدين ، والفلسفة والفكر الفلسفي ومظاهر التغيير الأخرى [2].

2 / سلوك إجتماعي :

فالثقافة سلوك يمكن تعلمه من خلال اللغة وما تتضمنه من رموز أن كل المجتمعات الإنسانية تمتلك أسبقية من الرموز منها على سبيل المثال، الإيماءة، الإشارة، والكلمة وتلك الرموز تكون موضوع اتفاق من جانب معظم أعضاء المجتمع ومن ثم يصعب على الشخص الغريب عن المجتمع أن يتعامل أو يتفاعل مع أعضائه دون أن يتعلم لغة هذا المجتمع، وما يحتوى من رموز ثقافية وتتنوع هذه الرموز بين مجتمع ولآخر[3]

3 / خاصية التراكم:

بما أن العلم تراكمي فالثقافة كذلك تتميز بصفة التراكمية فالأفكار والمهارات وغير ذلك من سمات الثقافة تتراكم عبر الوقت وتنمو بسرعة إذ يضاف إليها سمات ثقافية فذهب "**دغا روبرتي**" عالم الإجتماع ديروبرتي" إلى أن الثقافة هي حصيلة الفكر والمعرفة في المجالين النظري والعلمي على السواء، وعلى هذا الأساس فإنها تعتبر خاصية من خواص الإنسان دون غيره من الكائنات [4].

4 / خاصية الاستمرار :

[1] **المرجع نفسه** ص 48 .
[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان – **الثقافة**، ص 35 .
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان –**المرجع نفسه** ص 36.
[4] –**المرجع نفسه** ص 48.

يترتب على اعتبار الثقافة إرث إجتماعي يتعلمه الإنسان عن طريق التنشئة الاجتماعية ، وهذا ما يجعل السمات الثقافية كالفنون والأداب والتقاليد يمكنها الاحتفاظ بكيانها لعدة أجيال بالرغم من أن المجتمع تعتريه تغيرات تدريجية أو مفاجئة تؤثر في ظروفه العامة، إلا أن هناك من السمات الثقافية ما ينتقل بالفعل من مجتمع لآخر بفعل وسائل الاتصال الثقافي ، خاصة وأن جوانب كثيرة في الثقافة تحمل قيما إنسانية مشتركة ومبادئ عامة، عقائدية أو أخلاقية أو معيشية تبقى صالحة عبر الزمان والمكان[1].

5 / الثقافة معقدة :

فهي كما جاء في التعريف الذي وضعه العلماء في المؤتمر العالمي لوزارة الثقافة بمكسيكو (1982) تشمل السمات الروحية، والمادية، والفكرية، والعاطفية وتشمل الفنون والآداب، طرائف الحياة الحقوق الأساسية للإنسان، ويرجع ذلك إلى أن الثقافة تشمل مختلف نواحي الحياة الاجتماعية لارتباطها بالواقع المجتمعي للإنسان بكل أبعاده المعنوية والمادية[2].

6 / الثقافة ثابتة ومتغيرة :

أي شيء موجود في هذه الحياة هو في حقيقة الأمر عرضة للتغير غير أن هذا الأخير قد يكون بطيئا لا تظهر آثاره إلا بعد عقود من الزمن أو سريع التغير وهذا حسب ظروف كل ثقافة وقابليتها للتغير سواء في العناصر المادية وغير المادية .

ومن بين العناصر التي تظل ثابتة ولا يعتريها التغيير القيم الاجتماعية والعقائد الشرعية والأصول الدينية، ومنها ما يخضع للتغيير والتطوير كالجوانب المادية، ومن المعلوم أن بعض الثقافات تكون قابلة للتغيير أكثر من غيرها، كما أن درجة التغير وأسلوبه ومحتواه تختلف من ثقافة إلى أخرى [3].

خامسا : وظائف الثقافة :

1) الوظيفة النفسية :

تقوم الثقافة بقولبة الشخصيات الفردية، فيضع الفرد وفق مقتضيات الثقافة السائدة في ذلك المجتمع، فالفرد يخضع لتعاليم الجماعة التي تروضه على مقاييس خاصة بها فيكون الفرد مبرمجا حسب الحالة النفسية لمجتمعه.

2) الوظيفة الاجتماعية :

[1] خالد حامد، **المرجع نفسه**، ص 163 .
[2] **المرجع نفسه** ص 163 .
[3] دلال ملحس ، **المرجع نفسه** ، ص 233.

تعمل الثقافة على تزويد الفرد بأسلوب التعامل مع الجماعة، وفي اكساب سلوكيات تمكنه من العيش في وسط الإجتماعي، لذلك يقول " ابن خدلون " إن الإنسان ابن بيئته " يتعلم منها كل ما يتطلبه للعيش في جماعته.

3) **الوظيفة البيئية** : تعمل البيئة على اكساب الأفراد كيفية التعامل مع المحيط الطبيعي لكي يتمكنوا من مجابهة الصعاب المحدقة بهم خاصة فيما يتعلم بالظواهر الطبيعية كالزلازل والبراكين.

4) الوظيفة البيولوجية والتنشئة الاجتماعية :

تعمل الثقافة على تعليم أفرادها كيفية قضاء حاجاتهم البيولوجية وكيفية اكساب الأفراد القيم الاجتماعية السائدة كالقيم والعادات والأهداف .

سادسا :عناصر الثقافة

ولقد أشار MCGEE بأن الثقافة نسق معقد ، يتكون من ثلاثة عناصر أو جوانب أساسية وهي :

أ – الجوانب الإدراكية COGNITIVE : تشمل نسق المعرفة الذي يندرج من المعتقدات إلى التكنولوجيا ومن أمثلة ذلك معرفة طريقة استخدام آلة معينة في الإنتاج.

ب – الجوانب المادية MATERIAL : تشمل الأدوات والآلات والسيارات والأجهزة وغيرها من الأشياء التي تستخدم في تشكيل وتغيير البيئة .

ج – الجوانب المعيارية NORMATIVE :

وتتضمن المعايير أو القواعد التي تنظم السلوك كما تتضمن القيم أو الأفكار المجردة حول ما هو صواب وما هو خطأ ، كذلك تتضمن الجزاءات (الثواب والعقاب) التي تطبق بطريقة رسمية أو غير رسمية بهدف الامتثال للمعايير ولضبط السلوك المنحرف.

ولقد وضع MCGEE شكلا يوضح مدى التدخل بين هذه الجوانب الثلاثة الإدراكية والمادية والمعيارية ، ويمكننا إبرازه فيما يلي[1]:

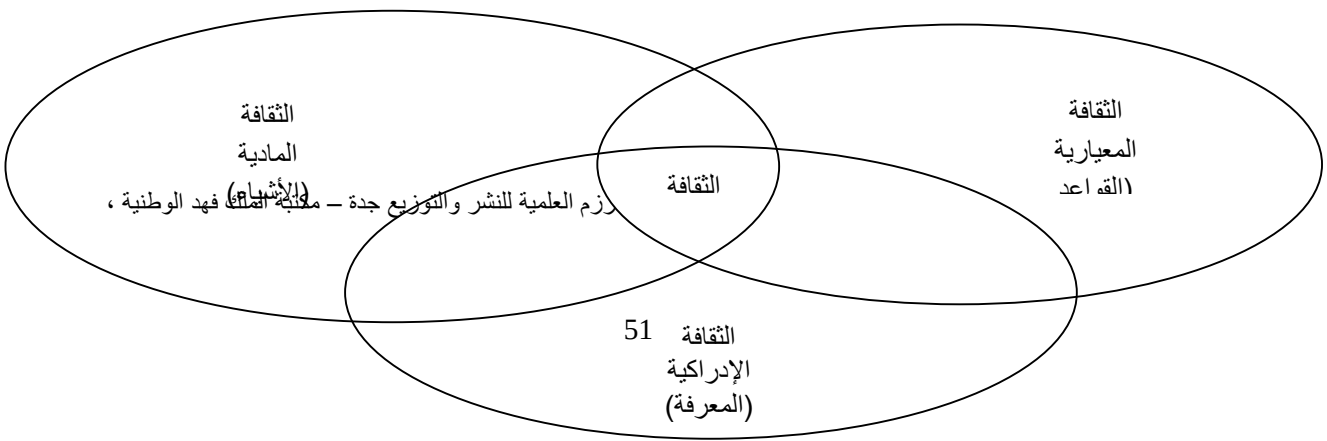

شكل رقم (01) : يوضح تداخل الجوانب الثلاثة للثقافة

وقد قسم "**رالف لنتون**" ، عناصر الثقافة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

1/ العموميات أو العالميات UNIVERSALS :

وهي المكونات الثقافية التي يشترك فيها جميع أفراد المجتمع وتمثل المعتقدات والقيم التي يعبر عنها أحيانا بمصطلح جوهر الثقافة وتؤدي العموميات إلى وجود اهتمامات مشتركة بين أفراد المجتمع تعمل على تماسك الجماعة ووحدة أهدافها كما تعمل على اكسابها الشعور بالانتماء والتضامن والتعاون وتجنبها الصراع والتمزق ونجد أن الجماعة تحرص عليها وتعاقب على الخروج عليها.

2/ **الخصوصيات SPECIALITRES** :

وتعني أنها العناصر التي تحكم سلوك أفراد معينيين دون غيرهم في المجتمع فهي العادات والتقاليد والأدوار المختلفة المتصلة بمناشط اجتماعية حددها المجتمع في تقسيمه للعمل بين الأفراد، كأطباء ومهندسون ومعلمون كما تشمل بعض قواعد السلوك والممارسات التي ينفرد بها الرجال دون النساء ، والمتزوجين عن العزاب.

3/ البدائل ALTERNATIVES :

وهي العناصر الثقافية التي تنتمي إلى العموميات فلا تكون مشتركة بين جميع أفراد المجتمع، ولا تنتمي إلى الخصوصيات، فلا تكون مشتركة بين أفراد مهنة واحدة أو فئة اجتماعية واحدة، ولكنها عناصر تظهر حديثا، وبذلك يمكن الاختيار من بينها كما أنها تتمثل في أنواع الاستجابات غير المألوفة بالنسبة لمواقف متشابهة، وسائل مختلفة لتحقيق أهداف متشابهة[1].

سابعا : مفهوم سوسيولوجيا الثقافة :

[1] بلالي عبد المالك ، **مدخل إلى علم الإجتماع الثقافي**، محضرات ،جامعة محمد دباغين ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،سطيف 2، 2015\2016.ص9

رغم تناول مفهوم الثقافة وتعريفها في بداية الفصل، لكن يبقى أن هذه المفاهيم عامة في تشخيصها لموضوع الثقافة وتحليلها، كان من مجالات مختلفة سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أو متداخلة فيما بينها، أو خاضعة لتأثير أيدلوجيات واتجاهات ومرجعيات فكرية تمجد أفكار أصحابها وسوسيولوجيا الثقافة، شكلت هما معرفيا طاغيا طيلة القرن الماضي وما قبله وجعلت من حقلها مساحة حية للبحث والتحليل، وهي هَمّ أخذ بالتضخم ومساحة أصبحت أكثر اتساعا في عصرالعولمة والمعلومات[1].

فتعريف سوسيولوجيا الثقافة هي أكثر تحديد باعتبارها تحليلا لطبيعة العلاقات والترابطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والبيئية ووظائف هذا الإنتاج الفكري وآلياته وتفاعلاته في المجتمعات على مستوياتها كافة [2]، وبناء على هذا التعريف فإن سوسيولوجيا الثقافة تراعي العناصر التالية :

- التمايز الإجتماعي .
- البنية الاجتماعية والثقافية .
- البعد الأدبي والتراثي والمسرحي والفني .
- العادات والتقاليد والأعراف .

خلاصة الفصل :

[1] عبد الغني عماد، :**سوسيولوجيا الثقافة** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، سنة 2006 ، ص 09 .
[2] **المرجع نفسه** ، ص 85 .

يمكننا القول في خلاصة هذا الفصل أن الثقافة ظاهرة اجتماعية عامة توجد في جميع المجتمعات، وتأثيرها سواء في شقها المادي أو اللامادي، وهي طريقة الحياة المشتركة برمتها لدى أفراد المجتمع، وهي تمثل كذلك أسلوب حياة من حيث طريقة التعايش، وعليه نجد حضور الثقافة القوي في كل مناحي الحياة، لكن الاختلاف الثقافي نلاحظه من مجتمع إلى آخر، وهذا بالنظر للتمايز في العادات ، والتقاليد والقيم والأعراف واللغة والدين .

وكما يمكن الإشارة إلى أن الثقافة هي إنتاج بشري خالص؛ أي يميز الإنسان عن الحيوان؛ أي إنسانية الثقافة، ولهذا نجد أن الظاهرة تتميز بالثبات لمدة طويلة ولا تقبل التغيير والتجديد بسهولة بفعل عدة عوامل سواء داخلية أو خارجية، ومن خلال هذا الفصل تناولنا مجموعة من العناصر توضح لنا التأهيل النظري للثقافة بداية من مفهوم الثقافة وأنواعها وخصائصها ووظائفها إلى مفهوم سوسيولوجيا الثقافة .

الفصل الثالث

مدخل نظري للتغيرات الثقافية

تمهيد

أولا : ماهية التغير الثقافي

ثانيا : مفهوم التغير الثقافي

ثالثا: عوامل التغير الثقافي

رابعا: معوقات التغير الثقافي

خامسا: النظريات المفسرة للتغيرات الثقافية

خلاصة الفصل

تمهيد :

لا يوجد شيء ثابت فمن الأمور المسلم بها أن الثقافة كذلك لا تكون ثابتة وهذا مهما اتصفت به من قواعد الشدة والصرامة والتعقيد في جزئياتها سواء في الجانب المادي أو اللامادي فلا بد أن يطرأ ما يسمى بالتغير الثقافي ، وهذا على عكس ما كان سائدا في فكر القرون الماضية على أن المجتمعات القديمة لا تعرف شيئا اسمه التغير بحكم أنها مجتمعات مغلقة على نفسها، ولا تتفاعل مع العالم الخارجي، وبتطور العلوم وخاصة علم الإنثروبولوجيا وعلم الإجتماع الثقافي وهذا عن طريق قيامها بالدراسات في هذا المجال ، أثبتت بأن المجتمع مهما كان بسيطا مركبا ومعقدا فهو عرضة لعدة عوامل مختلفة سواء الداخلية أو الخارجية تجعله يتغير ويتحول بوتيرة سريعة، أو بطيئة حسب قابلية كل مجتمع لذلك.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مدخل نظري للتغيرات الثقافية من خلال مفهوم التغير الثقافي؛ عوامله و معوقاته وأهم النظريات المفسرة لهذه التغيرات الثقافية.

أولا: ماهية التغير الثقافي :

إن التغير ظاهرة إنسانية عامة وواسعة النطاق وعليه فإن كل مجتمع إنساني مهما كانت تنوعاته وتركيباته نجد له ثقافة تميزه عن غيره ، وتحكم بنوع من ضبط سلوك أعضائه من حيث الروابط والعلاقات الاجتماعية ، ومن خلال التعريفات التي تم تناولها عن الثقافة سواء منها التقليدي أو الحديث أو المادي وغير المادي بالتعرض للتغير عبر الزمن ، هناك ما يسمى بالتغير الثقافي الذي هو عملية اضطرارية ومتتالية ومستمرة أو التعديلات التي تطرأ على أنساق العلاقات الاجتماعية .

وتستجيب عناصر أي ثقافة أو تتأثر بعوامل التغير الثقافي بطرائق مختلفة ومتنوعة فمن العناصر ما يستمر في أداء وظائفه بكفاءة دون تغير ومنها ما قد يفقد ملاءمته للنسق الثقافي العام.[1]

" فلقد اهتم **مالينوفسكي** بالتغير الثقافي واعتبره العملية التي يقوم بمقتضاها وبدرجة متفاوتة من الشرعية في النظام القائم في المجتمع مشتملا ذلك الحضارة الاجتماعية ، الروحية والمادية من نموذج إلى آخر وذلك في تنظيمه ومعتقداته ومعارفه وأدوات العمل فيه وأهداف المستهلكين".

ثانيا: مفهوم التغير الثقافي :

1- هو عملية تحول شامل أو جزئي أو تمازج لطبيعة الثقافة بكافة عناصرها أو جزءا منها يتولد عنه بما يسمى الثمن الإجتماعي.[2]

2 – هو أي تغير يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية سواء عن طريق الإضافة أو الحدف أو تعديل السمات أو المركبات الثقافية ويمكن أن يحدث التغير الثقافي نتيجة لعوامل متعددة ولكنه في الغالب يحدث بفعل التتصال بثقافات أخرى ، أو التجديدات أو المخترعات التي تدخل ثقافة معينة.[3]

3- تعريف **درسلر** Dressler : التغير الثقافي بأنه تحول أو انقطاع في الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة ، عن ثقافة الماضي مع إدخال إجراءات جديدة.[4]

---

[1] مساعد بن ابراهيم الطيار – **العمولة والتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع السعودي** – 1433 هـ ص 1 متاح على . **WWW.pdffoctovy.COM،يوم 2020/02/18،على الساعة 10:30**

[2] -**نفس المرجع ص 1** .

[3] محمد السويدي ، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته** ،المؤسسة الوطنية للكتاب 1991 ص 225 -226 - نقلنا عن محاضرات في مقياس مدخل علم اجتماع الثقافي – للسيد / بلالي عبد المالك **المرجع نفسه** ص 18 .

[4] عبد الله الخريجي : **التغير الإجتماعي والثقافي** ، مؤسسة زامتان للتوزيع ، السعودية 1983 ص 362 نقلنا عن ، نادية محمودي ، أطروحة الذكتوراة الطور الثالث الأغواط .ص362.

4- كما فسر بعض الباحثين أن التغير الثقافي "هو كل ما يحدث من تغيرات على مستوى القطاعات وتنظيم المجتمع ، سواء ما يخص بالناحية غير المادية مثل إيديولوجيا ، القيم والأفكار أو يتصل بالناحية المادية مثل كل ما يتصل بالتغيرات التكنولوجيا والفنية وغير ذلك.[1]

وما يلاحظ من خلال هذه التعريفات للتغير الثقافي بأنه الحركة أو التجديد الذي يحدث في عنصر أو مجموعة العناصر المكونة للثقافة مجمع ما سواء جانبه الثابت أو المتغير.

ثالثا : عوامل التغير الثقافي :

تتعدد العوامل المسؤولة على التغير الثقافي من حيث أنها داخلية أو خارجية ولكن يمكن اختصارها وإيجازها فيما يلي :

1/ الاكتشاف Disconveniez :

يعبر عن الاكتشافات بمحصلة الجهد البشري المشترك في الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل ومن محصلات الجهد البشري المبدع كاكتشاف الرافعة مثلا الدورة الدموية ، ويعدّ الاكتشاف إضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرية عبر تاريخها الطويل والممتد ، ولايصبح الكتشاف كاملا محدثا للتغير الإجتماعي إلا بعد استخدامه من قبل المجتمع ، وقد يصبح الاكتشاف جزءا من القاعدة الثقافية التي يستخدمها أفراد المجتمع عند إصدار حكمهم أو تقييمهم للممارسات الجارية[2].

2/الاختراع INVENTION :

لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن الجانب غير المادي ، ويرى " وليم أو جبرون " الاختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافتيين أو أكثر مع استخدامهما في زيادة معرفة الموجودة المحصلة الموجودة بالفعل ،ومن أمثلة الارتباط بين سمتين ، وإختراع "جورج سلدن" (1895) المحرك الذي يعمل بالسائل والغاز معا ، واختراع خزان الوقود مشترك لهما ، واكتشاف صندوق النزوس والقابض وعمود الأداة للطاقة الميكانيكية ، وتصميم هيكل يتسع لجلوس الأفراد ، ثم بزواج بين تلك الاختراعات في اختراع جديد هو السيارة ، وقد قوبل الاختراع بالنقد الشديد وتقديم المخترع للمحاكمة ، لأن ما اكتشفه لم يكن مألوفا للثقافة السائدة في عصره وبمرور الزمن وتطور اختراع السيارة وشعبية استخدامهاعالميا أصبحت جزءا لا ينفصل عن الثقافة المعاصرة .[3]

---

[1] نادية محمودي **–المرجع نفسه**، ص 75

[2] دلال ملحس **–المرجع نفسه** ص 85 .

[3] حميد خروف ، الربيع جصاص : **علم اجتماع المعرفة** منشورات – جامعة منتوري قسنطينة 2003 ص 64.

3/الانتشار DIZZUSIN

يشير تعريف الانتشار للعمليات التي تنتج تماثلا ثقافيا بين مجتمعات متباينة ،كما أن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة تتطور من خلال الانتشار ، وتتم عملية الانتشار بين مجموعة وأخرى فقط ، ويعتبر الانتشار عملية انتقائية إذا تقبل جماعة إنسانية بعض الخصائص الثقافية لجماعة أخرى محاورة لها ، بينما يرفض البعض الأخر.[1]

ويميز معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هي :

* الانتشار الأولي – مثل الهجرة .

* الانتشار الثانوي – مثل نقل التكنولوجيا.

* الانتشار الأفكار – مثل الدعوة للحرية والمساواة وحقوق الإنسان.

4/ وسائل الإعلام والاتصال:

إن تطور وسائل الاتصال الجماهرية ووسائل النقل قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وننتشارها وفي العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى ، وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر أي أن الثقافة تنتشر في دوائر منتظمة وبمعدل ثابت.2

رابعا : معوقات التغير الثقافي

ليس من السهولة بمكان أن يحدث تغيرا ثقافيا في المجتمع دون وجود مقاومة تمنع حدوثه أو توجهه اتجاه آخر مقصود أو غير مقصود .

1) – التداخل بين الأجيال :

بمعنى أن جيل الكبار يحرص دائما على اكساب جيل الصغار نمط حياته وأسلوب معيشة ونظام قيمه ومعتقداته ، واستمرار هذه الظاهرة يؤدي إلى تخليد المجتمعات لمواريثها الثقافية تخليدا قد يكون مطلقا ،كما يعوق حركة التغير التي كان يمكن أن يحدثها الصغار في نموهم لو تركوا وشأنهم.[3]

2)– الرجعية :

يتصل بعامل تداخل الأجيال عامل أخر هو الجمود الثقافي ، الذي يتمثل في رجعية الأفراد والجماعات وتتمثل الرجعية في الرضا بالأشياء المألوفة والخوف من تغيير بالجديد غير المعروف، ومن أمثله ذلك الأفكار الجديدة التي

[1] بلالي عبد المالك ، **المرجع نفسه** ، ص 20 .
[2] بلالي عبد المالك **المرجع نفسه** ص 21 ،
[3] نادية محمودي **– أطروحة الدكتوراه** ،ض 87 .

تتصل باتجاهات الناس الفكرية ومبادئهم وقيمهم وأحكامهم في الحياة ، فإنها تواجه بالرفض أو المقاومة فتبقى هذه الأفكار حائرة ، إلى أن يقتنع الناس بها فتذيل وتموت.[1]

3– العزلة: التي يعيش فيها المجتمع : فقد تكون العزلة نتيجة الظروف البيئية والموقع الجغرافي ، وقد تكون مظهرا من مظاهر الانعزال الإجتماعي ، الذي يفرضه المجتمع على نفسه ، وقد تكون عزلة قسرية فرضتها قوى استعمارية خارجة عن إرادة الشعب ، كعزلة الشعب الجزائري من طرف الإستعمار الفرنسي عن بقية الشعوب الأخرى.[2]

4– **العرقية** : يعتقد كثير من الشعوب أنهم متفوقون على غيرهم وأنهم أصحاب الحق والتعامل مع البيئة ، وهي مسألة قديمة عند معظم الشعوب البدائية قبل أن تتعرف على الشعوب الأخرى ، وفي اعتقادها أن طريقتها هي الوحيدة القادرة على التعامل الصحيح مع البيئة.[3]

فحسب " فوستر " فالشعور بتفوق الشعب ثقافيا هو الذي يجعله غير متقبل لأفكار وطرق حياة ثقافية أخرى ، وفي الأخير يمكن القول أن العرقية غالبا ما تكون عائقا ضد أي تغيير ، وهي ترتبط بالكبرياء ، والكرامة والحسب والنسب ، فمثلا عدم قبول زواج بنت البيضاء مع الرجل الأسود والشريفة مع غيرها...الخ.

5– **الخرافات** : الخرافة تعتبر أنها قبول لمعتقد لا يمكن استبداله بحقائق أخرى ، ففي معظم الأحيان تمثل الخرافات السائدة في المجتمع عائقا ، ففي روديسيا قوبلت المجهودات الخاصة بالتربية العدائية بمقاومة ، ويرجع ذلك إلى أن كثير من النساء يرفض أكل البيض لأنه يؤدي إلى عدم الخصوبة.[4]

من الخرافات أن أكل الثمر نوع الدقلة في شهر أكتوبر في صحراء الجزائر ورقلة يسبب مرض الحمى ، كذلك عدم اتباع مراحل وطقوس العرس الورقلي بسبب عدم الإنجاب.

6– **العوائق الاقتصادية** : وتظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم ، تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الإمتيازات الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو غير ذلك ، لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد سرعان ما تقوم المعارضة فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقى على علاقات الإنتاج دون تغير الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير إيجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج التي تتغير بتغيير وسائل الإنتاج والأمر يحدث من قبل الطبقة العاملة نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الرأسمالية ، حيث تبدي الطبقة العاملة معارضة شديدة.[5]

---

[1] نادية محمودي –**المرجع نفسه**، ص 88 .
[2] بلالي عبد المالك ، **المرجع نفسه** ،ص21
[3] نادية محمودي **–المرجع نفسه**، ص 89 .
[4] نادية محمودي . **المرجع نفسه** ، ص 90 .
[5] دلال ملحس أستية **المرجع نفسه** ص 169 .

خامسا: النظريات المفسرة للتغيرات الثقافية :

1- النظرية التطورية :

تنطلق هذه النظرية في حقيقة الأمر من فكرة أن الإنسان مند ظهوره على الأرض يعيش تحولات مختلفة في حياته اليومية ، وهذا من أجل تحسين ظروفه ، من حيث طريقة العيش والتغلب على المصاعب التي تواجهه ، فقد قدم أو **جست كونت** نظرية تطورية في الثقافة البشرية تمثلت فيما يعرف بقانون الحالات أو المراحل الثلاثة :المرحلة اللاهوتية ، والميتافريقية ،و الوضعية.[1]

إلى جانب كونت نجد العالم البريطاني السير هنري مين – من خلال كتابة القانون القديم الذي يرى فيه وجود شكلين مختلفين من الثقافة شكل بدائي والأخر حديث فيعتمد على العقد وضرب مثلا على علاقة الزوجية بين الزوجين حيث في الزوج البدائي تعتبر فيه الزوجة ملك للرجل مثل أملاكه الأخرى يتصرف فيها كيف ما شاء أما في الزوج الحديث فالمرأة لها الحرية الكاملة في إبرام عقد الزوج وحل الرابطة الزوجية في أي وقت تشاء أو ما يعرف بتبادل المنافع والإلتزامات كالخلع في الشريعة الاسلامية.

أما هربرت سبنسر فيرى بأن المجتمع بدائي يتغلب عليه الطابع الأناني وبتطور الحياة الاجتماعية نحو الزيادة التباين والاختلاف أو اللاتجانس فأصبح يغلب عليه الطابع الغيرى ونلاحظ أن أميل دوركايم رغم اتفاقه مع سبنسر في قضاية تطور نحو الزيادة في اللاتجانس والاختلاف، ولكن يتعارض معه حول أنانية المجتمع البدائي حيث يرى دوركايم بأن الرجل البدائي رغم انفصاله عن المجتمع وفقدان الروابط الاجتماعية إلا أنه شعور جماعي قوي جدا.

أما جوليان ستيوارد فيري بأن التطور يمر بخمس مراحل وهي :

1 – مرحلة ما قبل الزراعة.

2 – مرحلة التكوينية للأسس التكنولوجية والثقافة الشعبية .

3 – مرحلة النمو والازدهار الإقليمي.

4 – مرحلة الاستقرار.

5 – مرحلة الغزوات الدائرية .

– ويرى يزلي هوايت أن التطور الثقافي يحث من خلال ازدياد الإنسان لاستخدام الطاقة ويعني ذلك حين يقوم أفراد المجتمع، تسيير حياتهم عبر الوسائل والأدوات الإلكترونية والتكنولوجيا ، أي تزداد كمية الطاقة التي يستخدمها

[1] خالد حامد . **المرجع نفسه** ص 76.

الناس محسوبة على أساس نصيب الفرد في العام ، أو عندما تزداد كفاءة الوسائل التكنولوجيا التي تسخر فيها هذه الطاقة أو عندما يزداد هذان العاملان معا.[1]

- النظرية الشرطية :

تتعارض هذه النظرية مع النظرية التطورية لأنها ترى أن الثقافة قد تتغير وقد لا تتغير ، وهذا وفقا لتوفر عوامل المسببة للتغير أو عدم توفرها أي القضية الأساسية وفق هذا الاتجاه ، تحديد الوزن النسبي لعوامل التغير المختلفة في مجالات إحداث هذه التغيرات ويطلق على هذه النظرية بالنظرية الحتمية ، لأنها تعتمد في تفسير التغير الثقافي على ضوء عامل واحد ، وهو عامل الحتمية الاقتصادية وهو الذي يحدد طبيعة النظام الإجتماعي ويطلق على قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المرتبطة بها البناء الإقتصادي " فأثناء عملية الإنتاج الإجتماعي يدخل الافراد في علاقات محددة وضرورية مستقلة عن إراداتهم تتفق مع مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية " لوسائل معيشتهم أي أن هذه الطريقة تولد نمط ثقافي للحياة التي تعتمد على الواقع الإقتصادي فقط ، في التغير الثقافي .

النظرية متعددة العوامل :

تقدم النظريات متعددة العوامل مدخلا يتعارض مع مدخل النظريات الحتمية ، وتؤكد هذه النظريات على أن التغير الثقافي ينبثق من عدد كبير ومتنوع من المصادر وتميز هذه النظريات بين التجديد الداخلي والاحتكاك الثقافي الخارجي ، فبعض التغيرات تحدث في المجتمع كاكتشافات أو اختراعات أو عندما يتعلم الأفراد كيف يوجهون مشاكلهم القديمة بوسائل جديدة ،قد تؤدي إلى عزلة الشعوب بعضها عن بعض إلى خلق ثقافات مستقلة ومختلفة ، وقد تؤدي اختلاط هذه الشعوب بهذه الثقافات المختلفة إلى ما يعرف باسم التمثيل الثقافي ، وبالتالي تختفي هذه الاختلافات الثقافية ".

ومن بين ماجاءت به هذه النظرية أن المجتمعات قد تنتشر فيها ثقافات جديدة وهذا نتيجة الاحتكاك الأفكار والإبداعات التي تخدم المجتمعات بعضا البعض أو عن طريق الاختراعات للأشياء جديدة تسهل حياة العيش للأفراد ، وقد تكون هناك مقاومة نتيجة عدم القناعة أو التعصب من تبني الطرق الأجنبية سواء على مستوى السلوك أو الأفكار ، وقد تكون كذلك مقاومة أخرى.

وهذا من حيث الوسائل والأدوات المادية المستعملة من أجل ربح الوقت والجهد ، كما هو الحال بالنسبة للفلاحين في دول العالم الثالث أين يرفضون استعمال الوسائل الحديثة في النشاط الفلاحي ويتمسكون بالوسائل والأدوات التقليدية التي فيها التعب ونقص في الإنتاج .

[1] علي ليلة – محمد الجوهري – علياء شكري : **المرجع نفسه** 2010 ص 452 .

تعليق :

من خلال استقراء النظريات المفسرة للتغيرات الثقافية ، نرى أنها حاولت تبيان كيف تتم عملية التغير الثقافي حسب نظرة رواد كل مدرسة والمقاربة السوسيولوجية التي تتبناها ، غير أن ما نلاحظه بالنسبة للمدرسة التطورية هو ظهور دراسات حديثة في التطور الثقافي أي هناك تغير أو تعديل في معالجة موضوع التغير الثقافي بمنظور جديد، إن المدرسة التطورية الجديدة تدرس الثقافةstreuandحيث يرى مثلا ستيوارد ، الإنسانية ككل وليس جانب واحد فقط، وكذلك يعطي هوايت مراحل جديدة للتطور بدل المراحل الخمس وهي ثلاث مراحل فقط .

* مرحلة التوحش .

* مرحلة البربرية.

* مرحلة الحضارة.

كذلك ما يعاب على النظرية الشرطية هو تحديد العامل أو العوامل المسؤولة عن التطور والتي يمكن أن تكون متعددة .

" ويؤخذ على هذه النظريات أنها تخمينية وغير مستندة على أي مادة إمبيريقية ، كما أنها لم تستطيع أن توضح كيف استطاع الإنسان الأول وأسلافه من القردة البدايات الأول للثقافة بالإضافة إلى أن هؤلاء الرواد لم يستطيعوا أن يقدموا لنا أدلة مقدمة يمكن الاعتماد عليها في تقرير التتابع التطوري للموجات الانتشارية للثقافة.[1]

خلاصة الفصل :

[1]-**نفس المرجع** ص 184

يعدّ التغير الثقافي ظاهرة اجتماعية نالت اهتمام الكثير من الفلاسفة والعلماء وخاصة في الحقل السوسيولوجي وهذا بالنظرا لما كانت تعرفه المجتمعات الغربية من التغيرات السريعة ، والعنيفة في بعض الحالات والتغير الثقافي في حقيقته عرف عدت تفسيرات متداخلة في الحياة اليومية شملت كل أجزاء البناء الإجتماعي بمختلف مكوناته وتخصصاته لذا تم تعريفه من عدة زوايا نظرا لتعدد الاتجاهات والمدارس التي تناولت هذا الموضوع، فالفرد مهما كانت وضعيته داخل النسق الإجتماعي فهو عرضة للتغير الإجتماعي مهما حاول هذا الأخير التهرب أو الاعتزال منه بل عليه مواجهة هذه الحقيقة الحتمية بمختلف جوانبها ومحاول استغلالها لصالحه.

وقد تناولنا في هذا الفصل التغير الثقافي بنوع من التفصيل مستعرضين في ذلك أهم المفاهيم الخاصة بهذه الظاهرة من الماهية والتعريفات المختلفة للمنظرين في هذا المجال وكذلك كيفية حدوث التغير الثقافي من خلال العوامل الداخلية والخارجية مثل الاكتشاف والاختراع والانشار ...إلخ .

ثم تطرقنا إلى مختلف المعوقات التي تعترض عملية التغير الثقافي، و مختلف النظريات الأساسية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من طرف العديد من الرواد والمنظرين سواء على مستوى الفرد والمجتمع .

الفصل الرابع

مدخل نظري للتغيرات الاجتماعية

تمهيد

أولا:مفهوم التغير الإجتماعي

ثانيا : عوامل التغير الإجتماعي

ثالثا:أشكال التغير الإجتماعي

رابعا: أنواع التغير الإجتماعي

خامسا: عوائق التغير الإجتماعي

سادسا: النظريات المفسرة للتغير الإجتماعي

خلاصة الفصل

تمهيد:

إلى جانب التغير الثقافي نجد التغير الإجتماعي ،والذي عرف اهتمام كثير من العلماء وخاصة علماء الإنثربولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم الإقتصاد والتربية، وعلم النفس الإجتماعي، وهذا لكون الأفراد يعيشون في مجتمع لا يعرف الاستقرار والثبوت على حال، فكل شئ موجود بداخله يطرأ عليه التغير؛ سواء في الجانب المادي أو اللامادي، وبطريقة سريعة أو بطيئة، ويعدّ التغير ظاهرة اجتماعية متأصلة ومستمرة ولا يمكن تجنبها أو استبعادها فهي مفروضة، وهي كذلك عملية اجتماعية يتحقق عن طريقها التغير في المجتمع بأكمله والتقاليد والعمران ...الخ، ومثلما ينفذ التغير الإجتماعي إلى كل جوانب الحياة الصغيرة والكبيرة مثل الكون وما يتعلق به، وفي هذا الفصل سنتناول مفهوم التغير الإجتماعي بنوع من التفصيل من خلال تعريف التغير الإجتماعي، والعوامل المؤثرة فيه ثم أشكال التغير الإجتماعي، وأنواع التغير الإجتماعي والعوائق الاجتماعية والنظريات التي تفسر التغير الإجتماعي.

أولا: مفهوم التغير الإجتماعي

1-تعريف التغير الإجتماعي:

يعرفه "أحمد زكي بدوي": إنه كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الإجتماعي على هدا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.[1]

-ويعرف التغير الإجتماعي إلى مجموعة العمليات التي تؤدي بالمجتمع إلى الانتقال من حالة الثبات إلى حالة الحركة، وتنقسم عملياته إلى داخلية كالإبداعات والتجديدات والثروات والأفكار والإيديولوجيات وصور التنافس والصراع، وخارجية كالاتصال بالمجتمعات الأخرى أو انتشار عناصر ثقافية أو التغيرات الطبيعية.[2]

-إنَّ التغير الثقافي في أبسط مظاهره يعني تعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة كما يعني في مدلوله البعيد تعديل الإطار الإيديولوجي وتوسيع عملية التفاعل الفكري لدى الإنسان كجزء منتمي وملتحم بجماعات الواقع التي يجد نفسه واحدا في بنائها المادي والفكري والروحي".[3]

-تعريف**"أنطوني سميت"** التتغير الإجتماعي بأنه دراسة ظاهرة التغير سواء كانت اجتماعية أو تاريخية تعتبر ظاهرة واسعة وكبيرة .[4]

تعريف آخر للتغير الإجتماعي يقصد بنه" كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية محددة".[5]

2-التعريف السوسيولوجي للتغير الإجتماعي:

تعددت تعريفات الغير الإجتماعي من الناحية السوسيولوجية نذكر أهمها :

-خبزبيرج: التغير الإجتماعي " هو كل تغير يطرأ على البناء الإجتماعي في كل والجزء وفي شكل النظام الإجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن

-غي روشي: التغير الإجتماعي هو "كل تحول في البناء الإجتماعي يلاحظ في الزمن لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها.

---

[1] لطيفة طبال ،**التغير الإجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية** ،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، مجلة محكمة ،جامعة ورقلة ، العدد 08 ،جوان 2012 ،ص 409.

[2]):حسن حنفي ،محمد الجوهري:**التراث والثقافة الشعبية والتغير الإجتماعي** ،طبعة اولى،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .كلية الادب جامعة القاهرة .2002،ص52

[3] محمد السويدي ،**التغير الثقافي كأداة للتنمية في الريف/،مجلة الاصالة الثقافية** تصدرها وزارة التغيم الاصلي و الشؤون ادنية ،العدد مطبعة البحث ،قسنطينة ،الجزائر العدد،668، جوان 1973 .

[4]):محمد عاطف غيث **المرجع نفسه السابق** ص 191

[5]):عبد الباسط محمد الحسن، **أصول البحث الإجتماعي**، (د،ط)،المكتبة الوطنية، مصر القاهرة 1998 ص5.

ماكيوس: التغير الإجتماعي بأنه:" التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن.

روجرز:Rogers: يرى بأن التغير الإجتماعي يشير إلى العملية التي تحدث من خلالها تعديلات في بناء ووظيفة النسق الإجتماعي ويتكون البناء من مختلف المكانات لدى الأفراد والجماعات الذين يشكلون هذا البناء، أما العنصر الوظيفي من البناء فهو الدور السلوكي الفعلي للفرد في مكانة معينة.

-**ريتزر**: يقول أن التغير الإجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد والجماعات والتنظيمات والثقافات والمجتمعات.

-**فارلي**: التغير الإجتماعي هو تبديل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم والبناء الإجتماعي.

-**بدوي**: "أن التغير الإجتماعي كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة"[1]

كما يشير التغير الإجتماعي إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الإجتماعي أو النظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع قانوني جديد، أو نتيجة لتغير بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الإجتماعي أو البيئة الاجتماعية أو الطبيعية. كما يحدد "أوبرت مور" ملامح التغير الرئيسية في المجتمع المعاصر على النحو التالي:

-يحدث التغير في أي مجتمع وفي أي ثقافة بوضوح واستمرار .

- يمكن عزل التغيرات زمنيا ومكانيا وذلك أنها تحدث في سلسلة متعاقبة ومتصلة الحلقات أكثر من حدوثها على شكل أزمات وقتية بحيث تتبعها إعادة بناء.

-يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت، ثم تنتشر نتائج هذه التغيرات ولها التأثير في أي مكان.

-من حيث الحجم فإن التغيرات المعاصرة أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وذلك لتأثير العوامل التكنولوجية والاتصالية في حجم وانتشار هذه التغيرات.

-التأثير في جوانب الحياة بأجمعها من دون الاهتمام بجانب واحد.

-ومن خلال التعريفات السابقة للتغير الإجتماعي يمكن أن نستنتج بأن التغير الإجتماعي هو ظاهرة اجتماعية موجودة في حياتنا ولا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال أو غض الطرف عنها فهي تطرأ على حياتنا سواء بإرادتنا أو بدونها، "أي تطرق الباب بدون إذن، حيث أنها اعتيادية في حياتنا وموجودة في كل مستويات الثقافة، الاقتصادية،

[1]): عيسى قبقوب، **التغير الإجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة**، رسالة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر 2017/2019 ص61

السياسية....إلخ، وتتصف بالديمومة والاستمرارية من جيل إلى آخر وتسمح ببناء المجتمع ووظائفه، النظام الإجتماعي، القيم الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية، المراكز والأدوار الاجتماعية.[1]

ولهذا التغير يعبر كذلك عن إرادة الأفراد في المجتمع عن عدم الرضا بالأوضاع الراهنة، وينبغي أن يحدث التغير للوصول إلى مجتمع مثالي يعبر عن إرادة أعضائه بما يناسب التطور والحداثة.

ثانيا: عوامل التغير الإجتماعي

إن عوامل التغير الإجتماعي كثيرة ومتعددة وهذا نتيجة انحلال تركيبته الاجتماعية لكل مجتمع وكذلك حسب النظريات التي تتبنى التغير الإجتماعي وطريقة تصنيفها ومعالجتها، وبما أن عوامل التغير الإجتماعي متداخلة حاولنا أن نقسمهما إلى عوامل خارجية وداخلية وهذا على النحو التالي:

-العوامل الخارجية:

-1-العوامل الإيكولوجية:

وتستعمل كلمة إيكولوجية مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية وهناك من يطلق عليها العوامل الطبيعية أو البيئة الفيزيقية، والدراسات الايكولوجية تركز على دراسة الأثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة.

وبهذا تشمل هذه العوامل على كل ما يحيط بالإنسان من موقع جغرافي وتضاريس وتربية ومناخ وطاقات كامنة ومواد أولية ونباتات وجماد وكوارث بيئية وأمراض ... إلخ، تؤثر على الإنسان ويتأثر بها.[2]

ويركز أقطاب هذا العامل على تأثير البيئة الطبيعية في الظواهر الاجتماعية والسلوك الإجتماعي داخل المجتمع، ويعدُّون أنَّ العامل البيئي عاملا حاسما في حدوث التغير الإجتماعي، ولقد أقرَّ "**ابن خلدون**" أن البيئة الجغرافية تؤثر كثيرا في التكوين الجسمي والنفسي والعقلي للبشر، ومن بين أهم العوامل البيئية التي تؤثر على التغير الإجتماعي: المناخ: الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.

الموقع الجغرافي: وهي القرب أو البعد من البحر، الصحراء، خط الاستواء...الخ

المصادر الطبيعية: كالبترول، والغابات والمعادن والمياه ...الخ

الكوارث البيولوجية: كالأوبئة والأمراض، والكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضان.[3]

---

[1]): حفصة جريدي ، **المكانة سوسيومهنية للطبيب ودورها في إحداث تغير سوسيوثقافي بالمجال** ، رسالة دكتوراة العلوم كلية الآداب العلوم الاجتماعية ، قسم علم اجتماع الديمغرافيا ، جامعة عمار ثليجي الأغواط الجزائر ، 2016-2017 ، ص 100.

[2]): عيسى قبقوب، **المرجع نفسه**،ص61

[3]): حفصة جرادي، **المرجع نفسه**، ص114.

-2-العوامل الديمغرافية:

المقصود بالعامل الديمغرافي هنا الأثار المترتبة على الوضع السكاني (الهيكل السكاني) شعب من الشعوب على تطوره وتغيره الإجتماعي، ويشمل هذا الوضع السكاني بصورة أساسية:

-الحجم العام للسكان (العدد الحالي، نسبة النمو).

-كثافة السكان في المناطق الجغرافية والمناخية المختلفة.

-التوزيعات المختلفة للسكان (العلوم السكاني) ذكور –إناث، كبار-صغار، عاملون-غير عاملين...الخ[1]

ولهذا يعدّ النمو السكاني وسيلة من وسائل التي تؤدي إلى حدوث التغير الإجتماعي.

-3-العوامل الثقافية:

ركز العديد من العلماء الإجتماعيين أمثال: "وليام أجبرن وسوركين"، على العامل الثقافي واعتبروا الثقافة من أهم العوامل في إحداث التغير ،كما يرى أنصار هذا العامل أن الثقافة أساس أي تغير أو تطور إجتماعي، فعندما يحدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواء كان ذلك التغير ماديا أو معنويا تحدث تغيرات اجتماعية فتغير بعض العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي كليا.

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية إلى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوربية والفلسفة الثورة الفرنسية وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية.

فالأفكار والقيم والايديولوجيا وغيرها تمثل ميكانيزمات التغير الإجتماعي ولما كانت الثقافة تنتشر هكذا نعدّها سببا في تغير مجالات عديدة في المجتمع الواحد وفي غيره من المجتمعات الأخرى، فحينما يتبنى مجتمع قيما معينة فإنها تؤثر في نظر أفراده على العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم وفي اتجاهاتهم بشكل عام.

كما تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات، ومعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار الثقافي وبهذا تكون المجتمعات وثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات أكثر عرضة للتغير السريع، فالاتصال الثقافي عملية تساهم في إحداث تغير إجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلة، من حيث الأفكار والمعتقدات السياسية والجوانب الدينية وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة.

ومن مظاهر تأثير العامل الثقافي تطور المجتمعات المنعزلة وتطوير الأنظمة وآليات التكيف مع البيئة والواقع الإجتماعي والتطلع إلى الثقافات الأخرى والسعي وراء الإبداعات الحديثة، التي لها تأثير على المجتمع كونها إضافة جديدة على الحياة الاجتماعية في كيفية استخدامها والأثر الذي تتركه وتحدثه في بقية مجالات الحياة.

[1]): محمد أحمد الزغبي، **التغير الإجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، ط3 دار الطليعة بيروت، 1986،ص80.

ولقد أعدّ "لويس مغورد" في مؤلفه الطريقة الفنية والحضارة بأن التقدم التقني والآلي الذي ظهر في أوروبا عقب الثورة الصناعية جاء نتيجة للتقدم حدث على مستوى العوامل الثقافية ومن ثم أدى إلى تغيرات اجتماعية جوهرية في بعض النظم الاجتماعية وظهور الطبقات.[1]

4-العوامل الاقتصادية :

يقصد بالعوامل الاقتصادية أنماط الإنتاج السائدة في المجتمع وأشكال التوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد والتصنيع، أي جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع أو ما يسمى بالبناء الإقتصادي للمجتمع وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، فأي تغير في أحد الأجزاء للبناء الاقتصادي ينجم عنه تحول وتغير شكل البناء الاقتصادي ككل، كما أن البناء الاقتصادي يعتبر مسوؤلا عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الإجتماعي في المجتمع إضافة إلى أنه مسوؤل عن التنظيم السياسي والقانوني والديني والفلسفي والأخلاق في المجتمع.

لذا فإن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الاجتماعية، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي الثقافة عموما.

وهذا ما يؤكده أنصار النظرية الاقتصادية أمثال "ماركس" وانجلز" ولينني" أن العامل الاقتصادي وراء كل التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع.[2]

-العوامل الداخلية:

-1-العوامل التكنولوجية:

للتغير التكنولوجي آثار واسعة في تحديد مشاكل المجتمع وكذا وظيفة المجتمع سواء من النواحي الاقتصادية والاجتماعية أو العمرانية، وقد أدت المدينة الصناعية إلى قيام تكنولوجيا آلية واقتصادية التسويق ومجتمع صناعي، كما أدى الأسلوب الصناعي في الإنتاج إلى قيام تنظيم اقتصادي يؤثر على جميع أجزاء المجتمع الذي أدى بدوره إلى تأثير التكنولوجيا المادية على المؤسسات الاجتماعية مثل المنزل والأسرة والمدرسة.

فيعدّ العصر الذي نعيشه عصر الثورة والتكنولوجيا وعصر التغير المتسارع وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي والحضاري العالمي، وعصر الثورة التكنلوجية التي هي من أهم خواص القرن الحالي، فهي ثورة تعتمد على المعنوية العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين

[1]): عيسى قبقوب، **المرجع نفسه**، ص70.
[2]): **المرجع نفسه** ص 71.

بدأت هذه الثورة تحدث تغيرات اجتماعية أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأسلوب التعامل مع بعظهم البعض، و التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة منهم، ومن ثم أصبحت القوة والغني والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة العلمية والأخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية، ومن أبرز ما أحدثته الثورة التكنولوجيا هي التطورات المدهشة في عالم الحاسوب والأنترنت والهواتف النقالة والذكية ...الخ من التقنيات الجديدة مسايرة للعصر.[1]

2-العوامل السياسية والإيديولوجية:

يلتقي العامل السياسي والعامل الإيديولوجي فيما يمكن تسميته بدور العامل الذاتي في التطور الاجتماعي (في مقابل العامل العضوي)، فالحزب أو الطبقة الاجتماعية المتواجدة في الوطن على رأس السلطة تحاول من خلال موقعها السياسي فرض إيديولوجيتها على المجتمع ككل، في حين تتسلح الأحزاب والفئات الاجتماعية المعارضة بإيديولوجية مضادة خلال كفاحها من أجل الوصول إلى السلطة بغية التحكم في عملية التغير الاجتماعي بما يخدم مصالحها.[2]

أي البناء التحتي هو الأساس الحقيقي الذي يقوم عليه البناء الفوقي، وهو الذي يحدد طبيعة النظام الاجتماعي.

والبناء الفوقي يتكون من النظم السياسية والإيديولوجية السائدة وثقافة المحتمع ،ويعد هذا البناء انعكاسا للبناء الاقتصادي، أي أنه متغير تابع، فالسلطة السياسية على سبيل المثال تمثل مصالح الطبقة المسيطرة والمالكة لوسائل الإنتاج.[3]

3- العوامل الدينية:

-وفي هذا العامل يشدد المؤرخ الفرنسي "فوستيل ريكولانج" في كتابه "المدينة الحقيقية" على التغير الإجتماعي ويؤكد "بنيامين كيد" الفيلسوف ما أشار إليه "كولانج" من أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم والتطور،

-فالدين هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات وينقد الحضارة من الأفكار الهشة، والدين هو الذي سمح بوجود تقدم اجتماعي وتغير مستمرين بحسب ما يرى "كيد".

[1]) :حفصة جرادي، **مرجع سابق ذكره** ص114.
[2]): محمد أحمد الزغبي، **مرجع سابق ذكره** ص 8
[3]): خالد حامد، **مرجع سابق ذكره** ،ص76.

فالدين كظاهرة اجتماعية تعتبر كأحد الوسائط الهامة في التغير حيث أكد "كيد" أن الناس يتأثرون كثيرا بالمقدسات والطقوس أيا كانت، لذا فالدين الإسلامي أول من نادي بالتضامن والتكامل الاجتماعي والتكافل لكي يجمع الناس ويتحدوا مع بعض بعد أن كانوا يعيشون فرقاء[1].

-5-العوامل البيولوجية :

ويشمل هذا العامل كل الاستعدادات التي تعين الفرد على الحياة ويعمل تحت تأثير ظروف البيئة الاجتماعية والثقافية من عادات وتقاليد ومعقدات ولغة وأساليب عمل ...إلخ ،ويشدد العالم الفرنسي "أثر جربيتو"على تكافؤ الأجناس الإنسانية، وهذا يفسر اختلاف خصائص الأجيال المتتالية، فهل نحن مثلا مثل أجدادنا تمأما من الناحية البيولوجية.[2]

ثالثا: أشكال التغير الاجتماعي:

-1-التغير البطيء:

ويكون التغير في هذه الحالة بطيئا جدا كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المجتمعات المتأخرة حضاريا، وتكاد تكون في حالة شبه جامدة، ومنغلقة على نفسها ولا تتبادل الثقافة مع بقية المجتمعات، بحيث يحافظ على مقوماتها في دورة روتينية دون وجود تجديد أو أحداث أو تطور، وكذا تكون مبتعدة عن التفاعل مع بقية الحضارات والثقافات الأخرى ونجد مثل هذا النوع في المجتمعات البدائية من خلال الدراسات الأنثروبولوجية التي تركز دراستها أساسا على مثل هذه المجتمعات كما يقول "مالينوفسكي" سارعوا إلى دراسة المجتمعات فإنها في طور الانقراض، في حين أنه لا يوجد مجتمع استاتيكي ثابت ثباتا مطلقا دون حركة أو ديناميكية.[3]

-2-التغير المتدرج:

وهي تغير المرحلة نتيجة لتراكمات جزئية ويكو ن تغيرا كميا لا يؤثر في كيفية التي يعيشها المجتمع ولكنه يؤثر في المدى البعيد في الكيفية أو في طريقة العيش والحياة.

-3 التغير متسارع:

وهو الذي يحدث بسرعة كبيرة والذي يمكن أن نلمسه أو نلاحظه دون جهد، وهذا التغير يختزل بعض مراحل التغير مثلما يحدث في المجتمعات الأمريكية والأوربية ومن خصائص التغير الاجتماعي أنه تغير مستمر في المجتمعات وأغلب مظاهر التغير تحدث بتسلسل وتتابع، وقد مرت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ بمراحل تغير مختلفة ويمكن

[1]): حفصة جرادي، **المرجع نفسه**،ص110.
[2]): عيسى قبقوب، **المرجع نفسه**، ص67.
[3]): **المرجع نفسه**، ص91

أن نسميها مراحل التغير الحضاري، فمثلا المجتمعات المشاعية البدائية ثم مجتمع القبيلة والإنتاج المشترك، وتحدد الملكيات الخاصة وظهور نظام الإقطاع أو الملكية الخاصة، كل ذلك أدى إلى نشوب الحروب وظهور التناقضات في المجتمع وقيام الثورات، التي تسعى إلى التغير في كل مرحلة من المراحل وفي كل نظام كان يصاحبه نظاما تربويا معينا وفلسفة تربوية خاصة.[1]

رابعا: أنواع التغير الاجتماعي :

من الملاحظ أن للتغير الاجتماعي أنواعا مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي:

-1-التغير الطبيعي :

وهو التغير التلقائي وذلك مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى العشيرة الى القبيلة ثم القرية فالمدينة فالدولة ، وقبل تطور الحياة الاقتصادية من الإنتاج البدائي إلى الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي ثم الاشتراكي ومثل تطور النظام الدكتاتورية القديمة إلى النظم الديمقراطية الحديثة.

-2-التغير التقدمي :

ويسمى التغير الارتقائي مقصود نحو تحقيق أغراض معينة قائمة على أساس من الدرس والبحث ، وذلك مثل التطور المستمر في ميدان العلوم المختلفة التي نشأت في البداية في أحضان الدين ثم الفلسفة ثم استقلت تلك العلوم وطورت مناهجها ومضامينها.

-3التغير الانتكاسي:

-وهو ما يحدث عادة أثر الانقلابات وبعض الحركات السياسية وفي أوقات الحروب والإضطرابات [2].

-وميز " ريتشارد لابير " في كتابة التغير الاجتماعي بين نوعين من التغير الاجتماعي وهما:

أ) التغيرات الكمية:

- ويقصد بها "لابير" الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبته.

- ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية وفي الطاقة وعدد المسافرين في العام الواحد وعدد رحلات الطيران وعدد المدارس التي فتحها حديثا وعدد القاعات الدراسية والمستشفيات والمراكز الصحية وعدد الأسر التي تقطن في الضواحي، وعدد الموظفين وما سواها.

[1]): يوسف عناد زامل،**سوسيولوجيا التغير قراءة مفاهمية فى ماهية التغير واتجاهات.الفكرية متاح على..https://www:iasj.het/iadj?func=fultex&aid5O340du15/09/2019يوم 2020/02/23 على الساعة 22:30**

[2] عبد الهادي الجوهري – **أسس علم اجتماع** – (دط) - مكتبة نهضته الشرف – القاهرة مصر (دط) . السنة 1991 ص 114

معنى ذلك التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها .

ب) التغيرات النوعية:

ويقصد بها التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم التي تنتقل من الغير الرسمية إلى الرسمية ذات الصفة المجهولة والترابط المبني على أساس مواقفهم المندرجة بشكل هرمي والخاضعة لنظام التنظيمات الداخلي.[1]

خامسا: عوائق التغير الاجتماعي :

-كما أن للتغير الاجتماعي عواملا متعددة تساهم في حدوته ، نجد إلى جانب الآخر مجموعة من العوامل التي تعيق سير التغير ومنها على سبيل الذكر الحصر.

1 العوائق الاجتماعية : - يفترض أن هذه العوائق تكون موجودة في المجتمعات التقليدية وبدأت من منطلق مبدأ النظرية التحديثية وتتمثل هذه العوائق فيما يلي :

أ – الثقافة التقليدية : وهي ثقافة قائمة على العادات والتقاليد وهي محافظة ومقدسة للأنماط الثقافية التي تتحكم فيها ، فكونها تقوم على أن القديم هو الأفضل والأحسن ومن الأمثلة ثقافة المجتمعات البدائية كالدين وطقوس الزواج التي لم تتغير حتى الآن في بعض القبائل الإفريقية .

ب – طبيعة البناء الإجتماعي : وهو البناء الطبقي وإذا كان هناك نوع من التماسك يكون معيق للتغير الإجتماعي ، والتغير الإجتماعي قائم على المواهب والمهارات المكتسبة ، حيث أن الناس يعيشون في ظل التماسك الإجتماعي الشديد وذلك ما يعيق دخول التغير إلى هذا المجتمع [2]

2–العوائق الاقتصادية : نجد أن هناك العديد من متغيرات مرتبطة بالنشاط المتعلق بالموارد الاقتصادية والإمكانيات المالية للمواطنين وغير ذلك ، ومن أهم عوامل الاقتصادية نجد:

أ – ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية : الاختراع هو كل شئ مستحدث لا في مجال الصناعة والتكنولوجيا الفنية فحسب وإنما في مجالات العلوم والفنون والنظم الاجتماعية ، ومن المعلوم أن الاختراعات توجد حيث يتوفر المناخ المساعد ، فأهل الأماكن المعزولة جغرافيا مثلا يعيشون بنفس الطريقة التي كان يعيش عليها.

[1] عيسى قبقوب، **المرجع نفسه** ص 90
[2] حفصة جرادي **المرجع السابق ذكره** ص 115 .

أجدادهم بسبب عدم توفر الاختراعات ، وسبب العزلة التي تحول دون وصولها ، وبسبب عدم توفر المفكرين والعلماء وخأمات الصناعة .... الخ وحتى لو أمكن أن يصلهم اختراع فإنه من الصعب أن ينتشر بسرعة

ويمكن أن نعدد العوامل التي تعيق ظهور الاختراعات منها:

*عدم تقديم المخترعين ومكافاتهم .

*عدم حفظ براءات الاختراع.

*عدم انتشار التعليم العالي المتخصص.

*عدم إنشاء مراكز للبحوث سواء العلمية أو الاجتماعية.

*عدم الاستقرار السياسي[1] .

3- العوائق السياسية

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغير منها-:

-أ- ضعف الإيديولوجية التنموية : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة ، وذلك وفق الإيديولوجية التي تتبناها ، فحينما تكون الإيديولوجية غير واضحة ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم ، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية ، فخطة التنمية تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي ، لأن التنمية عملية سياسية في المحل الأول في البناء والتنظيف والإشراف.

ب- تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع : غالبا ما تقف أمام التغير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع، فأي إصلاح أو تغيير غالبا ما يقابل بعدم إستجابة أو معارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع على عكس المجتمع المتجانس.

ج- عدم الاستقرار السياسي : من شأن الاستقرار أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقها ، حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغيير المنشود.

4- العوائق الثقافية :

تتعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغير، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على أنه عرضة لنوعين من القوى ، قوى تعزز حدوث التغير وتعضده ، وأخرى تعرقله وتحد من فاعليته ، ومن هنا تبدأ عناصر الثقافة في المجتمع مرة أخرى وتكيف نفسها في بناء أكثر إنسجاما وتلاؤما ، وفي الأخير هذه الدينامية الثنائية تنعكس لنا قوى الثبات

[1] أحمد رأفت عبد الجواد ، **مبادئ علم الاجتماع** ، (د ط) مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة . (د س) ص 135 .

الثقافي النسبي والميل الى التغير المتوازن بين القوى القائمة قد تكون عوامل للتثبيت الأثنوجرافي ، أو تكون عوامل منشطة لإحداث التغير الثقافي وهي:

أ- البيئة أو المكان.

ب- العوامل التاريخية.

ج- العوامل النفسية.

د- نوعية التراث وطبيعته.

هـ- التوكل.

و- معايير التواضع السائدة.

ز- تضارب البسمات الثقافية.

ح- النتائج غير المتوقعة للتجديد.

ط- القيم والاتجاهات والتقاليد[1]

سادسا: نظريات المفسرة للتغير الاجتماعي :

ولما كان موضوع التغير الاجتماعي من أهم المواضيع الاجتماعية وهذا نتيجة للاختلافات بين المجتمعات سواء مكانا أو زمانا ، نجده نال تحليلات عديدة من طرف كبار علماء علم الاجتماع وهذا من خلال النظريات الاجتماعية والتي أخدت في محاولة دراسة ظاهرة التغير الإجتماعي من أجل تشخيص الظاهرة والتطورات التي طرأت عليها عبر المراحل التاريخية.

وعلى الرغم ذلك فإن النمو الحضاري والعمراني والتقدم الصناعي والاجتماعي وما صاحب ذلك من حراك سكاني ساهم في تنشيط عملية التحليل السوسيولوجي لظاهرة التغير الاجتماعي[2].

وهذا من خلال النظريات المتعددة والتي تناولت موضوع التغير الاجتماعي كظاهرة يجب فهمها علميا وموضوعيا من أجل كشف عن العوامل التي تتحكم في تفاعلتها ، ومن بين أهم هذه النظريات نجد ما يلي :

1-النظرية الحتمية:

يقصد بالنظرية الحتمية تلك التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب ، وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحد ، كالاقتضاء أو المناخ أو غيرها هو العامل الوحيد الذي يحرك العوامل

[1] https :bazingafiles.s3.us-west-2amazonaws.com date du 28/10/2019 Heur 12 :33

[2] الدسوقي عبدة ابراهيم -،**التغير الاجتماعي والوعي الطبقي (تحليل نظري)** . (د ط)، دار الوفاء الإسكندرية لدنيا الطباعة والنشر 2004-. ص 62 .

الأخرى ، ولذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية ، أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد ، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير ، ويقصد بهذه النظرية أن الأمور محددة سلفا ، والتغير يحدده عامل واحد ثم يعمم على بقية العوامل الأخرى مما يحدث تغير في أنساق وبناء المجتمع ، ولعل من أشهر النظريات الحتمية الجغرافية والحتمية البيولوجية.

أ) الحتمية الجغرافية : هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان باردا أم حارا أم معتدلا وبين طابعه الاجتماعي من حدة المزاج أو إرياحيته ومن حيث الانبساط أو الانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي ، ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر ، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية ، وبالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة إلا أنها شاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وغيرها .

ب) الحتمية البيولوجية : تأسست الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في أجناس ، وجماعات متميزة بيولوجيا ، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها ، وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدرتها البيولوجية العرقية وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق الفردية بين الشعوب، وهذا أدى إلى تحكم الإنسان في الحياة الاجتماعية الطبيعية والمادية إذ انسحبت على القيم والعادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي والعلاقات إضافة إلى تأثير الاكتشافات الطبيعة التي أدت إلى زيادة عمر الإنسان والتي انعكست على الجوانب العقلية والفكرية وغيرها من العلوم الأخرى [1].

2- النظرية التطورية :

انتشرت هذه النظريات في القرن التاسع عشر ، واستمدت جذورها من الفلسفات القديمة " ولقد ظهرت هذه النظريات باعتقاد أن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها ، واعتمد هذا الاتجاه على المفهوم (الداروينى) الذي شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره ، وكان لكتاب " دارون " (أصل الأنواع) عام 1859 ، الأثر الكبير إذ كانت نظريته في النشوء والارتقاء ، اولتطور والتقدم ، تقوم على مبدأ الصراع من أجل البقاء ، والبقاء للأصلح ، وأن الظواهر الاجتماعية تسير بحسب قوانين الظواهر البيولوجية من حيث النمو والاكتمال .

[1]– بوزغاية باية ، **التغير الاجتماعي** ، محاضرات مقياس التغير الإجتماعي ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع والذيموغرافية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة 2016-2017 ص 26.

أ) النظرية الخطية :

تهتم هذه النظرية بالتحولات التقدمية المستمرة التي توصل في النهاية إلى هدف محدد وتعتبر هذه الفكرة قديمة ظهرت مع الفلسفة القديمة وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد **Vicoفيكو**، ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور الفكر التطوري المبكر في تحديده لمراحل التطور :

– التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية والثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت المجتمعات وفقا لهذا العنصر .

– بدلا من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي والثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه . [1]

ب) النظرية الدائرية:

هذه النظريات تنظر إلى التغير الاجتماعي غلى أنه يسير باتجاه دائري وضمن حركة منظمة وأن تغير المجتمعات تشبه نمو الكائن الحي وغايته ، إلا أن المجتمع يعيد دورته عكس الكائن الحي الذي تنتهي دورته عند موته ، وينظر أصحاب هذه النظرية إلى التغير الاجتماعي أنه يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطر ، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة ، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين : بعضها يفسر جانبا محدودا من جوانب الحياة الاجتماعية ، أو يشرح ظاهرة أو نظاما اجتماعيا واحدا ، وبعضها يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ ، متناولا جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة ، أو نظام بذاته ومن أصحاب النظريات الدائرية ، " ابن خلدون ، فيكو ، شبنجلر ، توينبي " ومثل هذا الاتجاه عالم الاجتماع العربي " ابن خلدون " الذي كان يؤمن بتغير المجتمع ، أن المجتمع الإنساني كالفرد يبدأ بمرحلة الولادة حتى الوفاة ، وأوعز هذا التغير إلى ضعف العصبية والقبيلة والتضامن والاستقرار في المرحلة الحضرية ، كما أشار إلى أن الصراع بين الحضارة والبداوة هو أساس التغير الإجتماعي ، وأن للدول أعمار كالأشخاص ، وحدد عمر الدولة في العادة إلى ثلاث أجيال مقسمة إلى 40 سنة لكل جيل ، وقد وضع قانون الأطوار الثلاثة والمرحلة الأولى : مرحلة النشأة والتكوين ويطلق عليها مرحلة البداوة ، المرحلة الثانية : مرحلة النضج والاكتمال وهي مرحلة الملك وتتحول فيها المجتمعات من البداوة إلى الحضارة ، المرحلة الثالثة : مرحلة الهرم والشيخوخة ، وهي مرحلة الترف والنعيم فيها ينسى الأفراد عهد البداوة والخشونة ، وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته وينسون الحماية والمدافعة ، ويؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال ، تسبقه حالة من الضعف والانكسار تنتهي في النهاية إلى مجتمع هرم ،

[1] - **المرجع نفسه**,ص25

كما حدد المجتمع المتحضر بأنه ذلك المجتمع الذي يصل إلى درجة النضج والتقدم من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي ، وأن سرعة التقدم تعتمد على بعض العوامل البيئية الاجتماعية والجغرافية والسكانية في الدولة ، وعد الحضارة غاية العمران وبعدها يبدأ المجتمع دورة جديدة أخرى[1].

3 النظرية البنائية الوظيفية :

تعتبر النظرية الوظيفية من بين المدارس النظرية الثلاث الأساسية في علم الاجتماع والتي يرجع إليها الفضل في الكثير من المواضيع الأساسية وخاصة فكرة المماثلة العضوية والنسق الاجتماعي وغيرها من المواضيع الأخرى ومع ظهور الفلسفات الحديثة تطورت أفكار هذه المدرسة من خلال كتابات "راد كليف دروان"، أميل دوركايم في معالجة مواضيع مثل المعايير والقيم والشعائر الدينية ودورها في تمساك المجتمع، وكذلك التضامن العضوي والأولى .

حاول بعض أنصار هذه النظرية تعريف التغير الإجتماعي بأنه شئ استثنائي أو عارض وخاصة في الآراء المحافظة ، لأنها تعارض أفكار التغير التي تؤثر في الأنساق الاجتماعية ، ومع هذا كله حاول بعضهم تفسير التغير وتحليل بعض مظاهرة ، واعتبروا الصراع الدائر بين المجتمعات من أجل التقدم أحد أسباب التغير[2] .

ويظهر هذا التحول جليا من خلال تغير فكرة الشمولية في معالجة المواضيع الاجتماعية و العناية بقضايا التغير الاجتماعي وهذا تحديدا عام 1951 والذي تم فيه نشر كتاب النسق الاجتماعي باعتباره بداية تحول نحو الاهتمام بفكرة التغير الاجتماعي .

ونجد أن أنصار هذه النظرية تناولوا موضوع التغير الاجتماعي بصورة واضحة في النظام الأسري أو العائلي أمثال ميل سملور ومحاولة تفسير التغيرات التي تطرأ على النسق الاجتماعي وتأثير في البناء الاجتماعي، من خلال عملية توافق النسق مع التطور من أجل المحافظة على التوازن وعدم حدوث الاضطراب .

وكما نلاحظ أن أعمال كل من راد كلف وبروان فريمان واهتمامهما بموضوع التغير الاجتماعي من خلال تفسير بعض التغيرات الاجتماعية التي تحدث في النظام الاجتماعي الأسري والديني والعلاقات التي تعمل على التفاعل من أجل الوصول إلى التماسك الأسري لأنه الهدف الذي تدعو إليه النظرية وفي نفس الوقت تحقيق التوازن والتكامل بين الأنساق الاجتماعية ومن ناحية أخرى أشار بوتومور في بعض مؤلفاته إلى أن بارسونز حاول تفسير التغير الاجتماعي من خلال تحليله لمظاهره ، وحاول ربطها بمظاهر العقل الاجتماعي الممارس

[1] – بوزغاية باية ، **التغير الاجتماعي** ، محاضرات مقياس التغير الاجتماعي ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع والذيموغرافية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة السنة 2016-2017 ص 26.

[2] **الدسوقي عبدة ابراهيم** – ص72

من جانب الجماعات ، كما قال أن بارسونز اهتم بالتغيرات التي أدت إلى التباين الذي حدث بين مظاهر التغير في المجتمع بالنسبة للنظم الاجتماعية ، والتغيرات المصاحبة لعملية تكيف أو تلاؤم هذه النظم مع هذه التغيرات الجديدة [1].

وفي الأخير يمكن القول بأن البنائية الوظيفية رغم مكانتها في وضع نظرية سوسيولوجية في دراسة القضايا والمشكلات الاجتماعية فإن موضوع التغير الاجتماعي لم يحض باهتمام كبير وهذا راجع دائما إلى اعتمادها على نظرة التوازن والتكامل في أنساق المجتمع بدون حدوث أي اهتزاز أو توتر ناتج عن الصراع والاختلال الوظيفي الذي يحدث التغير الاجتماعي ومن جهة أخرى نجد أن "بارسونز"، ينطلق في دراسته من خلال نقد أفكار المدرسة المركسية وطبيعة نظرتها للتغير الاجتماعي ولهذا نجد بأن البنائية الوظيفية لم تقدم وجهة نظر صحيحة ومتكاملة وواضحة عن التغير الاجتماعي ويرجع البعض هذا الإخفاق إلى الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها أثناء معالجة موضوع التغير الاجتماعي مثل الاعتماد على المنهج النقدي وعدم تقديم إطار مرجعي متكامل عن التغير الاجتماعي.

4- نظرية الصراع :

يقول أصحاب هذا الاتجاه أن حركة التغير الاجتماعي في الثقافة والمجتمع تحصل نتيجة لعدم الانسجام بين العناصر المكونة للثقافة أو المجتمع ، ولهذا يحدث صراع بين العناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ويبقى العامل المهم هو ديناميكية الحياة في المجتمع .

ويعد العالم "هيجل" أن الصراع هو قانون النمو، وأن الإنسان في رأيه يبلغ أعلى درجات نضجه الفكري عن طريق المواجهات الصعبة والمسؤوليات والمعاناة .

أما عالم الاجتماع الألماني (كارل ماركس) فقد عد الصراع الطبقي الأساس الأول في تطور المجتمع وهذا يأتي من خلال الصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة الفقيرة .

وقد حاول (كارل ماركس) أن يقدم نظرية منظمة عن البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي معتمدا على (المادية التاريخية) التي تسلم بأن المجتمع هو كل منظم تعتمد أجزاؤه الواحد على الآخر، ويعتقد (ماركس) أنه كلما تعددت الديمقراطية خفت حدة الديكتاتورية والاستبداد عند ممارسة السلطة السياسية .

وهنا يظهر تناقض جوهري على حد تعبير (ماركس) بين وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج، أي هناك نوع من التناقض بين ظروف العمل وهي الظروف المادية وبين قوة العمل وهي (الظروف الإنسانية) لدفع عملية الإنتاج، أي

[1] **الدسوقي عبدة ابراهيم** , ص 73 ,

هناك صراع وهذا الصراع يكمن بين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية وبين وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج وهذا الصراع يقود إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي وإلى تطور المجتمع[1].

5- اتجاهات التحديث – التحليلي :

تعود فكرة هذا الاتجاه لعملية التغير الاجتماعي إلى التغير التقني الذي يعد التطور التكنولوجي قمة التقدم والتحضر ، وما يتبعه من تطبيع وظواهر اجتماعية ، وتغير في القيم والعادات والتقاليد والدقة في العمل ، واعتماد النظام والتنظيم الإداري وما يؤثر في شخصية الفرد نحو التغير الاجتماعي وتقبله ، إذا أن عملية التحديث لابد أن تكون مرتبطة ارتباطا جدليا مع ظاهرة التصنيع ، كما أن مفهوم التحديث ارتبط بالتنمية الاقتصادية أيضا، وذلك لأهمية الجانب الاقتصادي في عملية التغير الاجتماعي وقدرة الدولة ومؤسساتها على قبول التجديد والتكيف مع التغير ، وفي هذا الاتجاه ما جاء به " **أولبرت مور** " الذي ربط بين التحديث والتصنيع في عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي ، والذي أشار إلى أن التحديث هو تحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم اقتصاديا واجتماعيا معتمدا على التكنولوجيا والتصنيع ، ويتمتع بالاستقرار السياسي ، كما أوضح في كتابه (التغير الاجتماعي) جملة من الشروط اللازمة لعملية التصنيع ، مثل تغير القيم وتغير المؤسسات وتغير التنظيم.[2]

خلاصة الفصل :

[1] الدسوقي عبده إبراهيم، **المرجع نفسه** ، ص 73 .
[2] بوزغاية باية ، **المرجع نفسه**، ص 30 .

من خلال هذا الفصل تعرفنا على ظاهرة التغير الاجتماعي ، والتي تعبر في حقيقتها على التحولات والتبادلات التي تحدث في بنية المجتمع ووظائفه المتعددة، فالإنسان يعرف تغيرا من بدايته الأولى على سطح الأرض إلى يومنا الناس هذا وخاصة مع تحول العولمة في حياتنا اليومية في كل المجالات والتي تفرض التغير الحتمي، وإلا سوف يبقى في ذيل الأمم المتقدمة .

وكذلك تعرفنا في هذا الفصل على أهم العوامل المتحكمة في إحداث التغير الاجتماعي ، وكما تطرقنا إلى أشكال وأنواع التغيرات الاجتماعية وكذا المعوقات الاجتماعية ، ثم تناولنا في الأخير بنوع من التفصيل أهم النظريات التي تناولتا موضوع التغير الاجتماعي كالنظرية الحتمية ، النظرية التطورية ، البنائية الوظيفية ، الصراع والحداثة لأنها حاولت أن تلمس التغير حسب وجهات وآراء مفكرها ، وعليه فإن التغير الاجتماعي يعتبر ظاهرة موجودة ويعتمد على العملية التنموية لكل المجتمع .

الفصل الخامس

التنمية المحلية

تمهيد

أولا : مفهوم التنمية المحلية

ثانيا خصائص وأهدف التنمية المحلية

ثالثا: وظائف ومبادئ التنمية المحلية

رابعا : مراحل التنمية المحلية

خامسا : أبعاد واستراتجيات التنمية المحلية

سادسا : معوقات التنمية المحلية

سابعا : نظريات التنمية المحلية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر التنمية المحلية من أهم القضايا التي شغلت بال معظم دول العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نظرا لأهميتها على جميع الأصعدة، حيث نجد بعض دساتير الدول و المنظمات التي تحث فيها على عملية القيام بالتنمية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ومنظمة اليونسكو، وهذا من خلال انعقاد عدة مؤتمرات عبر العالم بهذا الخصوص مع مراعات خصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع.

ولما كانت عملية التنمية عامة وشاملة لكل المستويات نجدها على المستوى القومي والمحلي، وهذا من أجل تنمية المجتمعات المحلية عن طريق السياسة المحلية وتجنب العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف.

لذا تعتبر التنمية المحلية إحدى الوسائل لتطوير المجتمعات وتغير وضعيتها الى الأفضل مهما كان موقعها في الدولة سواء في المدينة، أو الحضر أو القرى البعيدة وهذا بتظافر جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وسوف نرى من خلال هذا الفصل الذي عنوناه بالتنمية المحلية مفهوم التنمية، الخصائص، والأهداف ومبادئ التنمية المحلية، وكذلك الأبعاد والمعوقات، والنظريات التي تناولت موضوع التنمية المحلية.

أولا: مفهوم التنمية المحلية:

إن التعرض إلى مفهوم التنمية المحلية ليس أمر إجماع بين العلماء والخبراء ولا أمر خلاف، وإنما تعدد فيه الرؤى والتعاريف، وسنستعرض بعضها فيما يلي:

1- يعرفها "كارول بوتم" "carroll bottem" ذلك الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه على التعرف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة وعمل الجماعة بإنشاء أو تطوير المشروعات وتحسين الخدمات مثل المساكن والشوارع والمجاري المائية وتطوير نظم التعليم والصحة.[1]

2- وتعرف التنمية المحلية مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغير.[2]

3- التنمية المحلية عبارة عن رفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية وذلك عن طريق إشراكهم في عملية التنمية المحلية وتحسين الصناعات المحلية.[3]

4- تعريف ماري روس"Mary ross" تنمية المحلية بأنها العملية التي يتمكن من خلالها أفراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقا لأولوياتهم وهو ما يشجع روح التعاون والتضامن في المجتمع.[4]

5- وأما تعريف الباحثين "عبد المنعم شوقي وعلي فؤاد" التنمية المحلية على أنها عملية تغيير مقصود، تمت نتيجة تخطيط وسياسة مرسومة بهدف الوصول إلى أهداف معينة في حدود الإطار العام لخطة الدولة.[5]

6-وتعرف التنمية المحلية كذلك هي القيام بمجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضا بأنها دعم سلوك الأفراد المكونة للمجتمع المحلي، وتعرف أيضا بأنها دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم مما ينعكس ايجابيا على مجتمعهم ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية والتعليمية وغيرها.[6]

ثانيا: خصائص التنمية المحلية

[1] عبد الهادي وأخرون،**دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي)**، القاهرة، مكتبة النهضة، الشرق، مصر 1986، ص52.

[2] زكية أكلي، فريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمعوقات وتجاوز العوائق**، مجلة اقتصادية المال والأعمال jfbe-جامعة الجزائر-مارس،2017،ص3.

[3] وضاح زينون،**المعجم السياسي**،دار اسامة للنشر والتوزيع،(دط). عمان،ص105.

[4] **Mary ross : community organization harger and brothers، theovy and pricipale، new york،p39. ، 1995**

[5] محمد عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، مكتب الجامعي الحديث، (دط)، ، الإسكندرية، مصر، 2008ص48

[6] **https//mawdoo3.com date=31/11/2019 heur : 03:14**

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص وهي :

-تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة : إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغى وجود أي عنصر من عناصره.

- تساهم في تطوير المجتمع : إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع.

- تهدف التنمية المحلية إلى الإستفادة من كافة الموارد: إذ إنها تسعى الى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزء منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملا.

- تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد من وسائل نقل ومؤسسات تعليمية وقطاعات عامة وغيرها.

ثالثا : وظائف و مبادىء التنمية المحلية

توجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية ومنها :

- التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استقرارية نمو المجتمع .
- استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.
- التقليل من المركزية، فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها .
- تفعيل دور المشاركة الشعبية: إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواء عن طريق نظام الانتخابات أو مجلس البرلمان .[1]

2/مبادئ التنمية المحلية :

تقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحريك طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الآمال الجماعية، في حياة أفضل، وعلى أساس إشباع احتياجاتهم باعتمادهم على أنفسهم.

ومنذ أن طرحت تنمية المجتمع المحلي نفسها كطريقة تهدف لتحقيق هذه الفلسفة والمسؤولون والخبراء يطبقون منهجا، وبزيادة خبراتهم تجمع لديها بعض المبادئ التي تعد ركائزا أساسية لابد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخد

[1] **24.:07/11/2019 heur 10://mawdoo3.com date:https**

بتنمية المجتمعات المحلية، وقد قدم العديد من الخبراء مجموعة من المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية. يحدد "نلسون" وبعض زملائه في دراسة عن "بناء المجتمع وتغييره" مجموعة المبادئ التالية :

1- أن المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن أن يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج انمائية مشاركة فعالة.

2- أن يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل وخطوات التنمية المحلية .

3-يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا.

4- ضرورة وجود قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين المواطنين وقيادتهم.

5- تتبوأ العملية التربوية المستوى الأول في برامج التنمية المحليةن من ناحية أهميتها.

6- ضرورة مراعة أن يكون البناء التنظيمي بناء وظيفيا وليس بناء بيروقراطيا بمعنى إمكانية تغييره وتعديله مع الظروف المغايرة.[1]

رابعا :مراحل التنمية المحلية

عملية التنمية تتطلب خطوات أساسية تراعى عند مباشرتها كنوع من توزيع العمل على مراحل وتحديد المستويات في كل مراحله، وهذه الخطوات متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة وهي على النحو التالي :

1- المرحلة التمهيدية (الدراسة):

وتتناول دراسة المجتمع وسكانه وتصنيفهم من حيث السن و الجنس والحالة التعليمية والزوجية ومعدلات المواليد والوفيات والعادات والتقاليد والتقسيمات العائلية والمشاكل القائمة إلى غير ذلك من نهاياتها المتنوعة والتعرف على مدى ملاءمتها للمجتمع المحلي، ووسائل هذه الدراسة هي الرجوع إلى المصادر الرسمية للحصول على البيانات السليمة، وكذلك الاتصالات الشخصية مع قادة المجتمع وأفراده، حتى تكون المعلومات مشتقة من مصادرها الأصلية وهم الأشخاص الذين عاصروا الأحوال والخبرات التي مر بها المجتمع، وجمع البيانات الأساسية من المجتمع، وتحديد الأهداف واقتراح المشروعات، وتتضمن بذلك هذه الخطوة تشخيص وتحليل وقائع المجتمع وأبعاده.[2]

2-المرحلة التخطيطية :

[1] محمد عبد الفتاح محمد، **المرجع نفسه** ، ص48.

[2] طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، (دط).القاهرة، مصر، 2009، ص43.

والتي يتم فيها تنفيذ المرحلة التمهيدية وتحسين طريقة العمل بصورة عامة، والتعرف على الناس واكتساب ثقتهم وقبولهم، وتفهم الأوضاع القائمة والعادات والتقاليد السائدة وملاحظة بعض المشكلات الهامة وتوطيد العلاقة مع التنظيم الذي سوف يتم العمل معه .

وتستهدف المرحلة التخطيطية وضع خطة لتنمية المجتمع المحلي تحقق تطلعات أبنائه، وتوضع الخطة بكافة تفصيلاتها الفنية وبرمجتها وتشمل هذه المرحلة بلورة قائمة متفق عليها تضم احتياجات المجتمع المحلي والمشكلات والمعوقات التي تواجه تنمية وترتيب أولويات المشكلات وفقا للإمكانيات الذاتية المحلية لمواجهتها، وترتيب الحاجات حسب أهميتها بنظر المجتمع المحلي وتحديد طبيعة المشروعات التنموية التي يمكن اقتراحها للتغلب على المشكلات وفقا لأولوياتها وتحديد جدوى كل مشروع يقترح إدراجه في خطة تنمية المجتمع المحلي.

3- المرحلة التنفيذية :

تأتي بعد المرحلة التخطيطية وتهدف هذه المرحلة إلى ترجمة خطة تنمية المجتمع المحلي ومشروعاتها إلى واقع عملي من خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامها وأدوارها حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني، وتتناول المرحلة التنفيذية العمليات التالية:

- اختيار الأجهزة اللازمة والمناسبة لعملية التنفيذ والعمل على إشراك القادة المحليين وتدريبهم التدريب المناسب لأداء مسؤولياتهم في عملية التنفيذ؛
- تشجيع أبناء المجتمع المحلي على المشاركة الايجابية والتعاون في التنفيذ ووضع المشروعات موضع التنفيذ الفعلي؛
-توفير كافة مستلزمات القيام بعملية التنفيذ للتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة وإحداث التغيير المنشود.
- العمل على تثبيت التغير الحاصل عن طريق توعية أعضاء المجتمع المحلي وتنويرهم، سواء في الوقت الحالي أو المستقبل؛
- الإشراف على عملية التنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف الموضوعة؛
- التقويم الدوري المنتظم للتأكد من سلامة عمليات التنفيذ؛
- يجب أن يكون المبدأ العام الذي يحكم تنفيذ المشروعات المختلفة هو تحقيق التعاون والتشاركية بين مختلف الأطراف المشتركة في عملية تنمية المجتمع المحلي أو ذات المصلحة في نجاح مشروعات خطة التنمية، سواء كان ذلك من ناحية التمويل أو تقديم الخبرات الفنية أو تهيئة الظروف الملائمة للعمل.

4-المرحلة التقويمية:

وتستهدف هذه المرحلة قياس وتقدير كمية ونوعية ما ينجز من أهداف خطة تنمية المجتمع المحلي، ويجرى في هذه المرحلة الوقوف على ما نفذ ومعرفة ما إذا كان التنفيذ يسير طبقا للخطة المرسومة، ومدى تحقيق المشروعات لأهدافها، وما هي الصعوبات التي اعترضت عملية التنفيذ ومساوئها والحلول المناسبة لها، ونوع التغييرات التي طرأت على الناس والمجتمع المحلي نتيجة تنفيذ الخطة.

ويمكن أن تحقق المرحلة التقويمية أهدافا اساسية مثل تحديد الطريقة التي تنفد بها الخطة، وخصوصا تحديد ما إذا كان التنفيذ يحصل بالطريقة المتوقعة وبدرجة الكفاءة والجهد اللازمين لتحقيق أهداف الخطة وتقدير أثار وتأثيرات الخطة على المجتمع المحلي، فالتركيز هنا هو على المنتج النهائي وهو أثار الخطة وتأثيراتها والارتقاء بمستوى عملية تنمية المجتمع المحلي من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في الممارسات التنموية، فيعدل فيها أي تطور أو تغير حسبما تسفر عنه نتيجة التطبيق .[1]

خامسا : أبعاد واستراتجيات التنمية المحلية :

من خلال الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للتنمية يتضح أنها ركزت على العديد من الأبعاد المتفاعلة والمرتبطة ببعضها البعض والتي يمثل كل منها مطلبا من متطلبات التنمية وكمالها وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي :

1-البعد الإقتصادي :

يستهوي التحليل الاقتصادي للتنمية أراء المفكرين الأكاديميين على مختلف مستوياتهم وتنوع اهتمأماتهم وذلك للصفة العلمية التجريبية نسبيا التي تتصف بها التنمية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الذي يركز في مجمل معلوماته على لغة الأرقام والبيانات القياسية والإحصائية، والتنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سياسة اقتصادية تخطط على أسس طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي حيث يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد في غضون فترة زمنية محددة وإذا كان معدل التنمية الاقتصادية أكبر من معدل نمو السكان فإنه متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع" وهي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها :

-زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين.

-تقليص التفاوت بين الثروة والدخول بين فئات المجتمع.

-تعديل التركيبة الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل القومي.

[1] الحبيب كشيدة الدرويش، **القيادة وتنمية المجتمعات المحلية**، جامعة الملك فيصل (التعليم عن بعد)، ص24، متاع. الموقع الالكتروني ibtihalino.blogspot.com، التاريخ 2019/11/17، الوقت 10:35.

2-البعد الإجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على الإنسان بوصفه يشكل جوهر التنمية المحلية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ولهذا نجد أن بعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل :

-القيم والاتجاهات.

-التعليم.

-التنشئة الاجتماعية.

-الصحة والأمان.

وكل هذه الاهتمامات التنمية المحلية له أثاره المباشرة على شرائح المجتمع ايجابا وسلبا.

3-البعد البيئي :

إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل البيئة التي تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريوديجاتيرو بالبرازيل سنة 1992، ومن أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج إلاهتمأمات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق إليها المؤتمر هي وضع وتقيد إستراتجيات وإجراءات التنمية المستدامة حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

-مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

-وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والاهتمام بالمحيط البيئي والطبيعة من التلوث.

-المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات .[1]

[1] نصيرة سالم، **التنمية المحلية وإشكالية البيئة**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص98.

إستراتيجيتها :

لتحقيق تنمية فعالة يجب الاعتماد على إستراتجية مناسبة تضمن التوافق بين التنمية الشاملة للمجتمع والتنمية المحلية لذا فإن رسم أي إستراتجية لتنمية السياسات التي تتلاءم معها، وهذا لا يكون إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل، ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك وطبيعة المؤسسات الاجتماعية...الخ.

ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار عند رسم إستراتجية التنمية المحلية ما يلي :

-الغموض في التصوير يؤدي إلى التخطيط العشوائي في رسم السياسات التنموية، وبالتالي رسم سياسات لا تتلاءم وحاجيات المجتمع المحلي، مما ينجم عنه فشل في عمليات التعبئة وبالتالي في المشاركة الشعبية، وعليه يجب أن تراعى هذه الإستراتيجية التكامل بين جوانب التنمية المختلفة : الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية ..الخ .[1]

كما يجب على أي إستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية والثقافية وكذا الأبعاد الوظيفية التي تربط المجتمع المحلي بالمجتمع الكبير.

-وهناك عنصر أساسي ومهم جدا يجب أن تحتويه إستراتيجية التنمية المحلية وهو وضوح وتحديد دور كل من الحكومة والسلطات المحلية.

-أن تكون الإستراتيجية معدة وفقا لرؤية عملية تبدأ من العموميات أولا لتنتهي إلى الجزئيات لأن حل المشاكل الكبرى يؤدي إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا.

-يجب أن تأخذ السلطات المحلية بمبدأ الاعتماد على الذات ،ولكن مع الاعتماد على ما تقدمه السلطات المركزية من معونة.[2]

سادسا : معوقات التنمية المحلية :

تواجه عملية التنمية المحلية العديد من المعوقات والعقبات المختلفة ،والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي :

1- العراقيل الاقتصادية : تتمثل في :

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.

[1] زكية اكلي، فريدة كافي، **المرجع نفسه** ، ص100.
[2] نور الدين زمام، **المرجع نفسه**، ص123.

– اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية مصالحها.

–الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية والتي تمثل تقريبا 65 بالمائة من ميزانية التسيير.

–الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة.

–عدم التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن تم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة.

–تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

–النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان.

–عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية .

2–العراقيل الاجتماعية :

–من اشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

–ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.

–الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛

–تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

3–العراقيل السياسية :

–سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة.

–غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية.

–غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والإحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية .[1]

[1] فريدة كافي وزكية أكلي، **المرجع نفسه**، ص107

4–العراقيل الثقافية :

تعتبر المعوقات الثقافية في سبيل التنمية في المجتمعات النامية من أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامة كثيرة بعضها يخص شيء والبعض الأخر يخص نقيضه وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها.

5–العراقيل الإدارية :

ويتمثل ذلك في بعض السمات أهمها :

–تعقد في الإجراءات وإغراق في الروتين.

–البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض.

––عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.

–انتشار اللامبالاة والسلبية وسياسة الأنا علية والمعاشية.

– عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان.

–صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

–العجز في الكفاءات الإدارية والمؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية .[1]

سابعا: نظريات التنمية المحلية :

تناولت العديد من الكتب والدراسات في الفكر التنموي النظريات التي تعالج مسألة التنمية المحلية. وهذا لما لها من الأهمية بما كان ،وسنتناول أهم هذه النظريات ومن بينها :

1–نظرية أقطاب النمو :

حسب هذه النظرية فان التنمية لا تظهر في كل مكان في نفس الوقت، بل إنها تتجسد فوق نقاط أو أقطاب معينة للتنمية، بكثافات متباينة، وتكون لها أثار متفاوتة على الاقتصاد ككل وقد اعتمد "**فرانسوا بيرو**" على المنشاة أو الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة – القطب من خلال علاقات المدخلات والمخرجات، مع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور المواطن، أو الموقع المحلي المحدد، من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية والتراكمية "قطب النمو" ولذلك قيل إن المجال الجغرافي والاقتصادي عنده لا يلتقيان

[1] عبد الهادي الجوهري، **أسس علم الاجتماع**، مكتبة نهضة الشرق (دط)، مصر، 1991، ص157.

تعميم الأفكار الغامضة الخاصة بقطب النمو في ومن جانبه قد حاول **بالياك** نظرية فتتبع مفهوم "**بيرو**" ثم أضاف مناقشة عن الاستقطاب في ميادين أخرى غير صناعية وقد استنتج بأنه إذا أحدثت الشركة الدفعية نموا فإن هذا النمو ممكن أن يكون قطبا جانبيا أو قطبا مشتقا، وذلك أنه إذا أحدثت شركة دفعة في تصنيع الشاحنات في حين تستحدث شركات صغيرة أو كبيرة لتزويد الشركة الأولى بالمطاط المصنع أو الزجاج....مثلا، فقطب النمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة والصناعات المتفاعلة في حيز جغرافي والتي تمتد أثاره إلى المناطق المحيطة به بحيث ينمو وينمي المناطق المجاورة، وصولا إلى التنمية أو القومية.

2-نظرية وسائل الاتصال :

لقد حلل الكثير من السوسيولوجين، المدينة، والظواهر المتصلة بها، في ضوء فكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد، وتوصلوا إلى أن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه، هو سهولة الإتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى أخر، ولكن النمو الحضري لا يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الإتصال وشبكة النقل وما ترتب على ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركزي الحضري، مما يخلق نوع من النشاط والتفاعل بين أعضاء المجتمع وهو ما ينتج ديناميكية اقتصادية داخل المدن.

3-نظرية (إستراتيجية) النمو المتوازن:

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي "راغنارنوركس" الذي اعتبر أن تحقيق التنمية الاقتصادية (سواء كانت وطنية أو محلية) لا تتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، والتنمية في المرحلة الأولى تحتاج إلى تصحيح الإختلال وتحقيق التوازن في توزيع الإستثمارات والمشاريع، بين مختلف القطاعات، حتى يكون نموها متوازنا، بحيث لا يتم تنمية قطاع على غرار قطاع أخر، وتستهدف هذه النظرية، التركيز على إنتاج السلع الإستهلاكية اللازمة للسوق المحلية، وليس الغرض منها التصدير وهذا في المراحل الأولى نظرا لعدم قدرة هذه السلع، على منافسة سلع أخرى رائدة في هذا المجال، كما دعا "نوركس" إلى الإعتماد على الموارد المحلية لسببين:

أولا: لتشجيع الإنتاج المحلي وخلق حركة ونشاط بين المؤسسات المحلية (العرض والطلب)

ثانيا : لعدم ثقته بالإستثمار الأجنبي بأن شروط التبادل التجاري لا تكون في صالح الدول النامية.

4-نظرية غير النمو المتوازن :

جاءت هذه النظرية منتقدة لإستراتجية النمو المتوازن لما تتطلبه من انفاق استثماري كبير يكون في غالب الأحوال فوق طاقة الدولة المتخلفة وينطلق "هرشمان" من كون النمو الاقتصادي عبر التاريخ أخد شكل انطلاق قطاعات معينة رفعت بغيرها من القطاعات، وجوهر تحقيق النمو الاقتصادي هو الاختلالات المتمثلة في خلق فائض الطلب على صناعات معينة، حيث يتوجه المستثمرون إلى إنتاج بعض السلع التي يكثر عليها الطلب مما يؤدي غلى خلق فائض الطلب على سلع أخرى، ليتم توجيه الاستثمارات نحوها من جديد، وهكذا كلما تم تصحيح خلل تظهر اختلالات أخرى ويقول "هرشمان" وحتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة للفقر يجب عليها اتباع أسلوب التنمية غير المتوازن، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل ويستحسن التركيز على البعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية .[1]

5-نظرية الاقتصاد :

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاديون استطاعوا تنمية عدد من النماذج الاقتصادية للتنمية أكثر وضوحا من النماذج الاجتماعية، حيث أنها تتضمن بعض المتغيرات مثل (الدخل، الاستهلاك المدخرات، أوجه الإنفاق، الإنتاج، التجارة الداخلية والخارجية ....) كما يلاحظ أن هناك اتفاق حول هذه المؤشرات الاقتصادية للتنمية، ومثال ذلك وضع مستويات للنمو الاقتصادي مثلا كان يقال أن مستوى الإنتاج القومي 100%، أو 50%، أو 20% وكذلك قد يقال نمو المدخرات المخصصة للإنتاج 100%، أو 50%، أو 20%...الخ.

ولقد ناقش" samits" في كتابه عن" إنتاج البضائع والخدمات" طريقة جديدة لقياس وحساب النمو الاقتصادي، وهي تحتوي على جانبين احدهما يمثل الحد الأعلى للتنميةupword ويمثل الإنتاج وكفايته وتحقيق العدالة ويشمل الجانب الثاني الحد الأدنى للتنمية downword ويستهدف التعرف على التناقص ما بين إنتاج السوق وما يدفع نتيجة التحضر والتنمية وما يدفع للمواطنين .[2]

6-النظرية الانتشارية :

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول النامية وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما

[1] حجاب عبد الله، **التنمية المحلية(النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد06، جوان 2017، ص362.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، **تنمية المجتمع المحلي**، ط أولى، دار الناشر دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2008 ص60.

أرادت تحقيق التنمية كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول.[1]

ويعني هذا أن الثقافة التي تنقل هنا حسب "هاغر شتاند" هي الابتكارات الخارجية إلى المناطق المحلية عبر مختلف الوسائل والقنوات، بسبب التبعية والتوسع الذي تحققه الدول الرأسمالية الأوروبية في مختلف أنحاء العالم .

7-نظرية الوسط المجدد :

هذه النظرية نتاج بحث قام به مجموعة من الباحثين حول الوسط المجدد(gremi) والتي يرأسها،" فيليب ايدلو" والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، وهذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف التغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول دينيس مايلات "إن وسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة وبذلك يعتبر الوسط الإقليمي حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية[2].

تعليق: نلاحظ أن نظرية أقطاب النمو تميل إلى الاعتماد على الجانب الاقتصادي وهذا بتركيز على عامل واحد والمتمثل في الشركة بأن لها القدرة على إحداث التنمية المحلية، ولكن الملاحظ في الواقع أن معظم الشركات تجدها تركز على العواصم أكثر من الأقاليم المحلية أما نظرية وسائل الاتصال فتركز على التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاعلام والاتصال ودورها في النمو الحضري من خلال تسهيل عملية التنقلات، وهذا لا يكفي وحده لإحداث التنمية المحلية.

أما نظرية إستراتيجية النمو المتوازن ونظرية غير النمو المتوازن فلها نفس فكرة نظرية أقطاب النمو وهذا بتركيز على العامل الاقتصادي أو عنصر من عناصر في عملية التنمية المحلية.

غير أن النظرية الانتشارية التي ركزت على العامل الثقافي ودوره في عملية التنمية المحلية على خلاف النظريات الأخرى، وعليه ما يمكن استخلاصه في الأخير أن معظم هذه النظريات تركزت على العوامل الاقتصادية أكثر من غيرها.

خلاصة الفصل :

[1] محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**، ط أولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010ص259.
[2] **المرجع نفسه** ، ص259.

تعد التنمية المحلية من بين أهم المواضيع التي نالت الاهتمام الكبير وهذا لما لها من الأهمية سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، ولأنها تهتم بحياة الأفراد ومعيشتهم، وتعتبر هي الأداة الرئيسية لإحداث التغيير من الأسوأ إلى الأحسن أي تهدف إلى تحقيق الرفاهية بالاعتماد على الموارد المتاحة وعن طريق المشاركة الإيجابية لأفراد المجتمع وتحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الأقاليم المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

وبهذا أصبحت التنمية المحلية ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة والذي يجب العناية بها ،والوقوف على كل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تتعرض لها.

ومن خلال هذا الفصل تناولنا مجموعة العناصر التي توضح لنا مفهوم ومكونات وخصائص التنمية المحلية وأهم المعوقات التي تعترض التنمية ،كذلك أهم النظريات التي فسرت وعالجت موضوع التنمية المحلية بطريقة عملية.

الفصل السادس

الإطار السوسيوتنظيمي للبلدية

تمهيد:

أولا : تعريف البلدية

ثانيا : مراحل إنشاء البلدية

ثالثا : وظائف وأهداف البلدية

رابعا : تسيير برامج التهيئة والتنمية المحلية بالبلدية

خامسا: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية

سادسا : مظاهر التنمية المحلية في بلدية ورقلة

خلاصة الفصل

تمهيد :

إن انتقال دور الدولة من الحارسة إلى الدولة المتدخلة، جعل وظائفها تزيد و تتشعب، مما أدى إلى تراكم الالتزامات التي يجب أن توفرها للأفراد من أجل توفير الحياة الكريمة، وعلى رأسها التنمية الاجتماعية، وأمام تعدد الوظائف وعدم القدرة على الاضطلاع للقيام بجميع مهامها، وفي ظل التطورات والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخاصة الثقافية، اتضح فشل النظام المركزي في التسيير مما حد بالدولة أن تغير من هذا النظام عن طريق التنازل عن بعض المهام للمصالح الداخلية ضمن تكريس النظام اللامركزية للتسيير في الإدارة وعلى رأسها البلدية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من المرافق العامة والتي لها الدور الريادي للقيام بوظائفها ،وعلى رأسها كذلك التنمية المحلية، ولن يتحقق هذا إلا في ظل مجموعة من العناصر يرجع بعضها إلى شق التنظيم والتشريع القانوني أي الجانب المعنوي وأما الشق الآخر فيمثل الجانب التنظيم الهيكلي والمورد البشري الذي يجب استثماره من أجل تحقيق البرامج التنموية.

وسنحاول في هذا الفصل التركيز على البلدية ومعرفة الإطار السوسيوتنظيمي لها من خلال تعريف البلدية ومراحل إنشائها ووظائفها وأهدافها.

أولا: تعريف البلدية:

تعدّ البلدية من بين الجماعات الإقليمية التابعة للدولة وهي بمثابة الجماعة القاعدية، وهذا بنص المادة رقم: 01 من الدستور الجزائري لسنة 1996، وحسب القرار رقم 84/09 المؤرخ في 1984/02/04الذي يحدد الإقليم الوطني عن طريق التقسيم الإداري للسنة 1984، أين يقسم التراب الوطني إلى 48 ولاية وتعتبر ولاية الجزائر العاصمة الوطن والمسيرة عن طريق الأمر 97/14 المؤرخ في 1997/05/31 ويتوزع على التراب الوطني 1541 بلدية.[1]

تعريف البلدية:

1-البلدية هي إدارة محلية تقوم، ضمن نطاقها، بممارسة الصلاحيات التي يخولها إياها القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري في نطاق القانون .[2]

2-أما القانون (90-08) فيعرف البلدية بأنها الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .[3]

3-وتعرف البلدية بأنها جماعة عمومية بمعنى أنها غير خاصة محلية وتهتم بسكان المنطقة التي يوجد بها مقر البلدية مستقلة بحيث إنها تمنح سكان تلك المنطقة استقلالية عن السلطة الإدارية المركزية بالعاصمة أو الجهوية ولها اسم وتاريخ ميلاد أو تاريخ إحداث.[4]

4-كذلك البلدية تعرف بأنها الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، ولها إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية.

ومن خلال التعريفات السابقة للبلدية يمكن استخلاص المميزات التالية:

-أنها هيئة إدارية يتم إنشاءها بموجب القانون.

-البلدية لها اسم، ومقر رئيسي وإقليم.

-تتميز بأن لها الشخصية المعنوية.

-تتميز بأن لها الاستقلال المالي.

-تعتبر البلدية من المصالح القاعدية الإقليمية المحلية ولها علاقة مباشرة بالمواطن.

-تتمتع البلدية بالحرية في تسيير واتخاذ القرارات عن طريق لا مركزية الإدارة.

---

[1] GRABA HACHEMI.LES RESSOURCES FIXALES SES COLLECTIVITE LOCALES EDITIONS DISTRIBUTION. ENAG 2000 ERAIA ALGER P07.

[2] المادة: رقم 01 من القانون رقم (76-02) المؤرخ في 1976/12/30.

[3] المادة: رقم 01 من القانون رقم (90-08) المؤرخ في 1990/04/17.

[4] https://www.edarabia.com.en date du 28/11/2019 heur 18:53

-لها الحق في إنشاء الضرائب والرسوم الشبه الجبائية وتحصيلها.

ثانيا: مراحل إنشاء البلدية :

1-البلدية في المرحلة الاستعمارية (1830-1962):

استعملت البلدية كأداة لتحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية وفرض هيمنتها ونفوذها وخدمة العنصر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، فالبلديات المختلطة كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية كان يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية وهو متصرف المصالح المدنية يساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية وهم القواد ويساعده لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعينين ابتداء من 1919.

2-البلدية في المرحلة الانتقالية(1962-1967):

تعرضت البلدية في هذه المرحلة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها وهذا بحكم مغادرة الأوروبيين أرض الوطن، ولقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 1500 بلدية كانت مشلولة عن العمل بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي والتقني بل حتى البشري في بعض الأحيان.

وأمام هذا العجز والشلل الإداري بادرت السلطة إلى تخفيض عدد البلديات إلى 676 وهذه المرحلة أطلق عليها مرحلة التجميع أصبح متوسط عدد سكان البلديات 180 ألف ساكنا بعد أن وصل عدد البلديات أثناء الفترة الاستعمارية إلى 1535 بلدية اصطنعتها السلطة الفرنسية لغرض هيمنتها وبسط نفوذها وتعزيز تواجدها في التراب الجزائري.

3-مرحلة التشريع القانوني (1967-1990):

تميزت هذه الفترة في الجزائر بأنها كانت تسمى سنة التشريع القانوني لمعظم القوانين التي تمس السيادة الوطنية وأمن الدولة، وما يميز قانون البلدية في هذه الفترة أنه كان متأثرا بالنموذج الفرنسي واليوغسلافي.

ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الإيديولوجي (النظام الإشتراكي) واعتماد نظام الحزب الواحد وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين، وفي سنة 1990 تم إنشاء قانون البلدية والذي يخضع لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية الحزبية .[1]

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، (دط),الجزائر، دار ريحانة، 1999، ص130.

ثالثا: وظائف البلدية وأهدافها:

إن وظائف ومهام البلدية عديدة ومختلفة يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

1-التسيير الإداري للبلدية: إن القضايا الأساسية للتسيير الإداري تتعلق بالمواضيع التالية:

-تنظيم إدارة البلدية.

-نظام المدأولات والقرارات.

-القواعد والآجال المطبقة على الحالة المدنية.

-الاستقبال والتكفل بالجمهور.

2-نظام المدأولات والقرارات: تطبيقا لأحكام قانون البلدية المتعلقة بالتداول والمرسوم التنفيذي رقم 13-105 المؤرخ في 2013/03/17 والمتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي فإن نظام المداولات يخضع لإجراءات خاصة.

-يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام.

-يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية بطلب من رئيسيه أو ثلثي أعضائه أو بطلب من الوالي في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي من رئيسه، وتدون بسجل مداولات البلدية.

3- الحالة المدنية: تشكل مجموعة المعلومات المتعلقة بولادة وزواج ووفاة المواطن حالته المدنية التي تتكفل بمهمة الجمع والاحتفاظ بها المصلحة العمومية بالبلدية حسب الشروط والإجراءات التي حددها قانون الحالة المدنية (الأمر رقم70-20 المؤرخ في 1970/02/19 والقوانين والأنظمة المكملة له)، وتسجيل وقيد جميع العقود أو الأحكام في سجلات الحالة المدنية وكذلك تحرير جميع العقود المتعلقة بالتصريحات المذكورة أعلاه معرضة لحدوث أخطاء مضرة جدا لمصالح الوطن،حيث ينبغي العمل على تجنبها.

4- استقبال وتوجيه الجمهور :يأخذ التعامل مع المصالح الإدارية البلدية كثير من وقت المواطن وهو في حاجة ماسة لاستخراج وثائق إدارية ولإيداع ملفات وللحصول على ترخيصات مختلفة طيلة حياته وتكون هذه العلاقة في أغلب الأحيان متعبة ومكلفة بالنسبة اليه وكذلك بالنسبة للدولة التي لا تدخر أي جهد لتسهيلها والعلاقة بين الإدارة والمواطن تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم88-131 المؤرخ في 1988/07/04 وهي محددة حسب الإجراءات التالية :

-يتعين على الإدارة أن تطلع المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها.

-يمكن للمواطنين أن يطلعوا على الوثائق والمعلومات الإدارية.

- توجيه المواطنين في مساعيهم وترشدهم إلى إجراءات طلوب اتباعها ويجب عليها أن تستقبلهم أحسن استقبال.

- يجب أن يذكر في الوثائق الموجه لاستدعاء المواطنين كل المعلومات اللازمة.

- يجب على كل هيئة أو مصلحة أن تحدد بوضوح الوثائق التي تتكون منها.

- يجب أن تسلم فورا جميع الأوراق والوثائق والعقود التي لا يتطلب تسليمها أجلا قانونيا معينا.

- تتخذ الإدارة اي إجراء من شأنه أن يساعد قدر الإمكان على استعمال البريد والهاتف في علاقاتها بالمواطنين.

- يجب على الإدارة أن توفر دفاتر يقدم فيها المواطنين ملاحظاتهم واقتراحاتهم .

- يجب على الإدارة أن ترد على كل الطلبات أو الرسائل أو التظلمات التي يوجهها المواطنون؛

- يجب أن يبين كل قرار يدين المواطن الإجراءات والجهة أو السلطة الإدارية التي يمكن أن يقدم إليها طعن مجاني .[1]

أهداف البلدية :

- للبلدية أهداف كثيرة ومتعددة وهي تمس جوانب مختلفة من شؤون حياة المواطنين الذين يتبعون لإقليمها ويمكن ذكر بعضها من خلال المجالات التالية :

-المجال الاجتماعي :

يسمح القانون للمجلس الشعبي البلدي باتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة وهذا للتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن، وإلزام البلدية بإنجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها ،وذلك في حدود قدراتها المالية.

كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي، وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي.

وفي مجال السكن تشجع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، من هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري.

المجال المالي:

للبلدية ميزانية سنوية سواء الأولية أو الإضافية يصادق عليها المجلس الشعبي البلدي من أجل تسيير شؤون البلدية، وهي تدعم من طرف الدولة، ولكن رغم هذا فإن المشرع كفلة للبلدية حق انشاء الضرائب والرسوم شبه

[1] **Abdelouahab ben boudiaf،reperes pour la gestion des affaires de la commune،dar el houda ain mlila، alger،2014،p53.**

جبائية وتحصيلها لصالح ميزانية البلدية فقط، وهذه الميزة لا توجد في باقي المؤسسات الحكومية الأخرى، وهذا دائما فقط من أجل السماح للبلدية في تسيير شؤونها وتحقيق الأهداف.

المجال الاقتصادي:

يوكل للبلدية القيام بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين، وترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.

المجال الثقافي :

تشجيع النشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي وهذا من خلال اتخاذ كل التدابير الموجهة للترفيه عن طريق فتح الرياض، وحدائق الأطفال التعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني، المشاركة في إنجاز الهياكل القاعدية للبلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية وكذلك تقديم مساعدات للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والرياضة والتسلية، ونشر الفن والقراءة والتنشيط الثقافي.

رابعا-تسيير برامج التهيئة والتنمية المحلية بالبلدية :

أولت المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة " اليونسكو" ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية، وتؤكد اتخاذها كمدخلا للتنمية المحلية، أما على الصعيد الوطني، فنجد أن الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال لغاية الدستور الأخير لسنة 2016 اعتبر الجماعات الإقليمية وخاصة البلدية بحكم أنها الإدارة القريبة من المواطن من خلال مجلسها الشعبي تولي مهمة وضع مخطط سنوي يخص البلدية ينفد على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية، وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك للمعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية .[1]

وأثناء قيام المصالح التقنية للبلدية بإعداد البرامج السنوية، يجب عليها رسم النسيج العمراني ومراعاة المناطق الخاصة بالتجمع السكاني والفلاحة...الخ، وكذلك مراعاة التراث الثقافي للمنطقة والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على القيمة التاريخية أو الجمالية، وهذا دائما مع المحافظة على البيئة وتماشيا مع النصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول .

ولا يمكن تسيير برامج التهيئة والتنمية المحلية إلا عن طريق توفر السيولة المالية وهذا من خلال ميزانية البلدية المتاحة والحرص على تحصيل المداخيل الجبائية المحلية المنصوص عليها قانونا، لتقدير المداخيل المتاحة ورسم المخططات

[1] عمار بوضياف، **المرجع نفسه**، ص 138.

التنموية في حدود الميزانية العامة للبلدية أي مجموعة الميزانية زائد المداخيل المحصلة ، أي على البلدية أن تسعى جاهدة للانفاق على متطلبات التنمية المحلية في الميادين المتنوعة مثل التعليم، الصحة ونظافة المحيط، وإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج الشؤون الاجتماعية السكن ...الخ .

ومن الفائدة أن نشير أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لاحظ في تقريره سنة 1997 اختلالات كبيرة في الإمكانات المتاحة للإدارة المحلية فنص على أن ترابنا الوطني يعاني من اختلالات خطيرة في توزيع السكن وإقامة النشاطات بالرغم من التوصيات المتكررة فإن التراب الوطني لا يزال يعرف فوارق جهوية واختلالات قطاعية ويعاني في السياق نفسه من اعتداءات متعددة مضرة بمواردها الطبيعية النادرة وبالبيئة في مجملها، وأوصى في نهاية التقرير من أن يرد الاعتبار للجماعات المحلية باعتبارها المنشط الرئيسي للتهيئة العمرانية والتنمية .[1]

خامسا- دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية :

تحضى البلدية بأهمية في مجال تحقيق التنمية، إذ إن مؤشرات التطور والتنمية سواء على المستوى المحلي أو المركزي ترتبط بمدى فاعلية هذه المؤسسة على أداء مهامها حيث تعتبر البلدية "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي مكان لممارسة المواطنة وتشكل إطارا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

إذ يمكن للمجلس الشعبي البلدي المبادرة بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية وهو ما نصت عليه المادة :111 من قانون البلدية 11-10، حيث يبادر أي إجراء من شأنه تحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشي مع طاقات البلدية ومخططها التنموي ولكي تنجح البلدية في تطبيق المخطط التنموي عليها[2] أن تتبع بعض الخطوات المنهجية التنموية وهذا على حسب ما ينص عليه الهيكل التالي :

- منهجية التخطيط التنموي-

-نجاح خطة المشروع يتطلب توفر:

1-خطة إعلامية داخل المجتمع المحلي

[1] عمار بوضياف ، **المرجع نفسه**، ص138

[2] زكية أكلي، فريدة كافي، **المرجع نفسه** ص103.

1-أطر تنموية إدارة التنمية المحلية(إنشاء مكتب للتنمية المحلية)

شكل رقم (02) منهجية التخطيط التنموي

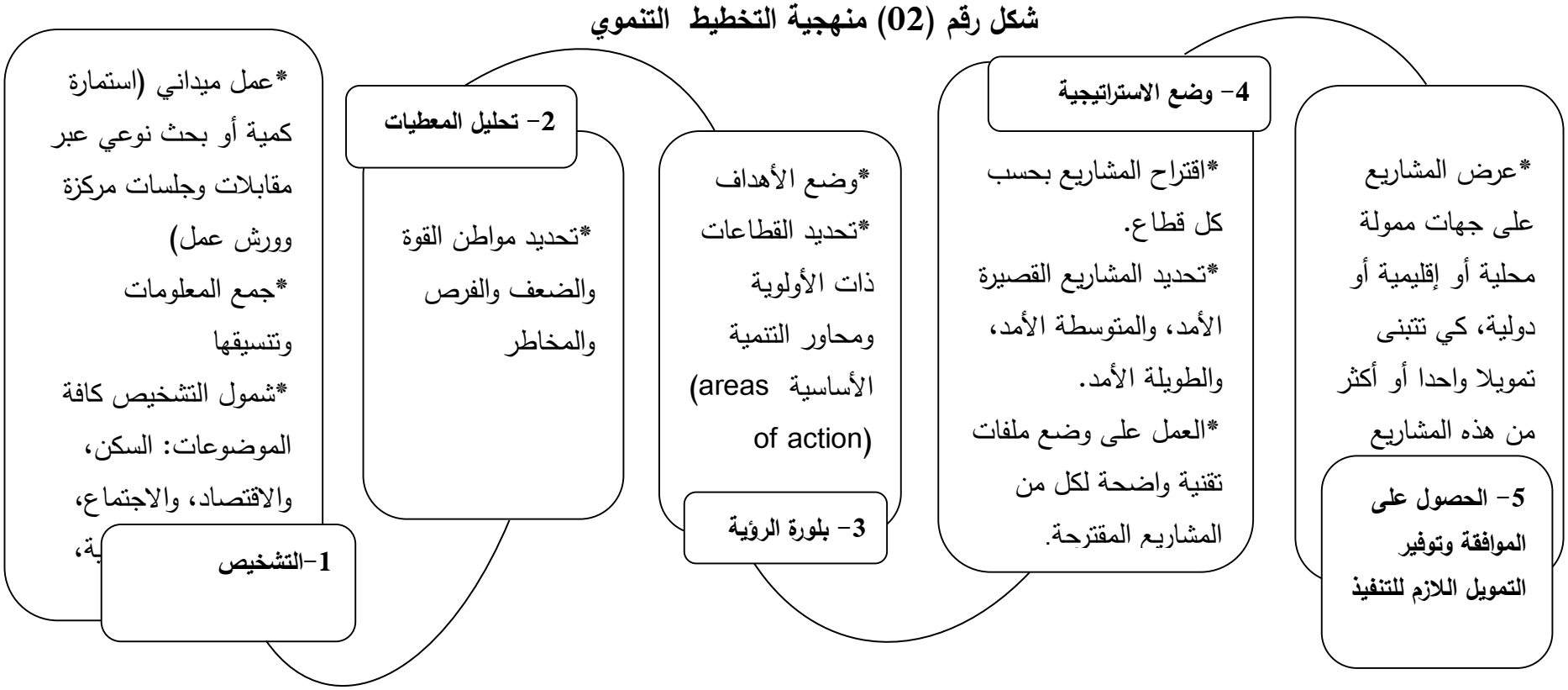

نجاح المشروع يتطلب توفير:

خطة اعلامية داخل المجتمع المحلي

إنشاء مكتب للتنمية المحلية

سادسا- مظاهر التنمية المحلية في بلدية ورقلة :

-لمحة عن بلدية ورقلة :

قبل الحديث عن مظاهر البلدية بورقلة يجب أن نعطي ولو فكرة موجزة عن ولاية ورقلة حيث تعدّ ولاية ورقلة من أهم الولايات الجزائرية في الجنوب الشرقي كما تعتبر العاصمة الإقليمية للجنوب وتسمى ورقلة ولاية الواحات وضمت جميع مدن الجنوب الشرقي من الأغواط شمالا إلى تمنراست جنوبا لتكتفي في التقسيم الإداري لعام 1984 بثلاث مناطق هي (ورقلة مقر الولاية-حاسي مسعود-تقرت) وهي الولاية رقم 30 في التعداد وتتكون من 21 بلدية تتوزع على تراب الولاية ومن بين بلدياتها بلدية ورقلة والتي يتواجد مقرها في قلب الولاية بشارع الجمهورية ويتبع لإقليمها عدة مناطق سكنية وعلى رأسها القصر العتيق، السعيد عتبة، بامنديل ، سيدي عمران، سيدي بوغفالة، بور الهايشة، بني ثور، بالة، القارة، المخادمة، لسيليس، حي النصر، وهذا بما تحويه هذه الأقاليم من بساتين وغابات، والبلدية تسهر على توفير جميع الخدمات بجميع أنواعها لكل المناطق طبقا للقانون وفي حدود الإمكانيات المالية المتاحة مثل خدمة الحالة المدنية حيث قامت البلدية بفتح فروع بلدية في الأقاليم التابعة لترابها منها فرع بلدي القصر، وفرع بلدي بني ثور، وفرع بلدي بوغفالة، وفرع بلدي سعيد وفرع لسيليس...الخ.

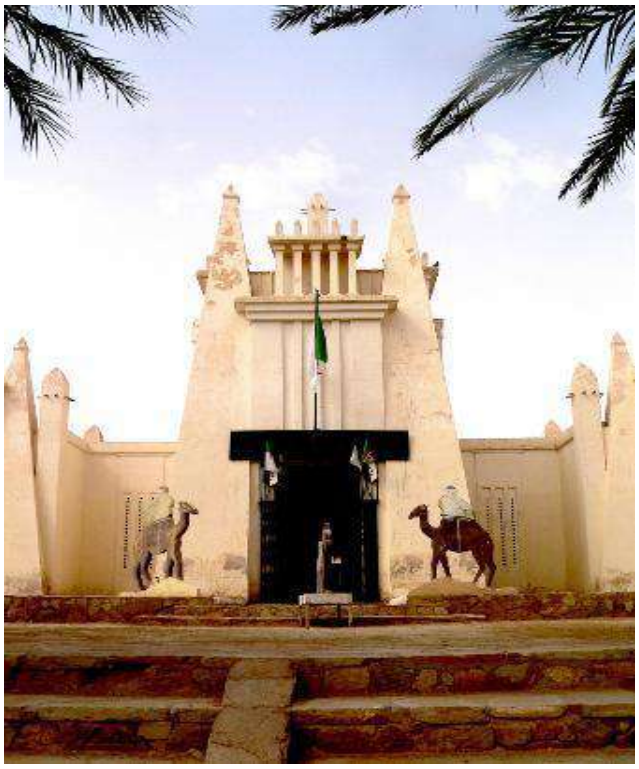

شكل رقم (03) متحف مدينة ورقلة[1]

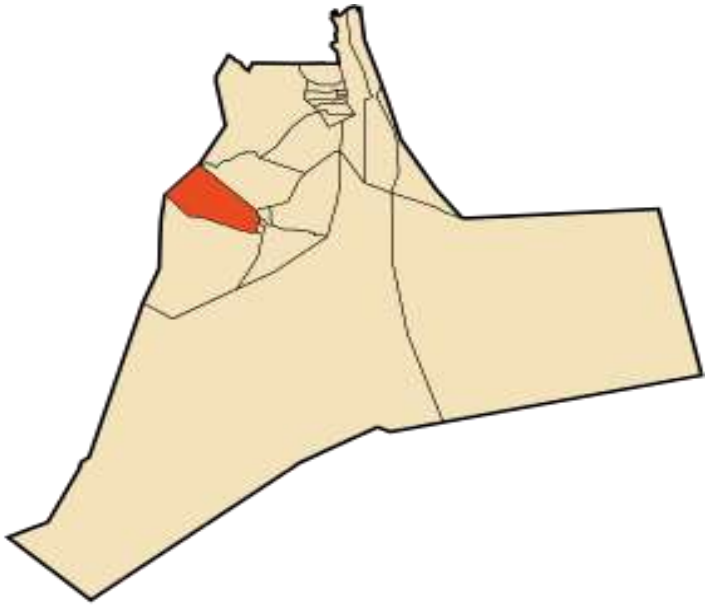

شكل رقم (04) خريطة بلدية ورقلة[2]

كما تقوم البلدية بجميع وظائفها المذكورة سابقا وهذا حسب الطاقم الإداري المتوفر والمقدر بـ1604 والمقسم على حسب **الهيكل التنظيمي التالي**:

[1] https//arn.wkipedida.oer en datz du :27/02/2020 heur 08h18 .
[2] Ibid.p23-25

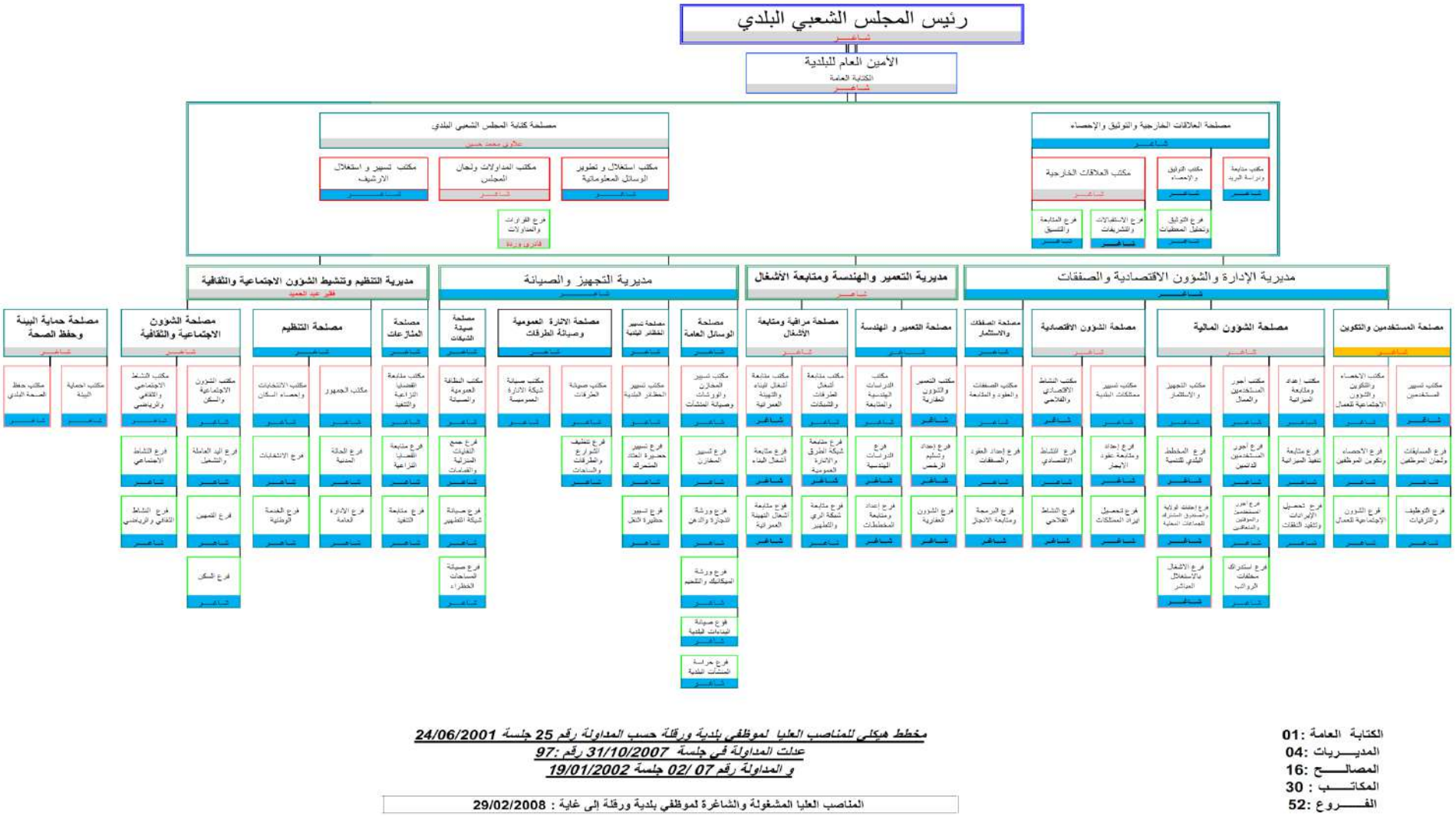

مخطط هيكلي للمناصب العليا لموظفي بلدية ورقلة حسب المداولة رقم 25 جلسة 24/06/2001
عدلت المداولة في جلسة 31/10/2007 رقم :97
و المداولة رقم 07 /02 جلسة 19/01/2002

المناصب العليا المشغولة والشاغرة لموظفي بلدية ورقلة إلى غاية : 29/02/2008

الكتابة العامة :01
المديـــريات :04
المصالـــح :16
المكاتـــب : 30
الفـــروع :52

شكل رقم (05) مخطط بلدية ورقلة

إن مظاهر التنمية كثيرة ومتعدد بالقصر العتيق، ويمكن إجمال بعضها فيما يلي :

1-الحالة المدنية :

تشكل مجموعة المعلومات المتعلقة بالحالة المدنية للمواطن من حيث الزواج، والولادة والوفاة، من مهام المصلحة العمومية للبلدية وهذا طبقا للنصوص قانون الحالة المدنية (الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 1970/12/19) والقوانين والأنظمة المكملة له .

ولما كانت هذه العملية والمتمثلة في تلقي معلومات الحالة المدنية والحفاظ عليها من مهام البلدية، ونظرا للازدياد في عملية الزواج في القصر العتيق من خلال الزواج الجماعي يقابله الزيادة في الولادات أي هناك ارتفاع في عملية التسجيل واستخراج وثائق الحالة المدنية قامت بلدية ورقلة بفتح فرع بلدي جديد للقصر العتيق بتاريخ 2012/04/01 والمتواجد بحي بني ابراهيم والذي يتكفل بجميع لمعلومات المتعلقة بالحالة المدنية بالسكن للقصر فقط .

2-التسيير العقاري :

وبمرور الزمن ونظرا للأحداث التي يتعرض لها القصر العتيق وخاصة في مجال العقار، إذ إن معظم الملكيات والأراضي القديمة بداخله لا يملك أصحابها وثائق رسمية تثبت الملكية العقارية إلا ما هو قائم على الحياة البسيطة فقط.

وطبقا لنص المادة 39 من القانون رقم90-25 المؤرخ في 1990/11/18 والمتضمن التوجيه العقاري، إنه (يمكن كل شخص حسب مفهوم المادة 523 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 1975/09/26 والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم يمارس في أراضي الملكية الخاصة والتي لم تحدد عقودها حيازة مستمرة وغير منقطعة وهادئة لا تشوبها شبهة، يحصل على سند حيازة يسمى (شهادة الحيازة) وهي تخضع لشكليات التسجيل والاشهار العقاري وذلك في المناطق التي لم يتم فيها إعداد سجل مسح الأراضي ويبقى تسليم شهادة الحيازة في المناطق الرعوية خاضعا لقانون خاص المعلن عليه في المادة 64 .[1]

وفي إطار تطبيق نص المادة 523 استفاد سكان القصر العتيق من هذه العملية وهذا من خلال توثيق الملكيات العقارية المتواجدة بداخل القصر والحصول على شهادات الحيازة التي تثبت السند القانوني للملكية والتي تسمح حينئذ الاستفادة من كل الامتيازات التي تمنحها البلدية للقصر سواء في إطار منح الإعانات أو إعادة الترميم السكنات المهدمة من جديد.

[1] **Abdelouahab ben boudiaf- op،cit p73.**

3-التهيئة العمرانية :

في إطار المخطط الوطني للتهيئة المستدامة للإقليم، وكذا المخططات التوجيهية القطاعية فإن القصر العتيق استفاد من هذه المخططات البلدية للتهيئة العمرانية، وهذا من خلال قيام المصالح التقنية للبلدية بإنجاز وإعداد الدراسات والبرامج الخاصة بالقصر العتيق سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد ونذكر بعضها على النحو التالي :

1-هدم البنايات الآلية للانهيار وإعادة بنائها.

2-إعادة تهيئة جديدة لشبكة التصريف الصحي والمياه الصالحة للشرب.

3-إدخال أحجار التثبيت إلى جميع شوارع القصر وأزقته.

4-إعادة تهيئة واجهة السور المحاط بالقصر العتيق.

5-إعادة تدعيم شبكة الإنارة العمومية بداخل القصر.

6-تدعيم فرق النظافة العمومية بالوسائل المادية والبشرية بداخل القصر.

7-ترميم الزوايا والمساجد والكتاتيب بداخل القصر مع المحافظة على نمطها العمراني.

خلاصة الفصل:

تعد البلدية الإدارة والمرفق العام والقاعدة الأساسية للمجتمع باعتبارها هي المسؤول الأول قانونا على عملية التنمية المحلية للمجتمعات ،وهذا على المستوى الإقليمي فالبلدية هي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني مرت بمراحل مختلفة منذ إنشائها من طرف المستعمر إلى يوم الناس هذا، ومن أهداف البلدية هو إحداث وتفعيل التنمية المحلية ، انطلاقا من الأدوار المنوطة بها وهذا في حدود الوسائل المتاحة (وسائل مادية، ومالية، وبشرية، ....) .

فعملية التنمية المحلية ليست بالأمر السهل والهين بل تحتاج إلى طاقم إداري مؤهل يعي الدور الذي سوف يؤديه على أكمل، ووجه والمسؤوليات المحددة عليه حسب الهيكل التنظيمي، وعليه يجب الحرص كل الحرص على القيام بعملية التنمية المحلية عن طريق إجراء دراسات استطلاعية للميدان ،والقيام بتحديد مخطط محكم وتنفيذه على أرض الواقع بإحكام .

مثما رأينا مما تقدم سابقا أن التنمية المحلية ببلدية ورقلة وخاصة بالقصر العتيق تبقى رهينة تسيير المجلس الشعبي البلدي المنتخب ،والذي يقوم بتوجيه التنمية المحلية حسب أيديولوجيات وقناعات أخرى ، ورغم الجهود المبذولة فإن القصر يعاني قصورا واضحا وتهميشا ضمن بعض الأطراف، ولهذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع التنمية المحلية بالقصر العتيق بورقلة.

الفصل السابع

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد :

أولا: مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزماني

3- المجال البشري

ثانيا : المنهج المستخدم

1- المنهج الوصفي

2- المنهج التاريخي

ثالثا: عينة الدراسة

1- اختيار العينة

2- أسلوب المسح بالعينة

رابعا: أدوات الدراسة

1- الملاحظة

2- المقابلة

3- أسلوب تحليل المحتوى

4- السجلات والوثائق الإدارية

تمهيد:

بعد الانتهاء من عرض المعرفة السوسيولوجية وإشكالية الدراسة والجانب النظري، والذي كان يتمحور حول معرفة الثقافة والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها في المجتمع وأخرى متعلقة بالتغير الاجتماعي وأيضا معرفة واقع التنمية المحلية بالقصر العتيق في ظل التغيرات وخاصة منها التغيرات الثقافية، كما تطرقنا لبعض الدراسات السابقة حول الموضوع، أي محاولة ربط الجانب النظري بالجانب الميداني من أجل إعطاء تصور لمعالجة الموضوع وتحديد معامله والجوانب التي تؤثر على التنمية المحلية والتي تمثل **إشكالية الدراسة**.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تطبيق الإجراءات المنهجية من خلال تحديد مجالات الدراسة ، والمنهج ، والعينة ثم الأدوات المستخدمة لجمع البيانات مثل الملاحظة، والمقابلة.

1)- مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني:

ثم تحديد مكان الدراسة الميدانية بمدينة ورقلة، بلدية ورقلة وبالضبط بالقصر العتيق ونظرا لطبيعة الموضوع الذي يرتكز على التغيرات الثقافية وأثرها على التنمية المحلية بالقصر العتيق فالعينة ستكون من الأسر والعائلات الساكنة به، ولهذا سنحاول أخذ كل جهات القصر بعين الاعتبار.

لمحة عن القصر العتيق:

القصر العتيق:

قبل الكلام على قصر ورقلة، ينبغي أن نوضح مفهوم القصر في القواميس الجامعة للمصادر التاريخية التي تناولت دلالاته ومعانيه، ضمن مناطق صحراوية في قراها ومدنها، حيث حسب (**روجي**) يغلب على قرى الصحراء ومدن الواحات اسم القصر، وهو لفظ شائع عند الصحراويين الذين يسمون أ سماء مدنهم بالقصور، وهذا التقليد مطابق في مدن الشمال في البلدان المغربية مثل الجزائر وتونس[1].

وأما عن القصر العتيق بورقلة يعتبر أحد القصور الصحراوية التراثية الضاربة في التاريخ وقد تزامن ظهوره مع عدة قصور أخرى على غرار قصر بني عباس من ولاية بشار وقصر قمار لولاية الوادي وقصر تميمون بولاية أدرار، وقصور غدامس بالتراب الليبي، كما يرجع بعض المؤرخين نشأته الأولى للفترة النوميدية ما بين القرن 7 و10 قبل الميلاد، كما توجد مراجع ترجع نشأته إلى القرون الوسطى الإسلامية، كما دلت الدراسات على وجود علاقات وروابط وثيقة في التعامل مع الفنيقيين والقرطاجيين، وهو ما تشير إليه بعض الآثار التي تمثل رمز الآلهة تانيت الهة قرطاجيين في أعلى المداخل وفي بعض البيوت بالقصر وقد أطلق عليها عدت تسميات منها (واحة السلاطين) أو (سلطنة الواحات) كما وصفها "ابن خلدون" ببوابة الصحراء مشيرا إلى أن أصل التسمية يعود إلى قبائل بني وركلان أو ورقلان أو ورجلان الزناتية البربارية الذين قدموا إلى المنطقة.([2])

قصر ورقلة العتيق هو ما كان مؤهلا بمجموعة كبيرة من السكنات موحدة الشكل واللون، محاطة بسور مرتفع له سبعة أبواب (باب رابعة- باب الربيع-باب البستان-باب أحميد-باب السلطان-باب باعمر-باب عزي) كما يوجد بداخله تجمع سكاني كبير موزع بين ثلاثة أحياء سكنية أو ما يسمى بالعروش —عرش بني براهيم —عرش بن سيسين- عرش بن واقين.

([1]):على حسين الصغير- **المرجع نفسه** -ص 96.

([2])شواش عبد القادر، بوسماحة أحمد، **المخالفات العمرانية التحولات الاجتماعية أية علاقة**- مجلة العلومالجتماعية، جامعة ورقة العدد، ص150.

كما نجد داخل القصر العتيق العديد من المساجد ودور التعليم الديني، والزوايا الفقهية التي تمارس نشاطها التوجيهي والتعلمي بصفة عادية إلى يومنا هذا.

ويلاحظ أن النسيج المعماري للقصر مثل كتلة موحدة متجانسة ، تربط بين أجزائها شبكة ممرات، تأخذ شكل الشرايين، التي تغذي خلايا الجسد بالحياة.[1]

كما يحاط بالقصر العتيق البساتين، وجنات نخيل، ومحلات تجارية وحرفية توفر احتياجات العائلات القصرية وتحافظ في الوقت نفسه على الحرف والأنشطة التقليدية من الاندثار وهذا من خلال التجمع في سوق معروف (بسوق الحجر) الذي يتوفر على العديد من المحلات التي تنشط في مجال الحرفة التقليدية من النسيج ونظرا لأهمية القصر والخوف من تدهور حالته نتيجة التغيرات التييتعرض لها، فإنه قد تم اعتماده كمعلم أثرى وطني ومكسبا ثقافيا له يوم في السنة يحتفل فيه يسمى بعيد القصر بتاريخ 15إلى18ماي من كل سنة .

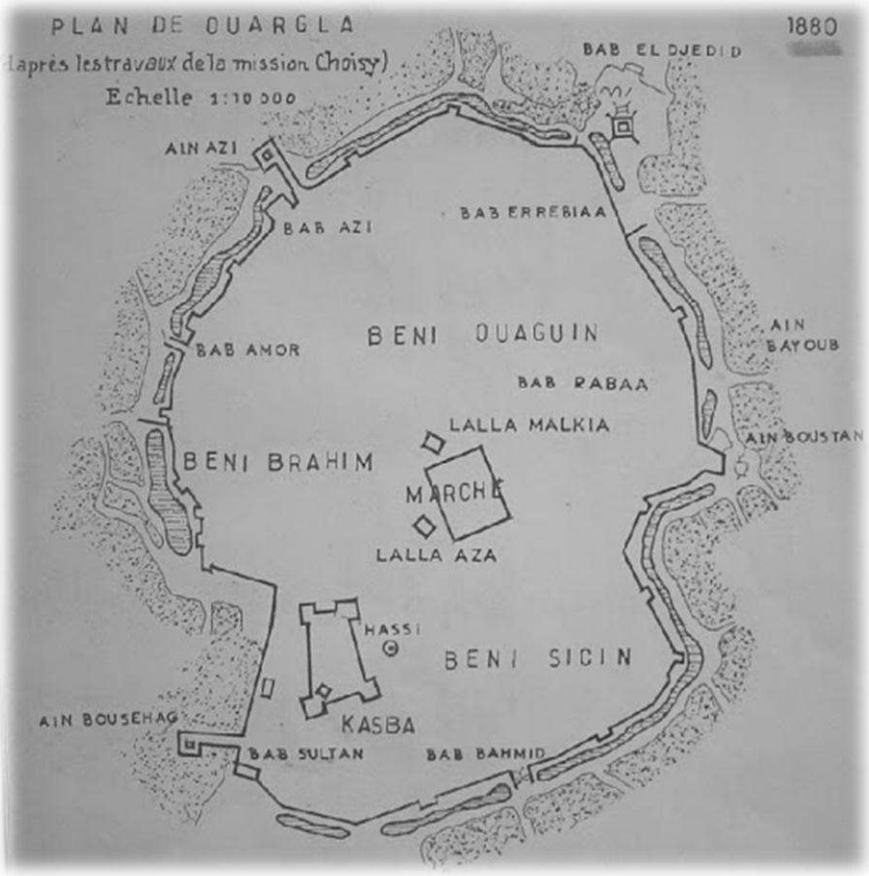

شكل رقم07: خريطة القصر العتيق بورقلة

([1]) على حسن الصغير، **المرجع نفسه، ص101**.

تصنيف القصر العتيق ضمن المعالم التاريخية والأثرية الوطنية:

يعد القصر العتيق أحد المعالم الأثرية والحصون المنيعة للقصبة العريقة والتي في الأصل مسكن لسلاطين ورقلة، ثم أصبحت ثكنة عسكرية بعد تدميرها عام 1882، وبها نجد القصر محاط بخندق سد عام 1972 لعدم ضمان سلامته وكذلك يحيط به حصن سميك بني بالجبس وأحجار الطوب الضخمة تتخلله فوهات للرمي ورصد العدو ويصل سمكه في بعض الأماكن إلى متر واحد وبه سبعة (7) أبواب ولكل باب حارس.

-أما عن الناحية العمرانية فيعتبر مخطط القصر أصليا (أي لا يوجد له شبيه) وهذا حسب الدراسات والشهادات من طرف الاختصاصيين في الميدان فهو ليس بالمخطط الدائري RADIOCONCENTRIQUE المركزي ولا بالمخطط المستطيل LEDAMIER، لكن له خصوصياته التى تستجيب لمجمل العوامل الجغرافية والمناخية والاجتماعية والتاريخية ومعمارية فالكل يشكل كتلة متجانسة متراصة، تخضع لقوانين معمارية محضة مستخلصة من التجارب التطبيقية للسكان والتي بدورها تحترم العرف، وكل قوانين الاجتماع من الحرمة والحشمة وحق الامتلاك وحق الاستفادة من العوامل الطبيعية كالشمش والضوء والتهوئة وحق التصرف في العقار بما يوافق شرع وقانون الجماعة المعمول به.

ومن خلال بعض هذه المعالم للقصر العتيق والثري بغيرها من المعالم والآثار المختلفة والتي تعرف اهتمام من بعض الجمعيات الفاعلة في الساحة مثل جمعية القصر للثقافة والإصلاح بورقلة وهذا محليا، أما دوليا فيعرف القصر العتيق([1]) اهتمام من منظمات دولية مثل منظمة اليونسكو حيث شهد القصر مؤخرا يوم الخميس الموافق لـ 24 أكتوبر 2019 زيارة وفد الاتحاد الأوروبي إلى مدينة ورقلة حيث وقف الوفد المشكل من تسعة (9) أفراد من مختلف سفارات دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر على واقع القصر العتيق من خلال جولة ميدانية لمختلف أرجائه كما وقف الوفد علي:

مشروعي تكوين الشباب في البناء التقليدي وصناعة مواد البناء المحلية وكذا تكوين شباب في حرفة التراث والتأثيث ضمن برنامج أفاق لمحاربة التسرب المدرسي وفق الاتفاقية المبرمة مع جمعية صحة سيدي الهواري بوهران ومركز التكوين المهني عين البيضاء ورقلة.

([1]) ملف تصنيف قصر ورقلة ضمن المعالم التاريخية والأثرية الوطنية مقدم للجنة الوطنية لتصنيف المعالم الأثرية بوزارة الثقافة الجزائر الثلاثاء 1996/03/05.

وزار الوفد كذلك المعالم الأثرية والتاريخية كالمسجد المالكي والإباضي وكذلك منزل المتحف التقليدي لصاحبه بابا حني صالح وزيارة مقر الجمعية حيث كانت له جلسة عمل مع أعضاء الجمعية.[1]

المجال الزماني للدراسة:

بعد انعقاد الاجتماع الأول مع فريق البحث بجامعة ورقلة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، بتاريخ نوفمبر 2017 والذي تم فيه تحديد موضوع الدراسة والمشرف، وبما أن الفترة الزمنية في سيرورة دائمة فقد تم تحديد المجال الزمني لدراستنا عبر الفترات الزمنية تبدأ من يوم الموافقة المبدئية على عنوان الموضوع والبدأ في الدراسة النظرية والنزول إلى الميدان ، وعليه فإن الفترة الزمنية التي تم استغراقها في الدراسة تتوزع عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة تم القيام بالتأكيد على الإبقاء على الموضوع المختار مع فريق البحث والمشرف، وفي بداية شهر ديسمبر 2017 تم الشروع في إجراء زيارات المكاتب المختلفة سواء العمومية أو الخاصة من أجل جمع ما توفر من المراجع والمصادر حول موضوع الدراسة وهذا للقيام بالقراءات والأدبيات الأولية لتجميع ما أمكن من المادة العلمية، وتليها بعد ذلك إجراء الدراسة الاستطلاعية لميدان الدراسة والتعرف أكثر على القصر العتيق والمشاريع التنموية المستفاد منها .

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة قمنا بالبدء في القسم النظري، وهذا من خلال صياغة الإشكالية الأولية تم تعديلها مرة أخرى تحت إشراف المشرف بتاريخ مارس 2018 ثم تليها تحديد خطة أولية البحث مع تحديد المفاهيم والدراسات السابقة.

المرحلة الثالثة:

في نهاية شهر مارس 2018 قمنا بعض الزيارات إلى الجماعات المحلية المسؤولة على التنمية المحلية بولاية ورقلة وعلى رأسها الولاية والبلدية وهذا من أجل معرفة أهم المشاريع التنموية التي يستفيد منها القصر العتيق وما هي الجهات المسؤولة عن ذلك؟

المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة التي تبدأ بتاريخ أفريل 2018 أين تم تحديد الجهة المسؤولة عن التنمية بالقصر والمتمثلة في البلدية، حيث تم الشروع بإجراء مقابلات مع المسؤولين بالبلدية من أجل توجيهنا إلى المصلحة المختصة بالتنمية

([1])جمعية القصر للثقافة والإصلاح ورقلة، يوم 2019/12/21 ساعة 21:09 https//m.facebook.com

المحلية أن وهي مكتب مصالح تنقنية بالبلدية. من أجل الاستفسار والحصول على المعلومات والسجلات والبيانات الإدارية والتي سمحت لنا في الوقت نفسه أخذ فكرة تصورية على نوع الأسئلة التي سوف تكون ضمن محاور الاستمارة والمقابلة .

المرحلة الخامسة:

في شهر ديسمبر 2018 بدأنا في بناء أسئلة استمارة المقابلة حول موضوع الدراسة من خلال القراءات المتنوعة عن موضوع والحوارات المستمرة التي كانت مع المسؤولين عن التنمية المحلية أعضاء المجلس الشعبي بالبلدية، المجتمع المدني و المواطنين ، والشيء نفسه بالنسبة لبناء أسئلة المقابلة وهذا دائما مع مراعاة آراء المشرف وتوجهاته.

المرحلة السادسة:

تم في هذه المرحلة عرض أسئلة الاستمارة ودليل المقابلة على بعض الأساتذة قصد التحكم وإبداء التوجيهات اللازمة حوله، وعند القيام بتعديلات اللازمة على أسئلة الاستمارة ودليل المقابلة تم النزول إلى الميدان.

المجال البشري:

ويتمثل مجتمع البحث الذي سيجري عليه الدراسة مجموعة من أسر سكان القصر العتيق بولاية ورقلة حيث يتواجد أزيد من 8215 من سكان القصر العتيق، حسب الجدول رقم : 01 ادناه:

الجدول رقم (01) يمثل عدد السكان القصر والموزعين ذكور وإناث حسب نتائج الإحصاء العام للسنة 2008.

ولاية ورقلة بلدية ورقلة	ذكور	إناث	مجموع السكان
30	488	524	1012
30	492	544	1036
30	395	4355	0830
30	419	430	849
30	414	475	889
30	358	386	744
30	369	387	756
30	383	442	825
المجموع	3318	3623	6941

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء فرع ورقلة

الجدول رقم (02) يمثل عدد أسر القصر بلدية ورقلة حسب المقطاعات

ولاية ورقلة	مقاطعة	م مشغول	مج السكان	السكان	الأسر	عدد الأسر المأخوذة بنسبة 10%
30	138	166	286	1024	173	17
30	139	184	236	1169	190	19
30	140	121	194	904	128	12
30	141	124	210	877	131	13
30	142	135	207	902	144	14
30	143	135	285	725	136	13
30	144	150	266	869	151	15
30	145	180	376	844	185	18
المجموع	/	1195	2060	7314	1238	121

المقاطعة جزء من إقليم البلدية ذات حجم مناسب حيث يستطيع العداد إحصاءها في مدة 15 يوم وحجم القطاعية بين 900-1200 شخص بمعدل 1050 فرد.

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء فرع ورقلة.

ثانيا– المنهج المستخدم:

إن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا ينطلق من فراغ أثناء البحث بل نتيجة وجود حالة غير طبيعية في الواقع، تستدعي التدخل من أجل رصد هذه الحالة أو المشكلة التي تسير في اتجاه معاكس والباحث لكي يلجأ إلى أعماق المشكلة أو الظاهرة المدروسة يستعمل لهذا الغرض منهجا معينا للدراسة أو كثر، الذي يساعده من أجل الوصول إلى نتائج وتفسيرات عن حقيقة المشكلة ومنه فإن موضوع الدراسة وأهدافه هو الذي يفرض على الباحث الطريقة والمنهج الذي يسلكه في معالجة الإشكالية على أرض الواقع .

وبما أن موضوع دراستنا يسعى إلى إلقاء الضوء على التغيرات السوسيو ثقافية وآثارها على التنمية المحلية للقصر العتيق لولاية ورقلة بلدية ورقلة ودراسة كذلك أراء الفاعلين في مجال التنمية المحلية سواء حكومية أو غير حكومية.

ومن خلال القراءات الأولية والدراسات السابقة حول الموضوع نجد بأن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي.

المنهج الوصفي:

«والذي هو طريقة علمية منظمة لوصف وتعليل وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية، توظف في السياسات الاجتماعية لهدف إصلاح مختلف الأوضاع المجتمعية» .[1]

ويعرف (أنه هو الذي يركز على وصف ظاهرة معينة موجودة في الموقف الراهن ، ثم القيام بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها).[2]

تعريف "كشرود"(1994) بأنه يعني توضيح واقع الأحداث والأشياء ولا يتوقف توضيح أو وصف الواقع على تقرير حقائقه الحاضرة كما هي بل يتناولها بالتحليل والتفسير بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو تحديثه أو استكماله أو استحداث معرفة جديدة.[3]

يعدّ المنهج الوصفي الأكثر استخداما وقابلية لدراسة المشكلات والظواهر والأحداث ذات العلاقة بالإنسان وآرائه ومواقفه ووجهات نظره، ويعتمد المنهج الوصفي على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا، يعبر عنها تعبيرا كميا أو كيفيا، وهذا عن طريق استخدام أدوات وتقنيات ملائمة، ويقوم هذا النوع من المناهج على وصف

(1) رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة، الجزائر،2007،ص87.

(2)جودت عزت عضوي، **أساليب البحث العلمي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص33.

3)عمار الطيب كشرود، **البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**، ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط2007،1، ص228.

الدراسات المدروسة وارتباطاتها المباشرة بقضايا موضوعات الظاهرة والظروف والمشكلات المتعلقة بها انطلاقا من الواقع الإمبريقي وهذا من أجل الوصول إلى بيانات وصفية حول التغيرات الثقافية وآثارها على التنمية المحلية أين سنحاول تتبع هذا التغيير الذي يحدث وكيف يمكنه أن يؤثر على توجيه المخططات التنموية على المستوى المحلي وخاصة المتعلقة بالقصر العتيق.

وقد انتهجنا في هذه الدراسة الوصفية الأسلوب الإحصائي من خلال تكميم البيانات على شكل أرقام ونسب تعبر على الظاهرة المدروسة ومحاولة قراءتها من خلال استعمال أسلوب التحليل السوسيولوجي الذي يعطي تفسيرات للدلالات الارتباطية الموجودة .

ج–المنهج التاريخي:

بما أن موضوع الدراسة حول التغير فهي دراسة تبعية عبر الزمن للأحداث والعلاقات (والموافق) فإلى جانب المنهج الوصفي نعتمد على المنهج التاريخي والذي هو طريقة في البحث و فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل في ضوء خبرات الماضي وأحداثه، ومعرفة الظروف والأساليب والملابسات والخبرات والمواقف التي مر بها الإنسان منذ بداية حياته».[1]

يعرف المنهج التاريخي بأنه:« يركز على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ويستخدم كذلك في دراسة الضاهرة من خلال دراسة ظواهر وأحداث، وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية ».[2]

ويعرف كذلك بأنه:« عملية استقصاء لمختلف جوانب الظاهرة الاجتماعية في الماضي، ويتم تناول ذلك بالدراسة والتحليل لاكتشاف القوانين التي تتحكم بالظاهرة بغية التنبؤ ببعض تأثيراتها في المستقبل[3]»

وعليه يعتبر المنهج التاريخي الطريقة الأقرب للوصول إلى الحقيقة وهذا من خلال فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل من خلال استقراء الماضي بالتحليل العلمي من أجل معرفة الأسباب والتغيرات والتطورات والحقائق المتعلقة بمشكلات الإنسان والقوة في البناء الاجتماعي التي شكلت حاضر الإنسان ويمكننا المنهج التاريخي في حقيقة الأمر من تتبع الآثار المتسببة في التغيرات الثقافية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع ومحاولة معرفة ما هي العلاقات

(1)رشيد زواتي، **المرجع نفسه**، ص108.

2)ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي(نظرية والتطبيق)**، دار صفاء للنشر والتوزيع ط1، عمان الأردن، 2000، ص37.

3)محمود عبد الحليم منسي، **مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية**، دط، دار المعرفة الجامعية القاهرة،مصر، 2000، ص239.

والعوامل المتحكمة في هذا التغير وذلك من خلال تحديد مظاهر التنمية المحلية عبر المراحل المختلفة واستنتاج النظريات الاجتماعية في هذا المجال.

ثالثا– عينة الدراسة:

في دراستنا الاجتماعية يصعب على الباحث أن يدرس المجتمع كله وهذا راجع لعدة اعتبارات منها على السبيل المثال كبر حجم عدد أفراد المجتمع وكذلك الوقت المخصص للبحث غير كافٍ... إلخ

ومجتمع الدراسة قد يكون عبارة عن أفراد أو أحداث أو أشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث وهم من تمسهم الظاهرة محل الدراسة، وهذا يعني أنه في دراستنا الميدانية للمشكلة نأخذ جزء من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع المدروس على أن يكون مجتمع البحث ممثلا ومتجانسا، وهذا من حيث الخصائص المشتركة والتي تسمح تعميم النتائج في نهاية الدراسة على المجتمع الكلي، وهذا الجزء الذي نأخذ من الكل يسمى بالعينة والي تعني بأنها هي المجموعة الجزئية التي يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها وهي تكون ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة الكلي، إذن هذه العينة تتوزع فيها خصائص المجتمع بنفس النسب الواردة في المجتمع، ومنتقاة من حيث أنه يتم انتقائها من مجتمع الدراسة وفق إجراءات وأساليب محددة.[1]

وتعرف العينة كذلك بأنها :" عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي[2].

1–اختيار العينة:

ونظرا لصعوبة دراسة جميع أفراد المجتمع كله يلجأ الباحث إلى اختيار نوع العينة التي سوف يستخدمها في الدراسة، وهذا الاختيار في حقيقة الأمر يسمى بالمعاينة " مجموعة العمليات تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة".[3]

وبما أن موضوع دراستنا حول التغيرات السوسيوثقافية وأثرها على التنمية المحلية بالقصر العتيق، والباحث جزء من أفراد المجتمع المدروس ارتأينا اختيار "العينة الطبقية الاحتمالية، وهذا بناءً على أهداف الدراسة والإمكانيات المتوفرة من حيث الموارد المالية والوقت ... الخ.

(1) بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلالي: **أسس البحث العلمي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص128.
(2)محمود عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، ط2، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان الأردن، 1999،ص98.
(3)سعيد سبعون، حفصة جرايدي، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**،دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012،ص.

تعتبر العينة الطبقية ناجحة في مثل هذه الدراسات وخاصة إذا كان مجتمع البحث ممثلا ومتجانسا يخدم أغراض وأهداف البحث وتعرف العينة الطبقية الاحتمالية التي تنطلق من فكرة أن هناك خاصية أو عدة خصائص تميز عناصر مجتمع البحث والتي لابد من أخدها بعين الاعتبار قبل الانتقاء ,يسمح هذا الإجراء بإنشاء مجموعات صغيرة أو طبقات يكون لها بعض الانسجام لأننا نعتقد أن العناصر المكونة لكل طبقة لها التشابه وأن لكل منها ميزة في تميزه عن باقي المجموعات الأخرى[1].

وبما أن الباحث جزء من العينة وله إلمام بالأفراد التي تفيده في الدراسة أضحى منهجيا اتباع العينة القصدية غير الاحتمالية وهي :" تلك التي يقوم الباحث فيها بانتقاء مفردات عينته من بين مفردات مجتمع الدارسة بالشكل الذي يشعر أنه يساعد في تحقيق أهداف دراسته بصورة أفضل.[2]

وعليه تمثلت العينة المنتقاة في البحث على الأسرة القديمة بالقصر والتي تعيش فيه منذ القدم؛ أبا عن جد، إضافة إلى بعض الشروط الأخرى مثل أن هذه الأسرة معروفة وعريقة بداخل القصر وعايشت جميع التحولات التي عرفها القصر العتيق.وفي الأخير شملت عينة الدراسة على 22 أسرة.

رابعا –أدوات الدراسة:

بعد تحديد منهج الدراسة يستلزم على الباحث اختيار الأدوات المناسبة والتي هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق والتقنيات التي يلجأ إليها الباحث عند النزول إلى الميدان العلمي، وهذا قصد جمع المعلومات والبيانات، إلا أن الأدوات متنوعة ومتعددة، ولهذا نشير إلى أن تحديد الموضوع والمنهج المستخدم هما اللذان يوجهان الباحث نحو الأداة المناسبة إذ إن المنهج يمثل الجانب النظري أما التقنية تمثل الجانب الامبريقي للبحث فلا يتصور منهج بدون تقنية ولا تقنية بدون منهج.

أما فيما يتعلق بدراستنا ولجمع البيانات اللازمة عنها، فإننا لجأنا إلى استخدام التقنيات التالية:

1–الملاحظة:

يلاحظ أنه إذا كانت المقابلات والاستبيانات تشترط الاستجابات من الناس، إلا أنه من الممكن جمع البيانات دون طرح أي أسئلة على المبحوث وذلك من خلال مراقبة سلوكهم ولا سيما أن هناك بعض الظواهر والموضوعات لا يتمكن الباحث من دراستها عن طريق الأدوات الأخرى مثل دراسة التقاليد والعادات والأعراف ... إلخ، ومنها يتم اللجوء إلى أسلوب الملاحظة.

([1]) موريس أنجرس ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار القصبة و النشر الجزائر، 2004، ص304.

([2])عبد المعطي،محمد غسان، **التصورات المنهجية وعملية البحث العلمي**، دار وائل للنشر والتوزيع، دط، عمان الأردن ، 2002، ص154.

وعليه تعتبر الملاحظة من بين أهم الأدوات الرئيسية التي تعتبر مصدرا أساسيا للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وتعتمد على حواس الباحث وقدرته الفائقة على ترجمة ما تلاحظه، وتلمسه إلى عبارات ذات معانٍ ودلالات".[1]

وباعتبار الملاحظة من الأدوات الهامة في جمع البيانات في الدراسة الوصفية فقد تم الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة. وهذا لأن الباحث عضو من المجتمع المدروس، نظرا لأنه من الأسرة الساكنة بالقصر العتيق.

والملاحظة بالمشاركة هو أن الباحث يعيش الحدث نفسه ويكون عضو في الجماعة.[2]

ومن خلال دراستنا قمنا، عن طريق أداة الملاحظة بالمشاركة بمشاهداة بعض السمات والخصائص التي تميز المجال المدروس، وهذا بالوقوف على العناصر التي تميز ثقافة القصر العتيق، من حيث العادات والتقاليد والأعراف وما طرأ عليها من المؤشرات والتغيرات المختلفة وكذلك مراقبة التصرفات وسلوكات الأفراد أثناء المقابلات والدردشة حول مظاهر التنمية المحلية بالقصر في ظل التغيرات السوسيوثقافية، إضافة إلى حضور المناسبات التي تحدث داخل المجتمع مثل الأعراس الجماعية، والمراحل التي تمر بها ومشاهدة التغير الواقع فيها، أيضا اقتراح وزيارات المعارض والمحاضرات التي تنظمها بعض الجمعيات الفاعلة بداخل القصر.

2- المقابلة:

تعدّ المقابلة من أهم الأدوات المنهجية في البحوث الاجتماعية وهذا بالنظر لما توفره من معلومات وبيانات حول الموضوع الذي هو بصدد الدراسة، فهي تعرف على أنها " تفاعلي نقطتي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية"[3].

وما يميز المقابلة هو كونها بالأساس مسعى كلامي بين شخصين الباحث والمبحوث، أين الباحث يدخل في تفاعل مع المقابل له الذي يجب على الأسئلة الوجه له من طرف المسؤول على المقابلة.

ويمكن أن نعرفها كذلك :" بأنها عملية تقصي علمي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من أجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث".[4]

([1])فضيل دليو وآخرون، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية(سلسلة العلوم الاجتماعية)** منشورات جامعية منتوري قسنطينة دار البحث، 1999، ص189.

([2])محمد عبد الفتاح الصيرفي، **البحث العلمي**،ط3، دار وائل للنشر ،عمان الأردن، ص184.

([3]) رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة،2008، ص212.

([4]) سعيدسبعون،حفصة جرادي، **المرجع السابق ذكره** ،ص189 .

وعليه فالمقابلة وسيلة شفوية أي تقرير لفظي يتم بطريقة موجهة من طرف الباحث يتم من خلالها طرح أسئلة على المبحوثين سواء أفراد أو جماعات وهذا حسب نوع المقابلة المستعملة وفي دراستنا هذه استخدمنا تقنية المقابلة لأنها الأنسب للموضوع وهذا بحكم أن الباحث عضو من مجتمع البحث الأصلي زد على ذلك أنه من يوم الموافقة على الموضوع قمنا بجولة استطلاعية سمحت الفرصة من خلالها الالتقاء مع بعض أفراد العينة والحصول على بعض المعلومات تساعدنا في تحديد المعالم والمحاور الأساسية لدليل المقابلة ، فللمقابلة أنواع كثيرة وتصنيفات متعددة سواء من حيث الشكل أو الموضوع أو المجال.

أما بخصوص دراستنا هاته اعتمدنا على المقابلة المقننة حيث وضعنا استمارة تحتوي على أسئلة محددة تعبر عن سلسلة المحاور الخاصة بالمضوع التي لها علاقة مباشرة مع السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية وعن دليل المقابلة والتي جاءت أسئلة مصممة على شكل مجموعة من الأسئلة المقننة والأخرى مفتوحة وهذا حسب المحاور المقترحة أين تم إعداد دليل يتكون من 31 سؤالا والذي عرضناه على المشرف أين قام بتصحيحه أولا وأبدى فيه ملاحظاته ثم توجيهه إلى عرض دليل المقابلة على بعض الخبراء في ميدان العلوم الاجتماعية من أجل التحكيم و تسعة من مختلف الجامعات الجزائرية.

وبناء على توجيهاتهم ونصائحهم أعدنا تعديل بعض الأسئلة وهذا عن طريق حذف البعض وإضافة أسئلة جديدة بمشاورة المشرف إلى أن تمت صياغته صياغة جديدة ونهائية حيث أصبح يحتوي على 31 سؤالا موزع على حسب المحاور التالية :

- محور الأول : البيانات الشخصية .
- لمحور الثاني : انعكاس المستوى الثقافي والتعليمي على التنمية المحلية.
- المحور الثالث : التحولات العمرانية والتنمية المحلية.
- المحور الرابع : الثقافة الجمعوية داخل القصر والتنمية المحلية.

وبعدها تم النزول إلى الميدان وقمنا بإجراء المقابلات مع أفراد العينة

3- أسلوب تحليل المحتوى:

يشكل أسلوب تحليل المحتوى أحد أساليب البحث العلمي الذي بدأ استخدامه بكثافة وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا منذ ظهوره في منتصف الثلاثينيات على يد "جري" gray "ولري" leary وبمرور الوقت أصبح لهذا الأسلوب معايير وتقنيات للقياس والتي تهدف إلى معالجة البيانات سواء الكمية أو الكيفية.

ويعرف "جري" أن تحليل المحتوى مضمون أشياء، مثل الكتب والوثائق والأعمال الفنية من موسيقى ورسم وصور وغيرها، أما "يبرلسون" فيعرف تحليل المحتوى هو أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي لمضمون الظاهرة لمادة من مواد الاتصال[1].

ويعرف كذلك بأنه تقنية لتحليل المعطيات تتسم بالموضوعية كمحاولة منهجية ظهرت ضد التحليل الأدبي القديم والتي كانت تتسم بالذاتية لأنها كانت تخضع لذكاء وحدس الباحث لا غير لتفسير المحتوى قيد التحليل[2].

إن تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق تقنية المقابلة يختلف عنه أسلوب الاستمارة لأن هذه الأخيرة يعني الاستمارة تكون أسئلتها مغلقة أواختيارية ولأننا نعرف مسبقا اتجاهات الإجابة أما ما يتعلق بتقنية المقابلة أو الأسئلة المفتوحة فإننا لا نعرف اتجاه الإجابة .

وعليه فإن تقنية المقابلة تلجأ إلى تحليل المحتوى عندما نريد تحليل البيانات التي تم جمعها باستعمال دليل المقابلة حيث تعتمد أساسا على عملية الترميز والتي تمر كمرحلة أولى على التفيئة أو صياغة الفئات وهذا حسب نص المقابلة على أساس أسئلة البحث وأهدافه وبالاعتماد على ما وضعه "ترلسون" تحليل فئات الشكل (كيف قيل) والمضمون (ماذا قيل).

وفئة تحليل المحتوى تندرج ضمنها ستة فئات فئة الموضوع أو المادة المعالجة، وفئة الاتجاه، وفئة القيم وفئة الوسائل، وفئة الهدف، وفئة المرجع، ومن خلال إجابة المبحوثين نلاحظ أن الفئة الملائمة هي فئة الاتجاه لأنها تعطي موقف العينة من التعبيرات السوسيوثقافية ومنه فإن وحدة التقطيع المناسبة هي الاتجاه التي على أساسها حددت وحدات التحليل التي تكون على شكل دلالات إحصائية تسمح بالحساب أوالعد والتحليل السوسيولوجي للظاهرة الاجتماعية المدروسة .

كما عمدنا في تسهيل عملية التفريغ عن طريق استعمال برنامج (SPSS) لنحصل على معطيات إحصائية دقيقة في جداول وأشكال تساعد في عملية التحليل الإحصائي السوسيولوجي للنتائج المتحصل عليها.

4- السجلات والوثائق الإدارية :

تعدّ السجلات والوثائق الإدارية من بين أهم المصادر الثانوية المساعدة في جمع المعلومات والبيانات ، ويرجع إليها الباحث بحكم طبيعة الموضوع والذي يتطلب بعض الوثائق الإدارية،وفي دراستنا هذه اعتمدنا على بعض القوانين وخاصة ما تعلق منها بقانون البلدية ،والذي يحدد مهام البلدية ،من حيث التنمية المحلية

[1] جمال معتوق ، **المرجع نفسه**، ص 105 .

[2] لمياء مرتاض نفوسي ، **تحليل المحتوى في العلوم الإنساسية** ، ط01 ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ص 95.

وشروطها كما اعتمدنا كذلك على ملف تصنيف قصر ورقلة ضمن المعالم التاريخية والأثرية و الوطنية إضافة الى بعض الوثائق الإدارية التي تحصلنا عليها من المصالح التقنية للبلدية وخاصة ما تعلق منها بالتهيئة العمرانية بالقصر.

الفصل الثامن

الإطار الميداني للدراسة

تمهيد

أولا– عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية .

1– 2 عرض وتحليل و تفسير البيانات الشخصية.

1– 3 عرض وتحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الأول.

1– 4 عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الثاني.

1– 5 عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الثالث.

ثانيا– نتائج الدراسة الميدانية

2–1 النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية.

2–2 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول.

2–3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني.

2–4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث.

ثالثا–النتائج العامة للدراسة.

رابعا–الاقتراحات والتوصيات.

تمهيد:

إن الجهد المبذول في الفصول السابقة للدراسة ، في الجانب النظري والمنهجي ،تظهر قوته وفعاليته من خلال هذا الفصل ،والمعنون بالإطار الميداني للدراسة ،أين يعكس فيه الباحث جهدا عن طريق الربط بين ما هو ميداني ونظري ،مع محاولة القيام بعملية تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها من مقابلة المبحوثين .

ومن خلال هذا الفصل ،سنحاول القيام بعرض وتحليل معطيات المقابلات ، مع إعطاء تفسير وتحليل سوسيولوجي لها.

والاعتماد كذلك على الملاحظات بالمشاركة، وتقنية تحليل المحتوى والبرنامج الإحصائي (أس بي أس أس) الذي ساعدنا في إخراج المعطيات على شكل جداول بسيطة بنسب مئوية ودوائر بيانية ،كما قمنا في الأخير،بعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

أولا– عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية:

01-01:عرض وتحليل وتفسير بالبيانات الشخصية:

الجدول رقم (3): يوضح البيانات الشخصية المتعلقة بالجنس:

البيانات الشخصية	الإجابة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	18	82
	أنثى	4	18
	المجموع	22	100%

الشكل رقم:7

من خلال الجدول أعلاه، الذي يوضح بعض البيانات الشخصية لعينة البحث ،والمتمثلة في الجنس ،نلاحظ أن الطابع الذكوري هو الذي يغلب على عناصر العينة ،وهذا بنسبة 82%، بينما فئة الإناث فبلغت نسبتها 18% ،أي تم إجراء مقابلة الذكور أكثر من الإناث ،وهذا راجع إلى أن رب الأسرة هو الرجل ،والذي يمثل جميع أفراد الأسرة في كل المناسبات ،ومنها تواجد المستمر في شوارع القصر مقارنة بالمرأة التي لا تخرج من بيتها إلا للضرورة ،مثل الدراسة ،أو العمل ،أو قضاء بعض الشؤون الخاصة ،حيث حاولنا الإتصال بأكثر من واحدة لكن لم نحصل على القبول لإجراء المقابلة إلا من أربع إناث وهذا بعد جهد كبير في محاولة الإقناع بفكرة إجراء المقابلة ، حيث كانت هناك أسئلة من طرفهن حول موضوع البحث ،والغرض منه وهل فيه أسرار، وهذا ما يدل بأن بعض الإناث بداخل القصر مازالت تعيش الإنغلاق على نفسها وعدم الإنفتاح ، وخاصة في الجانب العلمي رغم التغيرات الحادثة .

الجدول رقم :(4) يمثل توزيع المبحوثين حسب السن:

البيانات الشخصية	التكرار	الإجابة	النسبة
السن	(20-40)	2	9
	(41-60)	12	54
	(61-80)	7	32
	(81-100)	1	05
	المجموع	22	100%

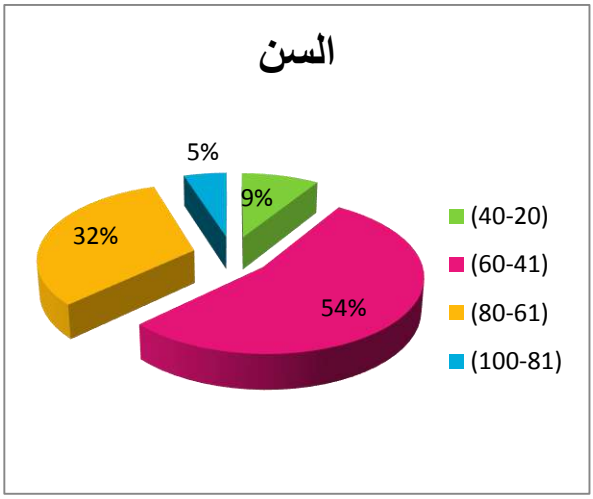

الشكل رقم:08

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون من حيث السن على أربع فئات، وتبدأ من سن 20 سنة إلى غاية 100 سنة ،والفئة الأكبر كانت بنسبة 54%، تنحصر بين [41-60] بالمقابل 32%، في فئة [61-80] بينما في فئة سن [20- 40] بنسبة 09% ،وفي الأخير نجد فئة [81- 100] بنسبة 05% ،وعليه يتبين من معطيات السن، أن أفراد العينة تنحصر في فئة [41 – 60] وهي تمثل فئة الشباب والكهول.

في حقيقة الأمر وفي نظرنا من الطبيعي أن نجد أغلب أفراد العينة كبارا ومتزوجين ،لأن رب الأسرة يكون في العادة في سن الأربعين فما فوق ،فهم متواجدون باستمرار داخل القصر ، من أجل تلبية حاجيات المنزل الخارجية .

ولهذا كان التواصل مع هذه الفئة سهل المنال مقارنة مع فئة السن [81 – 100] الذي كان على الباحث البحث عنهم وقصدهم إلى الأماكن الخاصة بهم مثل المنزل ،أو المسجد ،أو المقهى...الخ .

الجدول رقم: (5) يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية:

البيانات الشخصية	الإجابة	التكرار	النسبة
الحالة العائلية	متزوج	21	95
	غيرمتزوج	0	0
	مطلق	0	0
	أرملة	1	5
	المجموع	22	100%

الشكل رقم:09

من خلال الجدول أعلاه ، تبين بأن أفراد العينة كلهم متزوجون وهذا بنسبة 100 % ،نتيجة أن الدراسة الميدانية كانت على مجموعة من الأسر والذي كان من الطبيعي أن يكونوا جميعا متزوجين، حيث تم مقابلة 21، فردا متزوجا ولهم أسر بنسبة 95%، بما فيهم 3 نساء متزوجات ضمن المجموعة ، وتوجد امراة واحدة أرملة بنسبة 05 % ، أي متوفى عنها زوجها .

ومنه نستخلص أن العينة ،تمثل مجموعة البحث أحسن تمثيل والتي تكون لها نظرة عن التغيرات الاجتماعية والثقافية الحادثة داخل القصر سواء في الجانب المادي أو المعنوي للتغيير.

جدول رقم: (6) يمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة :

البيانات الشخصية	الإجابة	التكرار	النسبة
المهنة	متقاعد	9	40
	الأستاذ	2	9
	موظف	6	27
	ربة منزل	5	1
	فلاح	1	5
	تاجر	3	14
	المجموع	22	100%

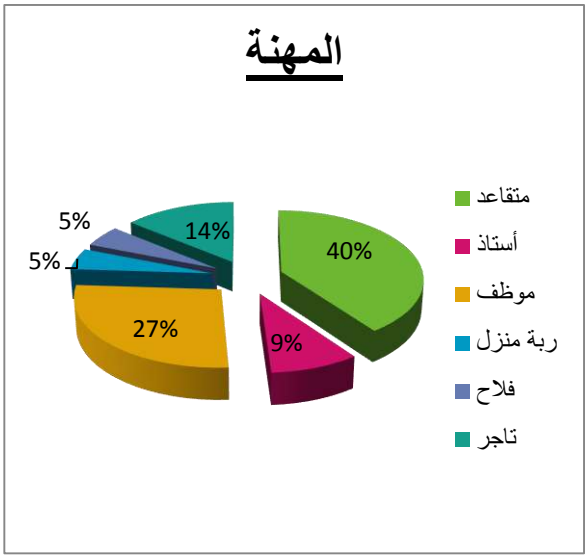

الشكل رقم:10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 40% ،من عينة البحث متقاعدون عن العمل، بينما 27 % منهم موظفين في القطاع العام أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين وظيفة أستاذ بنسبة 9%، ومهنة التاجر بنسبة 14% ،أما مهنة الفلاح وربة البيت فهما متساويان بنسبة 5% .

من الطبيعي أن يكون لرب الأسرة مهنة ،أو عمل يقوم به ،وهذا من أجل الحصول على الدخل، الذي يعول به نفسه وعائلته ويتكفف عن السؤال، وتلبية الحاجات الخاصة للمعيشة ،إلى جانب متطلباته الثقافية له ولأبنائه، مثل شراء كتب المطالعة ودفع مصاريف حقوق الأنترنت والتسجيل في دور الشباب والمكاتب والجمعيات الثقافية.

الجدول رقم :(7) يمثل توزيع المبحوثين حسب مدة الإقامة داخل القصر:

البيانات الشخصية	الإجابة	التكرار	النسبة
مدة الإقامة بداخل القصر	(20-40)	7	32
	(41-60)	10	45
	(61-80)	4	18
	(81-100)	1	5
	المجموع	22	100%

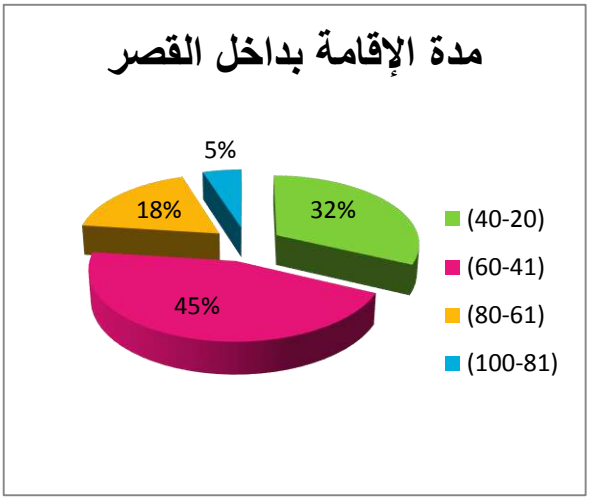

الشكل رقم:11

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مدة إقامة أفراد العينة داخل القصر متباينة، إذ إن أطول مدة تنحصر بين[41-60] بنسبة 45% ، ثم في المرتبة الثانية فئة [20-40] بنسبة 32%، وفي المرتبة الثالثة فئة [61-80] بنسبة 18%، وفي الأخير فئة [81- 100] بنسبة 05% .

وعليه يتبين أن أفراد العينة كلها تقيم بداخل القصر العتيق منذ أكثر من 20 سنة فما فوق والذي يعكس بأن أفراد العينة قد عايشوا جانبا من التغيرات خلال مدة الإقامة بداخل القصر، وخاصة ما تعلق منها بالجانب الثقافي والذي سيفيدنا في بحثنا.

1-2:عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الأول:

المحور الخاص: التغيرات الثقافية التعليمية و التعلمية وتأثيرها على التنمية المحلية.

الجدول رقم: (8) يوضح اهتمام المبحوثين بالعملية التعليمية والتعلمية داخل القصر:

فئة الاتجاه		العملية التعليمية والتعلمية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	21	95
2	لا	1	5
المجموع		**22**	**100%**

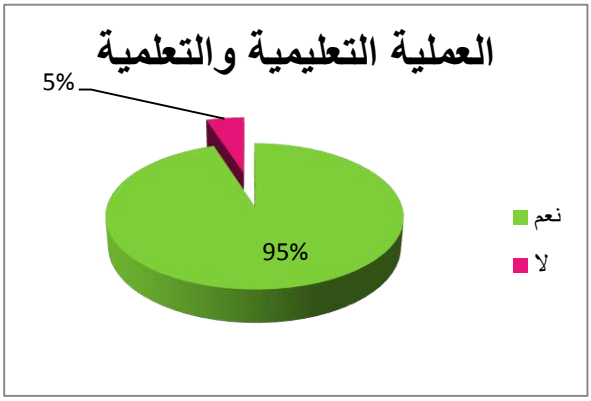

الشكل رقم:12

من خلال الجدول أعلاه رقم 8، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة صرحوا ب نعم أي باهتمام أسر القصر العتيق، بالعملية التعليمية والتعلمية ،وهذا بنسبة 95%، وهي نسبة كبيرة أما فرد واحد من العينة صرح بـ لا وهذا ما يقابله نسبة 5%، وهي نسبة ضعيفة لا تؤثر على مجريات البحث .

التفسير والتحليل السوسيولوجي :

من خلال البيانات ، نستنتج بأن أسر القصر تحرص على عملية التعليم ،وهذا من خلال تسجيل الأولاد بالمدارس، فمنذ الاستعمار قام المستعمر ببناء كنيسة داخل القصر ، تقوم بتعليم النساء وكانت أسر القصر تبعث بالبنات للتعليم العادي وتعلم الحرف مثل : الخياطة ، والنسيج ، والطرز...ألخ .

وبعد الاستقلال قامت الدولة ببناء مدارس محيطة بالقصر من كل الجوانب، خاصة المدارس الابتدائية، وكانت الأسر بالقصر تتنازل عن الغابات المحيطة بالقصر للسلطات من أجل بناء المدارس ، ليتوجه أولاد هذه الأخيرة للتعلم . وهذا إن دل على شيء ، فهو يدل على الاهتمام بالعملية التعليمية والتعلمية نظرا للإحساس بأهمية العلم في الحياة .

وفي الحقيقة فإن الاهتمام بالعملية التعليمية والتعلمية شيء قديم، حيث نلاحظ انتشار الزوايا والكتاتيب داخل القصر يقصدها الأولاد منذ سن مبكرة من العمر، من أجل تعلم اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم وتعلم الأدب والأخلاق مما يدل بأن حب المعرفة والعلم شيء متأصل في سكان القصر ، قبل دخول المستعمر وهذا بدليل

وجود العلماء ،أمثال الشيخ محمد بن الحاج عيسى ، الشيخ السايح ، الطالب باعمر رحمهم الله ،وهذا التعليم في زيادة إلى يومنا هذا من خلال إدخال طرق جديدة في التعليم والمناهج المتطورة التي تسهل عملية التعلم .

جدول رقم (9) يبين عدد التلاميذ الذين يتوجهون إلى المدارس بمختلف الأطوار

فئة الإتجاه		عدد المتمدرسين في مختلف الأطوار	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	كبير	16	73
2	متوسط	6	27
3	ضعيف	0	0
المجموع		22	100%

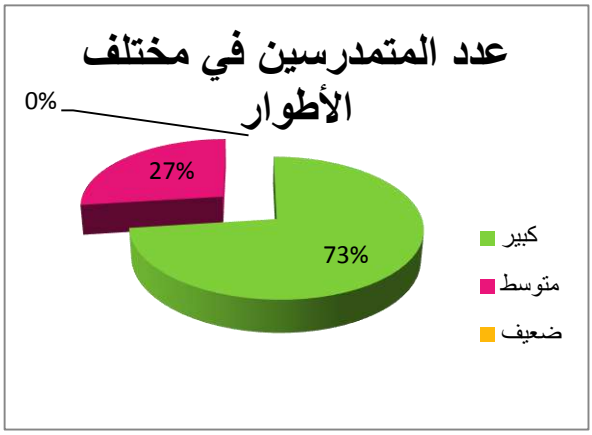

الشكل رقم:13

دائما في مجال التعليم ومن خلال الجدول أعلاه رقم 9 نلاحظ بأن أفراد العينة صرحوا أن عدد التلاميذ الذين يتوجهون إلى المدارس في مختلف الأطوار عدد كبير ، وبنسبة 73 % ،وأما الذين صرحوا بأن عدد التلاميذ الذين يتوجهون إلى المدارس بمختلف الأطوار متوسط ، نسبتهم 27 %، أما التصريح بنسبة ضعيفة فهي منعدمة .

التفسير والتحليل السوسيولوجي :

حسب التصريحات لأفراد العينة ،والمتمثلة بالأسر الذين صرحوا بالإهتمام بعملية تعليم أولادهم، وهذا من خلال السماح لهم بالتوجه للمدارس في مختلف الأطوار خاصة الطور الأول (الابتدائي) ،وهذا لأن هذه الفترة حساسة في حياة الأولاد فهي تتركه يتعلم أبجديات العلم من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الدولة تجبر قانونا بتوجيه وتسجيل الأطفال الصغار في الابتدائيات وإلا تعرض الولي إلى العقوبات المنصوص عليها في هذا المجال. وعليه لا نكاد نلاحظ بداخل القصر أنه توجد أسرة لا يوجهون أولادهم إلى المدارس في مختلف الأطوار إلا الذي ليس له أولاد .

إلا أننا نلاحظ أن هناك من الأسر التي لا تحرص على إكمال الأطفال لأطوار الدراسة الأخرى خاصة مرحلة الثانوية، وهذا يرجع في نظرنا إلى هذه الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تلبية متطلبات التدريس، فهي تدفع بالأولاد للخروج من المدارس من أجل العمل وكسب المال لمساعدة رب الأسرة الذي يكون دخله ضعيفا عادة ، أو أسر يتامى ليس لديهم من يعولهم لمواصلة الدراسة أو أن ترى الأسرة بأن ما تلقاه الطفل من التعليم في المرحلة الابتدائية والمتوسطة تغنيه عن الذهاب إلى الثانوية والجامعة، فيتوجه إلى الحياة العملية أو التكوين المهني أو المكوث بالبيت خاصة البنات .

جدول رقم : (10) يوضح الجنس الأكثر إقبالا على التعليم :

فئة الاتجاه		الجنس الأكثر تعلم	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	ذكور	05	23
2	الإناث	17	77
المجموع		22	100%

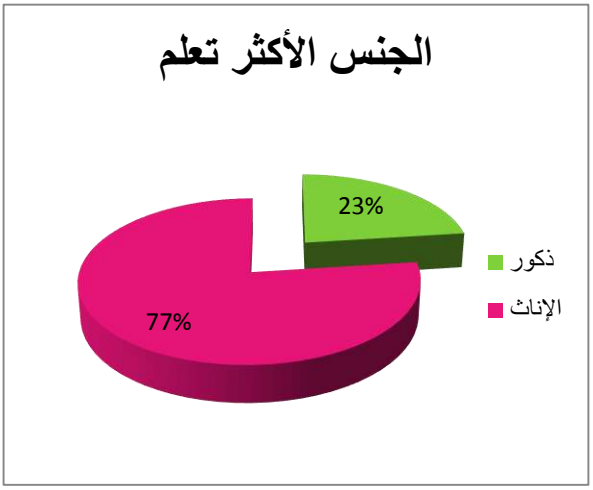

الشكل رقم:14

كما تقدم فإن الأسر بالقصر تهتم بأمر تعليم أولادهم منذ الطور الأول فمن خلال الجدول أعلاه رقم 10، حاولنا معرفة أي جنس من الأولاد الأكثر إقبالا على التعلم في القصر، حيث لاحظنا أن الإناث هم أكثر إقبالا على طلب العلم وهذا بنسبة 77%، مقارنة بنسبة 23%، من الذكور .

التفسير والتحليل السوسيولوجي :

إن تصريح المبحوثين بأن جنس الإناث أكبر إقبالا على التعليم ، وهذا راجع إلى أن نسبة الإناث أكثر من الذكور في أغلب الأسرة الواحدة ، وأن نسبة التسريح من المدارس نجده في جنس الذكور أكثر من الإناث ، وهذا راجع في رأينا إلى أن الأسر بالقصر تريد توجيه الأولاد الذكور إلى الحياة العملية مبكرا .

وكذلك نجد أن الذكور يرغبون للذهاب إلى العمل أولى عندهم من الذهاب إلى الدراسة لأجل الحصول على المال، وخاصة حب العمل في الشركات البترولية، فمنذ الطور المتوسط يفكر الأولاد في الخروج من المدرسة من

أجل العمل وعليه تفاقمت هذه الظاهرة من خلال ذهاب الأولاد إلى الوكالة الوطنية للشغل ،من أجل الحصول على بطاقة طالب عمل، وهذا ما يدفع بالأولاد عند عدم خروجهم في القوائم الخاصة بالعمل إلى قطع الطريق والضغط على الجهات المعنية من أجل توفير فرصة عمل .

الجدول رقم : (11) يوضح وجود اهتمام المبحوثين بالمحيط الثقافي :

فئة الاتجاه		المحيط الثقافي	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	يوجد	20	91
2	لا يوجد	2	9
المجموع		22	100%

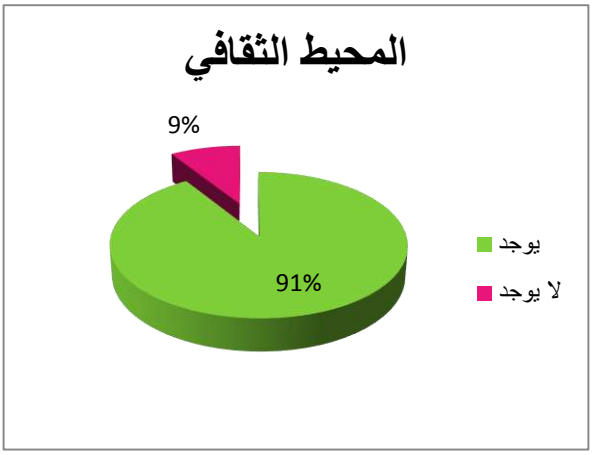

الشكل رقم:15

من خلال الجدول رقم 11، أعلاه وبعد استجواب أفراد العينة عن المحيط الثقافي بداخل القصر، صرحت الأغلبية بنسبة 91 %، أنه يوجد محيط ثقافي بداخل القصر أما نسبة 9%، فصرحوا بأنه لا يوجد محيط ثقافي داخل القصر.

التفسير والتحليل السوسيولوجي :

نلاحظ بأن أفراد العينة تؤكد على وجود محيط ثقافي داخل القصر وهذا بنسبة 91%، وهذه نسبة كبيرة ، أين تبين بأن أفراد العينة تهتم بأمور الثقافة ،وما يتعلق بها أما فردين من العينة فصرحوا بعدم وجود محيط ثقافي، وهذا يرجع في نظرنا إلى عدم الفهم ، أو قصر بعد النظر والجهل بالمعنى الحقيقي للثقافة ، والعناصر المكونة لها، أو أصلا عدم الاهتمام بهذا النوع من المعرفة الثقافية.

ومنه نستنتج بأن الثقافة تعتبر من بين العناصر المكونة للهوية الثقافية لسكان القصر ، حيث الآباء الأوائل كانوا يهتمون بالعلم وتعلم الحرف التقليدية مثل صناعة الزرابي والحلي والفخار، فكانت هذه الحرف مصدر رزق تتكسب منه الأسر بالقصر ، وهذا بغض النظر عن المدخول لأن هدفهم الرئيسي هو المحافظة على هذه الحرف

من الاندثار، رغم كل هذا فإن الملاحظ مؤخرا أن ما يغلب على معظم الأسر، هو التخلي عن توجيه الأولاد لتعلم الحرف وعدم بث فيهم حب المحافظة على هذا الإرث الثقافي ، لذلك نجد أغلبية العائلات متركزة على تعليم الأولاد من أجل تقلد المراتب و الوظائف العليا بالحكومة وعدم توجيه الأولاد إلى مراكز التكوين المهني لتعلم حرف تقليدية ، أين أثر سلبا على المحيط الثقافي من خلال اندثار بعض الحرف التقليدية الفنية التي كانت معروفة بالقصر ، مثل حرفة صناعة النحاس والنقش عليه واستغلال جريد النخيل في صناعة بعض الأواني و الأفرشة و القبعات أين أصبح يكتفي البعض بعرض هذه الحرف في المناسبات فقط .

جدول رقم :(12) يبين تنوع العناصر المكونة للمحيط الثقافي :

فئة الاتجاه		العناصر المكونة للمحيط الثقافي	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	المكتبة	14	21
2	مقاهي الإنترنات	18	28
3	الإنترنات بالبيت	14	21
4	متاحف	10	15
5	أخرى	10	15
المجموع		66	100%

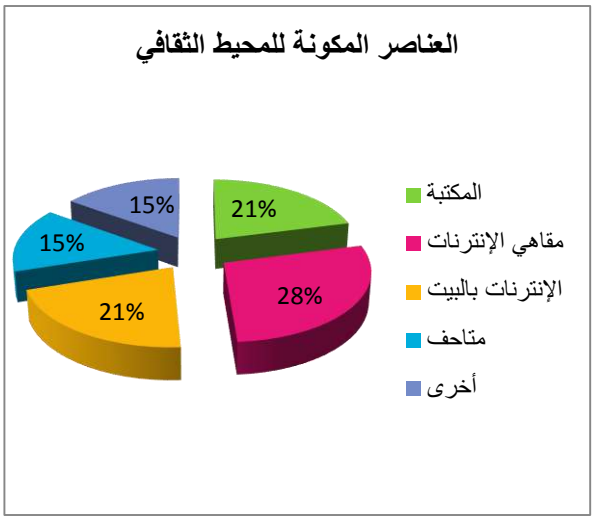

الشكل رقم:16

بعد معرفة وجود المحيط الثقافي من عدمه داخل القصر ، ننتقل إلى معرفة العناصر المكونة للمحيط الثقافي، فمن خلال استجواب أفراد العينة عن بعض العناصر المكونة للمحيط الثقافي ، صرحوا على النحو التالي :

- بخصوص وجود مقاهي الأنترنت ، كانت نسبة التصريح 28%، ثم تليها المكتبة والأنترنت بالبيت،بنفس النسبة والمقدرة بـ21% ،وأما بخصوص المتاحف والعناصر الأخرى فكانت بنسبة15%.

*** التفسير والتحليل السوسيولوجي :**

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه رقم(12)، نلاحظ بأن هناك إقبال من أفراد العينة على الأنترنت ،وهذا بشكل كبير ، نظرا لأنها من الأشياء الجديدة على المجتمع ، فمن خلال انفتاح الدولة على العالم و انتشار وسائل

الاتصال ،وخاصة الأنترنت ، مما سمح بفتح محلات مقاهي الأنترنت بشكل كبير ، أين عرف القصر ، سواء بداخل أو خارج سوره ، انتشار ظاهرة فتح نشاط مقهى الأنترنت من طرف فئة الشباب ، وهذا بعد الحصول على عقود فتح هذه الأخيرة من طرف البريد والمواصلات واستخراج السجل التجاري من المركز الوطني للسجل التجاري .

وأما بخصوص المكتبات، فإن القصر يعتبر من بين الأماكن الأولى في الولاية والذي يعرف تواجد مكتبة منذ الاستعمار ، وهي مكتبة الكنيسة ، وهي متواجدة بعرش بني إبراهيم ، خلف المسجد المالكي ، وبالقرب من السوق القديم ، أضف إلى ذلك تتويج القصر مؤخرا بفتح مكتبة جديدة بخارج محيط القصر ، وبجانب جمعية القصر للثقافة والإصلاح ، والتي تستقطب المتعلمين، من أجل تزويدهم بالكتب والمراجع المتوفرة بداخلها .

وفي حقيقة الأمر تعتبر مكسبا للقصر، يدعم النشاط الثقافي، ولكن الملاحظ على هذه المكتبة، أنها تكون مغلقة في أغلب الأوقات و قد يحتاج إليها طالب المعرفة ، أو المثقف .

وأما عن الأنترنت بالبيت ، فأصبحت من بين العناصر الضرورية، مثل الكتاب ، فنجد عائلات ميسورة الدخل تقوم بإدخال الأنترنت للبيت، وعدم السماح لأولادهم للذهاب إلى مقاهي الأنترنت خوفا من تعلم أشياء لا تفيد.

– أما بخصوص المتاحف ، فإنه يوجد متحف واحد فقط يحسب على بلدية ورقلة كلها .

– وأما بخصوص العناصر الأخرى التي تدخل في تكوين المحيط الثقافي والتي صرح بها المبحوثين ، فهي متباينة نوعا ما مثل : قاعة السنيما...الخ.

جدول رقم (13) يوضح وجود ثقافة عامة داخل القصر:

فئة الاتجاه		الثقافة العامة بالقصر	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	توجد	18	82
2	لا توجد	4	18
المجموع		22	100%

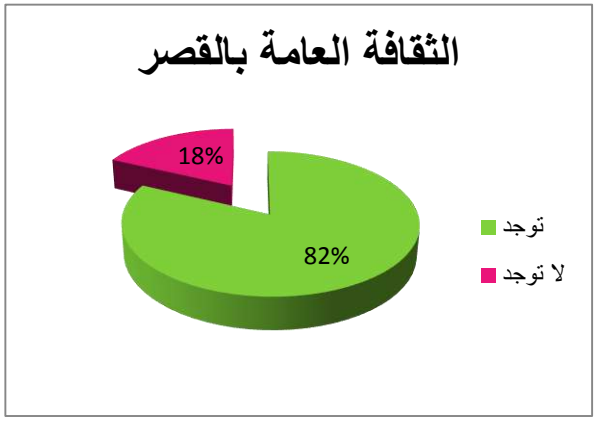

الشكل رقم:17

من خلال الجدول أعلاه رقم (13) ، والذي يوضح وجود ثقافة عامة بداخل القصر ، إذ أظهرت البيانات بأن النسبة الكبرى من المبحوثين والمقدرة بـ 82%،صرحوا بوجود ثقافة عامة داخل القصر، وهذا مهما كان نوع هذه الثقافة ، أما بنسبة 18% والتي تعد نسبة ضعيفة مقارنة مع النسبة الأولى صرحوا بعدم وجود ثقافة عامة ،وهذا لعدم الفهم أو الجهل بمقرات الثقافة .

*** التفسير والتحليل السوسيولوجي :**

ومنه نستنتج بأن أغلبية أفراد العينة على دراية بوجود ثقافة عامة داخل القصر ، وهذا لأن الثقافة تنقسم إلى قسمين، مادية وغير مادية، ومادامت الأسرة المستجوبة متواجدة بداخل القصر ، فهي تمارس ثقافة بصفة مباشرة وهذا من خلال الممارسات الثقافية ، سواء عن طريق المحافظة على التقاليد ،والعادات ،والأعراف وخاصة في المناسبات مثل الأعراس والتي تقام فيها مجموعة من الطقوس والزيارات للأماكن الخاصة ، ونفس الشيء بخصوص المآتم ، والتي تدخل كلها ضمن الثقافة المادية .

أما الجانب غير المادي والمتمثل في اللهجة الورقلية، والتي يتعامل بها أغلبية سكان القصر، أين يتم تلقينها للأولاد من أجل المحافظة على هذا الموروث غير المادي من الانذثار.

جدول رقم (14) يوضح العادات والهوايات الثقافية للمبحوثين :

فئة الاتجاه		العادات والهوايات الثقافية للمبحوثين	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	16	73
2	لا	6	27
المجموع		22	100%

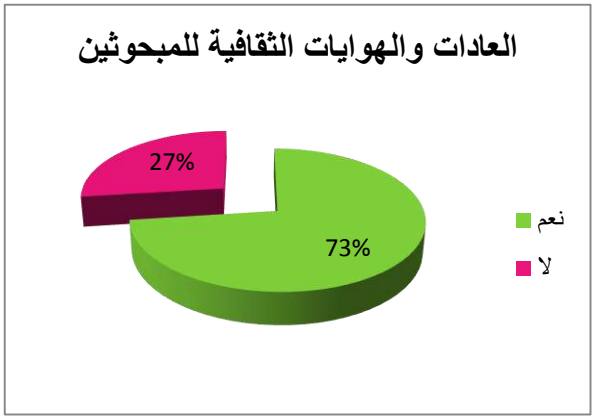

الشكل رقم:18

من خلال الجدول أعلاه (14) ، الذي يوضح العادات والهوايات الثقافية للمبحوثين ، نجد بأن نسبة 73% ،منهم صرحوا بأن لديهم عادات وهوايات ثقافية متباينة ، أما باقي أفراد العينة والمقدرة نسبتهم 27%، ،صرحوا بأن ليس لديهم عادات وهوايات ثقافية.

*** التفسير والتحليل السوسيولوجي :**

ومنه نستنتج بأن الذين صرحوا بأن لديهم عادات وهوايات ثقافية والمتمثلة في عادة المطالعة ،وزيارة المكاتب العمومية ،ومعارض الكتب التي تقام بداخل دار الثقافة و المركز الإسلامي،و منهم من لديه هواية جمع الطوابع ، وكذلك هواية التصوير ، والرسم ...ألخ .

ومن بين الأمور المستجدة في هذا المجال، إنشاء جمعيات ثقافية تهدف إلى المحافظة على التراث ، وهذا من خلال حث أفراد القصر على عادة القراءة ، وجمع الكتب القديمة ، والمخطوطات ، وزيارة العلماء الأحياء ، من أجل الاستفادة منهم ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر **الجمعية القاسمية** ، وهذا إن دل على شيء ،فإنه يدل بأن أفراد العينة على وعي بأهمية المحافظة على العادات والهوايات الثقافية داخل القصر ، والتي تدخل في بناء الهوية الثقافية .

جدول رقم (15) يوضح اهتمام المبحوثين بالتعليم الفني :

فئة الاتجاه		اهتمامات المبحوثين بالتعليم الفني	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	18	82
2	لا	4	18
المجموع		22	100%

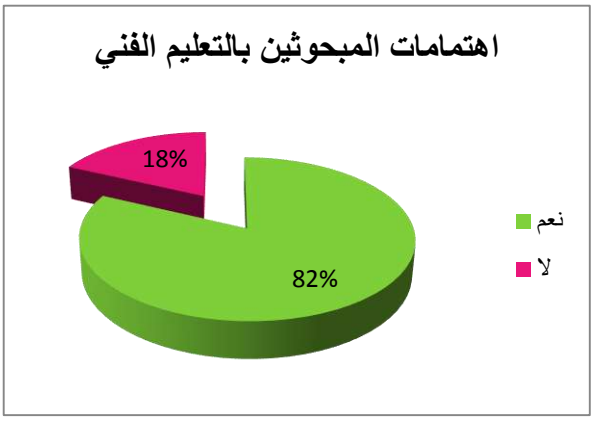

الشكل رقم:19

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أعلاه بأن أفراد العينة ، صرحوا بخصوص الاهتمام بالتعليم الفني ، بأنه موجود بنعم وهذا بنسبة تقدر 82 %، أما باقي أفراد العينة فصرحوا بنسبة 18%،أي بعدم الاهتمام بالتعليم الفني وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة الأولى .

*** التفسير والتحليل السوسيولوجي :**

من خلال النتائج المتوصل إليها ، يتبين بأن الأسر الموجودة بداخل القصر ، لها اهتمام كبير ، بموضوع التعليم الفني ، وهذا من خلال النسبة الكبيرة .والتي تعتبر من بين الأمور المهمة في حياة الإنسان ، والتي تدخل ضمن العناصر المكونة للتراث الثقافي للفرد ، وهذا لأن الفن قد يكون عن طريق التعلم أبا عن جد ، مثل الحرف التقليدية

، وقد يكون الفن موهبة من الله تعالى، يجب المحافظة عليها ، والتي تدخل ضمن الثقافة الفنية للمجتمع والتي تكون إما ضاربة في التاريخ ، وإما مستجدة من خلال الاحتكاك مع المجتمعات الأخرى .

جدول رقم :(16) يبين توزيع العناصر المكونة للتعليم الفني :

فئة الاتجاه :	العناصر المكونة للتعليم الفني		
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	الأفلام	17	24
2	النوادي الثقافية	15	21
3	الآثار	18	25
4	المتاحف	11	16
5	المسرح	10	14
المجموع		71	100%

بعد معرفة اهتمام المبحوثين للتعليم الفني ، ننتقل إلى معرفة العناصر التي يمكن أن تكون مكونة للتعليم الفني، فمن خلال استجواب أفراد العينة بخصوص بعض العناصر المكونة للتعليم الفني صرحوا بما يلي: بخصوص الآثار كانت النسبة تقدر بـ 25 % ، ثم تليها الأفلام بنسبة 24%، أما النوادي الثقافية بنسبة 21 %، ،وفي المقام الأخير نجد على الترتيب المتاحف بنسبة 16 %، و المسرح بنسبة 14 % .

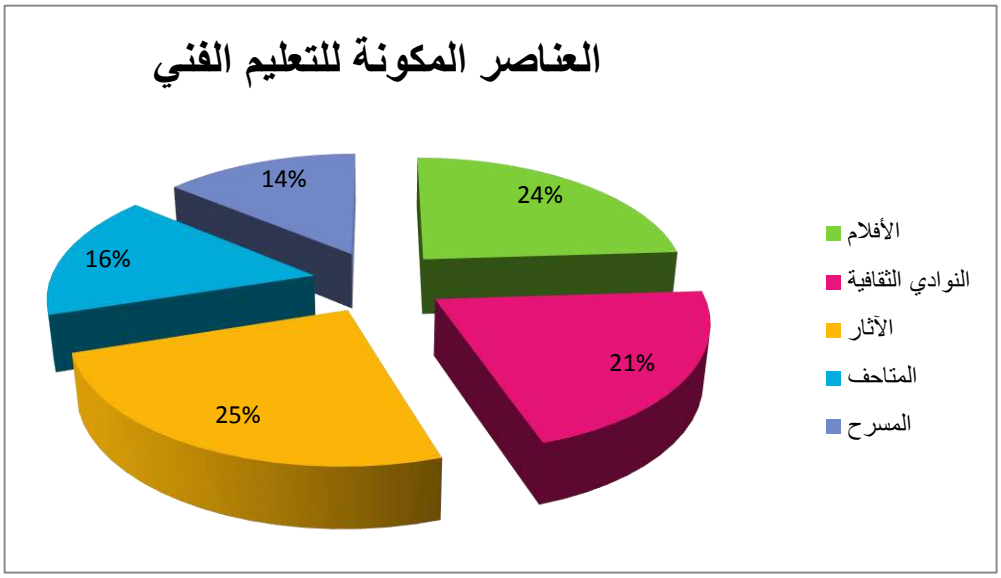

الشكل رقم:20

*** التفسير والتحليل السوسيولوجي :**

من خلال تحليل معطيات الجدول ، نلاحظ بأن هناك إقبال على التعليم الفني من قبل أفراد العينة ، وهذا من حيث الاهتمام بالآثار المتواجدة داخل القصر ، وذلك من خلال جمع العناصر الأثرية المتواجدة في البيوت والموروثة أبا عن جد، ومنهم من يهتم بهذه الأخيرة ، وذلك من خلال زيارة الأماكن الأثرية ، مثل منطقة سدراتة، أما عن الأفلام خاصة فمنهم من صرح باتباع أفلام وثائقية المتعلقة بالاستعمار، أو العالم الجغرافي، وأما عن النوادي الثقافية، فمنهم من صرحوا بالمشاركة في النوادي، كدار الشباب أو الجمعيات الثقافية المتواجدة داخل القصر العتيق، وخاصة أولاد المبحوثين، وذلك عن طريق توجيههم بالذهاب إلى هذه المؤسسات الثقافية ، والتسجيل في الأنشطة الموجودة فيها، أين يتواجد بالقصر العتيق دار الشباب واحدة فقط ، والمسماة دار الشباب هواري بومدين ،وجمعية القصر للثقافة والإصلاح التي تنشطان تقريبا منذ عهد قديم ، أما بخصوص المتاحف والمسرح ، فنظرا لبعدهما عن القصر فإن نسبة التصريح بالمشاركة متساوية تقريبا ، فحظور المسرح الذي يقام بدار الثقافة مفدي زكرياء ، يكون حسب البرامج المعلن عنها .

أما المتحف فهو موجود الطريق نفسه المؤدي إلى دار الثقافة مفدي زكرياء، أين تكون الزيارة حسب التوقيت المبرمج للمتحف من طرف صاحبة المتحف، والتي كان لنا معها مقابلة أثناء تحرير المقال ، فصرحت بأن الإقبال محتشم ولا يكون إلا من طرف بعض الجمعيات التي ترسل أفواجا من الزوار من أجل الاستطلاع والاستعلام ، وعليه ندعوا للحرص على الاهتمام بهذا المجال، وهذا عن طريق فتح فرع من المتحف داخل القصر ، وعليه نستنتج أن هناك إقبال على العناصر المكونة للتعليم الفني ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

جدول رقم (17) : يوضح وجود المشاريع التنموية التي تهتم بالثقافة التعليمية

فئة الاتجاه		تنمية الثقافة التعلمية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	17	77
2	لا	5	23
المجموع		22	100%

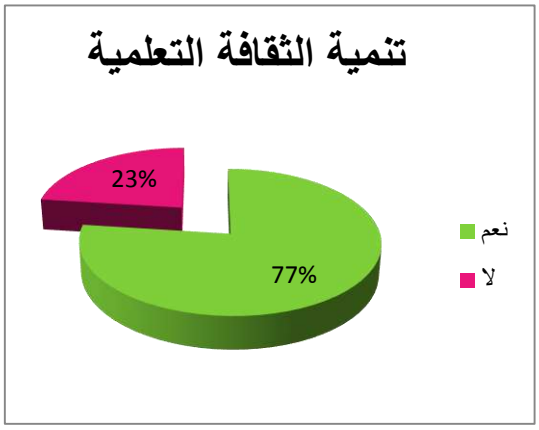

الشكل رقم:21

إن الثقافة لا تأتي ولا تقام من فراغ ، فلابد لها من أماكن تحتضنها لتقام فيها ، مثل البنايات ، والمراكز المختلفة ، ومن خلال الجدول رقم (17) أعلاه ، وبعد استجواب المبحوثين ،صرح أغلبيتهم بوجود مشاريع تنموية تهتم بالثقافة التعليمية بنسبة 77% ، أما باقي أفراد العينة والمقدرة بنسبة 23%فصرحوا بعدم وجود المشاريع التنموية بداخل القصر العتيق.

التفسير والتحليل السوسيولوجي :

ومنه نستنتج بأن البنايات الخاصة بالثقافة التعليمية بداخل القصر موجودة ، وهذا لوجود بعض المقرات المختلفة التي تهتم بمواضيع الثقافة والموزعة داخل وخارج سور القصر ، مثل مركز دار الشباب ، والتي تقوم بتعليم البنات الخياطة والطرز ، وكذلك صناعة الحلويات التقليدية .... إلخ

وكذلك هناك جناح خاص بالمسرح ، غير أننا نلاحظ أن أكبر فئة إقبالا على هذه المقرات ، هم الأولاد الصغار من أجل اللعب واللهو ، دون إدراك البعد الثقافي لهذه الأماكن ، وإلى جانب دار الشباب ، نجد مركز التكوين المهني (**بروبة دحمان**) والذي يتواجد بقلب القصر ، بجانب السوق القديم والذي يقوم بتقديم خدمات متعددة مثل تكوين الخياطة ، والطرز ، وصنع الحلويات ، والاعلام الآلي ، والحلاقة .

وهناك مقر آخر يقوم بالاهتمام بالجانب الثقافي ، وهي جمعية القصر للثقافة والإصلاح ،وهذا عن طريق الاهتمام بكل العناصر التي تهم القصر العتيق ، خاصة من خلال السهر على التنمية المحلية، وذلك عن طريق متابعة كل المشاريع التنموية والمتعلقة بالقصر ، وهذا سواء على المستوى المحلي أو الدولي ،أين قامت مؤخرا بتكوين مجموعة من الشباب في عملية البناء ، وهذا بمشاركة وفد دولي من أوروبا في هذه العملية ، حيث تم تكوين مجموعة من الشباب

مكونة في عملية بناء وإعادة بناء القصر ، وهذا عن طريق استعمال المواد المحلية ، مع المحافظة على النمط العمراني القديم .

جدول رقم :(18) يبين أنواع المشاريع التنموية الموجودة داخل القصر :

فئة الاتجاه		أنواع المشاريع التنموية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	ثقافية	12	36
2	اجتماعية	12	36
3	اقتصادية	9	28
المجموع		33	100%

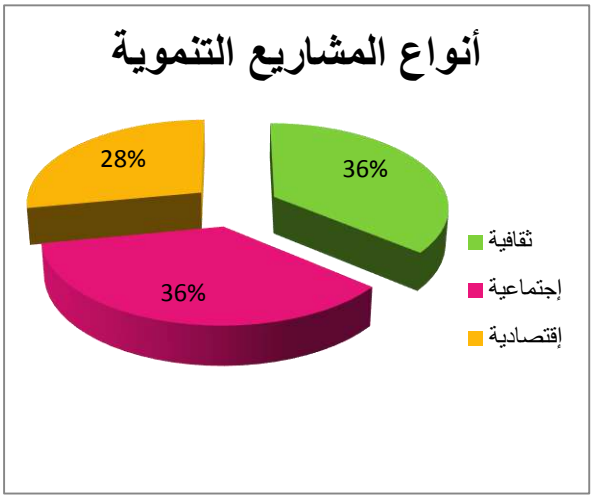

الشكل رقم:22

وبما أن أفراد العينة صرحوا بوجود المشاريع التنموية و الخاصة بالثقافة التعلمية ،ومن خلال الجدول رقم 18أعلاه سنحاول معرفة أنواع المشاريع التنموية الموجودة بداخل القصر لذلك كانت إجابة المبحوثين متساوية ، أين صرحوا من خلال وحدتي التحليل رقم (01)و(02) بأن أنواع المشاريع موجودة بداخل القصر ، أما المشاريع الثقافية أو الاجتماعية هي بنفس النسبة والمقدرة بـ 36%،أما الوحدة رقم (03)،فصرحوا بنسبة 28 %، بأن المشاريع الموجودة داخل القصر هي مشاريع اقتصادية .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

ومنه نستنتج بعد تحليل الوحدات السابقة ، بأن المشاريع المشيدة على مستوى القصر العتيق بورقلة تكون مدروسة من طرف المصالح المختصة خاصة البلدية ، من خلال تخصيص أراضي لبناء المشاريع المختلفة ، فنلاحظ على أرض الواقع تشييد مكتبة جديدة بالقصر العتيق .

وهذا من أجل تشجيع المقروئية لأبناء القصر ،و كذلك بناء سكنات اجتماعية و المسماة حي 60 مسكن بالقرب من السوق القديم ، وبها محلات تجارية للإيجار إضافة إلى إعادة تهيئة ساحة الشهداء و التي تدخل في إطار المشاريع الثقافية المحافظة على تضحيات المجاهدين في القصر العتيق ، إضافة الى المشاريع المتمثلة في إعادة ترميم واجهة القصر من الخارج و ترميم و بناء الزوايا و الكتاتيب المنتشرة بالعروش الثلاثة للقصر العتيق ، أما عن المشاريع

الاقتصادية فنجد مشروع إعادة بناء السوق القديم، و سوق الحجر ،وكذلك إدخال الغاز إلى بعض الأحياء الضيقة بالقصر .

و عليه يتبين لنا بأن المشاريع التنموية الموجودة داخل القصر العتيق بورقلة ، هي مشاريع متنوعة ، وتستجيب للمتطلبات الراهنة ،غير أن هناك بعض الأولويات التي يجب أن ترعاها السلطات قبل تنفيذ أي مشروع و خاصة الاتصال بالأطراف المعنية وعلى رأسهم أسر القصر .

جدول رقم (19) : يوضح مراعاة المشاريع التنموية و تطلعات الأسر القصرية :

فئة الاتجاه		تطلعات الأسرة التنموية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	15	68
2	لا	7	32
المجموع		22	100%

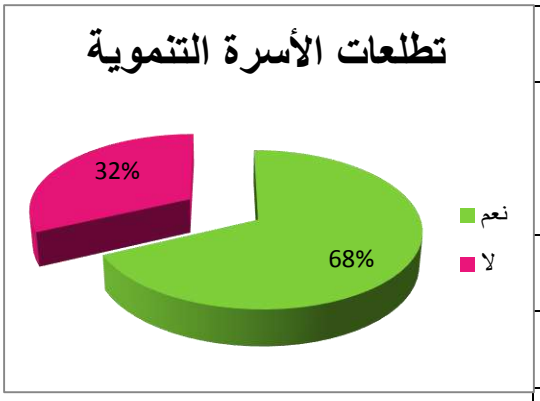

الشكل رقم:23

وبعد معرفة وجود المشاريع التنموية التي تهتم بالثقافة و غيرها ، حاولنا من خلال هذا التساؤل الوقوف على آراء المبحوثين و المتمثلة في الأسر و ذلك من أجل تحديد هل هذه المشاريع التنموية ، هي في مستوى تطلعات الأسر القصرية ؟ ،أين صرح المبحوثون من خلال الجدول رقم (19) أعلاه بالأغلبية المقدرة بنسبة 68% ،بأن المشاريع التنموية المشيدة تراعي تطلعات الأسر أما نسبة 32% منهم فصرحوا بعدم مراعاة المشاريع لتطلعات الأسر .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه يتضح بأن المشاريع التي يتم بناؤها على مستوى القصر العتيق بورقلة تراعي تقريبا رغبات الأسر، وهذا حسب تصريح الأغلبية ، ومن بين هذه المشاريع الموجودة على الواقع :دار الشباب هواري بومدين ،ومكتبة القصر الجديدة ، ومركز التكوين المهني للبنات ، أضف إلى ذلك إنشاء أقسام خاصة لمحو الأمية ...إلخ .

و لكن يبقى التساؤل المطروح هل هذه الهياكل المشيدة تؤدي دورها كما ينبغي أم لا ؟ و هل الأسر تستفيد هي و أولادها مما تقدمه هذه الأخيرة من خدمات تعليمية، ثقافية ...؟ و خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي أصبحت الأسر غير قادرة على مواكبتها .

و عليه يبقى على مسيري هذه الهياكل معرفة ما تريده هذه الأسر و أولادها منها،حتى تحقق الهدف المنشود من ورائها .

01-03:عرض وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسؤال الثاني:

المحور الخاص: بالتحولات الثقافية العمرانية والتنمية المحلية:

الجدول رقم : (20) يوضح أهم التغيرات التي طرأت على النمط العمراني بداخل القصر:

فئة الاتجاه		التغيرات الطارئة على النمط العمراني	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	التغيرات الاجتماعية	15	34
2	التغيرات الثقافية	14	32
3	التغيرات الاقتصادية	15	34
المجموع		44	100%

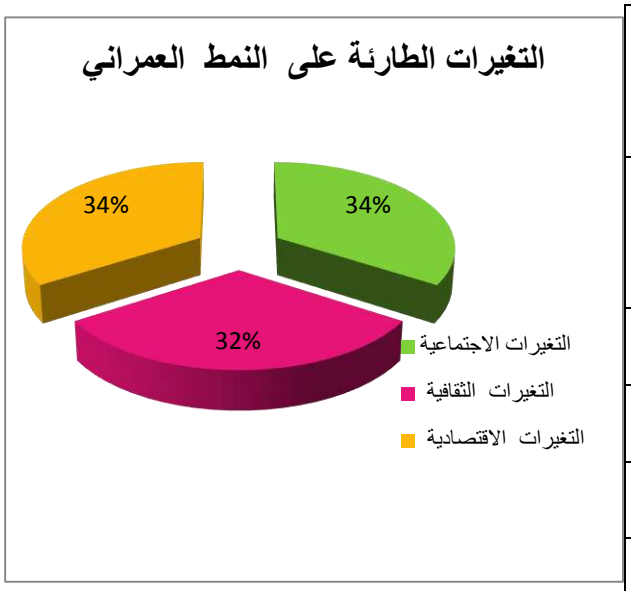

الشكل رقم:24

كما سبق القول فإن التغيرات عملية حتمية تطال كل شيء موجود في الواقع، وهو انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى أخرى ، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة .

ومن بين هذه التغيرات، نجد العمران الذي تعرض لتحول كبير تقريبا على مجمل عناصره ،والذي يعدّ من بين الثقافة الإنسانية التي يجب المحافظة عليها ، و من خلال الجدول رقم (20) أعلاه الذي يوضح أهم التغيرات التي طرأت على العمران ،حيث صرح أفراد العينة بوجود تغيرات سواء ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية ، فصرحوا بنسبة 34% منهم بأن التغيرات التي تعرض لها العمران داخل القصر هي تغيرات اجتماعية ، وهي النسبةنفسها بالنسبة

للذين صرحوا بأن التغيرات الحادثة داخل القصر للعمران هي تغيرات اقتصادية و أما النسبة المتبقية من العينة ،والمقدرة ب32% فصرحوا بأن التغيرات الحاصلة بالنمط العمراني هي تغيرات ثقافية.

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

إن النتائج المتحصل عليها أعلاه تناولت التغيرات التي طرأت على النمط العمراني داخل القصر، فحسب تصريحات المبحوثين فإن التغير شيء لابد منه ، فمنهم من صرح بوجود تغير واحد قد يكون اجتماعيا ، ثقافيا أو اقتصاديا أو تغيرين اثنين مع بعضهما البعض، أي ثقافي اجتماعي أو اقتصادي ثقافي أو اجتماعي اقتصادي ...إلخ .

و هذا يبين بأن المبحوثين على وعي و دراية لما يحدث حولهم ، خاصة في الجانب العمراني و التغيرات التي تطرأ عليه سواء قهرا أو طوعا .

وأما بخصوص الجانب الاجتماعي الذي طال العمران ،فكان من حيث تغير العوامل الاجتماعية مثل تغيير شكل الأسرة من الأسرة الممتدة الى الأسرة النواة ، فنجد أن الذكر في الأسرة منذ أن يحصل على عمل يصبح يفكر في بناء مسكن مستقل ،وهذا مما أدى الى انتشار الأسرة النواة داخل القصر و تقلص الأسرة الممتدة.

و أما بخصوص الجانب الثقافي ،فنلاحظ تخلي الأسر عن بعض العادات و التقاليد العريقة و خاصة استعمال مواد بناء تقليدية و تغيير في الشكل الهندسي للبناء و اعتماد أشكال و أنماط أجنبية مثل الهندسة المغربية في البناء أو الألمانية ،أما بخصوص الجانب الاقتصادي فطال العمران كذلك ، و هذا عن طريق إخراج محلات تجارية من المنازل ، لذلك قامت العديد من الأسر بالقصر ببناء محلات تجارية خارجة من البيت ، وخاصة المساكن التي هي حول سور القصر العتيق و التي هي مشرفة على الطريق الرئيسي ، لأنها أماكن مؤهولة بالسكان و تسمح بالحركة التجارية السريعة .

و بالتالي نستنتج بأن أفراد العينة على استشعار بأن هناك تغير طرأ على العمران خاصة في البناء سواء بإرادة أفراد العينة أو قهرا ، والذي يرجعه الكثير في بعض الأحيان إلى الاحتكاك مع الثقافات الأجنبية و توفير السيولة المالية التي تسمح لإحداث تغيرات من خلال هدم وإعادة البناء، خاصة ظاهرة إخراج المحلات ، والتي توحي بمحبة الربح السريع و لو على حساب التراث و النمط العمراني للبنايات الموجودة داخل القصر . و لهذا يجب على المجتمع المدني نشر الوعي بخطورة انتشار هذه الظاهرة على حساب المجتمع ككل .

جدول رقم :(21) يبين معايشة المبحوثين لجانب من هذه التغيرات :

فئة الاتجاه		معايشة المتغيرات المخلتفة	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	20	91
2	لا	2	9
المجموع		22	100%

الشكل رقم:25

بعد تصريح المبحوثين بوجود تغيرات مختلفة داخل القصر و خاصة ما يتعلق منها،بالجانب العمراني ، حاولنا من خلال هذا السؤال معرفة ما مدى معايشة المبحوثين لجانب هذه التغيرات ، أين اتضح بأن نسبة 91% من المبحوثين على علم ودراية بأنهم يعايشون التغيرات الحادثة للقصر ، و هي نسبة كبيرة جدا مقارنة مع نسبة 09% الذين صرحوا بعدم معايشة التغيرات ، وهي نسبة ضعيفة لا تؤثر على النسبة الكبيرة .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

من خلال تصريحات المبحوثين عن معايشة التغيرات الاجتماعية ،الثقافية و الاقتصادية، الحادثة بداخل القصر العتيق ورقلة بنسبة كبيرة و خاصة منها التغيرات الثقافية التي هي في الحقيقة "تحولات تطرأ على ما ينتجه من أشياء مادية أو غير مادية كالقوانين و الفنون ، و بمعنى آخر هو التغير الذي يحدث في محتوى الثقافة أوسع في مضمونه و أشمل في حالة من الثقافة الاجتماعية .

و بالتالي نستنتج بأن القصر قد تعرض للكثير من التغيرات ، سواء اجتماعية ،أو اقتصادية أو ثقافية ...إلخ .

أما التغيير الثقافي الحادث في الجانب الغير مادي والمتعلق بالعادات و التقاليد و الأعراف مثل الأعراس ، المآتم و اللغة...الخ

وأما الجانب المادي منها ، مثل التغير في طريقة البناء ، وسائل النقل المستعملة داخل القصر مثل تغير استعمال الحيوان بألة جر صغيرة(دات محرك) ...إلخ.

جدول رقم: (22) يبين االنمط العمراني داخل القصر :

فئة الاتجاه		النمط العمراني داخل القصر	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	تحسن	3	14
2	مستقر	8	36
3	آيل للاندثار	11	50
المجموع		22	100%

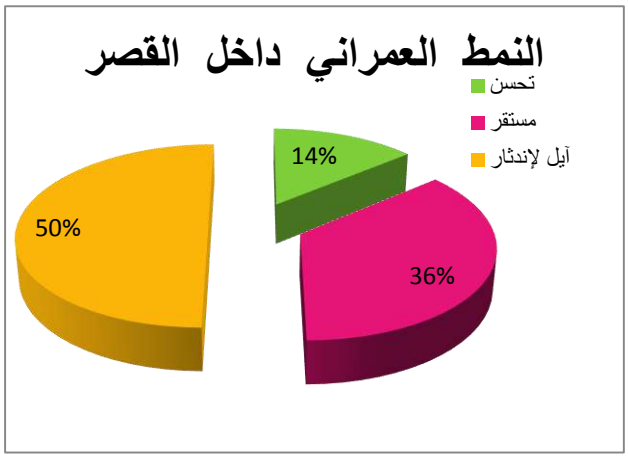

الشكل رقم:26

بعد تأكيد المبحوثين بمعاينة التغيرات الحادثة داخل القصر ، حاولنا من خلال هذا السؤال معرفة التغيرات التي أثرت على النمط العمراني داخل القصر و هذا من خلال تحديد الحالة التي آلت إليه وضعية العمران ، فصرح أفراد العينة بأن النمط العمراني آيل للاندثار ، وهذا بنسبة كبيرة تقدر ب 50% و هي وضعية كارثية ، أما في المرتبة الثانية، فنجد بأن أفراد العينة صرحوا بنسبة 36% أي أن النمط العمراني بداخل القصر مستقر،غير أنه في المرتبة الثالثة و هي النسبة الضعيفة صرحوا بأن النمط العمراني داخل القصر في تحسن والمقدرة ب 14%.

التفسير و االتحليل السوسيولوجي :

وبما أن أفراد العينة متواجدة بداخل القصر ، فإن لهم سكنات يعمرونها و هي محاطة بسكنات أخرى "جيران"، وهذا لأن القصر كما هو معروف متماسك البنايات و متلاصق ببعضه البعض ، حيث أي انهيار أحد السكنات يؤثر على المسكن المجاور له .

و من خلال وحدات التحليل الخاصة بالنمط العمراني، ندرك بأن أفراد العينة تلاحظ و تتابع كل التطورات التي يتعرض لها النمط العمراني، زيادة على تصريح المبحوثين بالوضعية الكارثية للبنايات، إذ إنها آيلة للاندثار، وعليه فإن الداخل للقصر يدرك ذلك مباشرة ، فما يلبث يتجول في كل شارع أو حي إلا و يلاحظ وجود منزل منهار أو آيل للانهيار، و خاصة المنازل المهجورة ، أو التي لم تعرف أي ترميم من أصحابها .

و في هذه الوضعية التي تتطلب تدخلا سريعا من أجل التصدي للأخطار التي تهدد العمران بالقصر ، فلو بقي الوضع على ما هو عليه ، فإنه سيقع اندثارا وزوالا عاما لكل البنايات ،مما سيؤدي بطبيعة الحال للهجرة العامة من القصر كما حدث في بعض القصور مثل قصر أنقوسة بورقلة .

وعليه بات على الجهات المعنية التدخل سواء من طرف الجهات المختصة بالعمران أو المجتمع المدني .

جدول رقم :(23) يوضح محافظة النمط العمراني على الثقافة و الأصالة داخل القصر :

فئة الإتجاه		المحافظة على النمط العمراني	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	09	41
2	لا	13	59
المجموع		22	100%

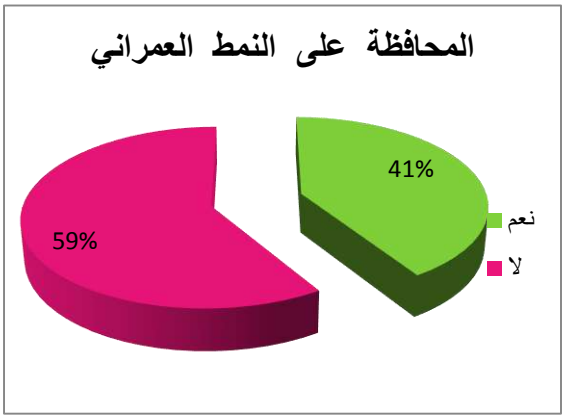

الشكل رقم:27

من خلال الجدول رقم (23) أعلاه و الذي أردنا من خلاله أن نوضح محافظة النمط العمراني على الثقافة و الأصالة داخل القصر، في ظل التغيرات الحادثة ، فقد صرح أغلبية أفراد العينة بنسبة 59% بعدم محافظة النمط العمراني على ثقافته و أصالته ، أما باقي أفراد العينة فصرحوا بنعم أي ما تزال باقي السكنات تحافظ على الثقافة و الأصالة و هذا بنسبة 41%.

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

بما أن الثقافة العمرانية تتعرض للتغيير على مستوى القصر، فندرك من خلال النتائج المتحصل عليها بأن المبحوثين على وعي بأن البنايات المتواجدة بداخل القصر، أصبحت لا تحافظ على ثقافتها و أصالتها العمرانية القديمة و هذا في نظرنا يرجع للتطورات التي أصبح يعرفها البناء ، و خاصة من حيث طريقة البناء والهياكل والمخططات المعتمدة في عملية التخطيط لمشاريع البناء ، فهذه الهياكل أصبحت تأخذ أنماطا جديدة عن طريق استعمال مواد مستحدثة و خاصة المستوردة من الخارج كما هو ملاحظ على أرض الواقع ، و التي ليس لها علاقة بالثقافة العمرانية.

وعليه ندعو السلطات خاصة مديرية التعمير والبناء بورقلة التدخل للحد من هذه الظاهرة ، وذلك من خلال توقيف أصحاب البنايات المستجدة لهذا النوع ،عن طريق الإيقاف، والتهديد بفرض عقوبات في حالة مخالفة النمط المحلي أثناء البناء و ذلك بتحرير محاضر في هذا الشأن و القيام بدوريات مستمرة لمعاينة المخالفين .

جدول رقم :(24) يبين وجود التنمية المحلية داخل القصر :

فئة الاتجاه		واقع التنمية المحلية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	12	55
2	لا	10	45
المجموع		22	100%

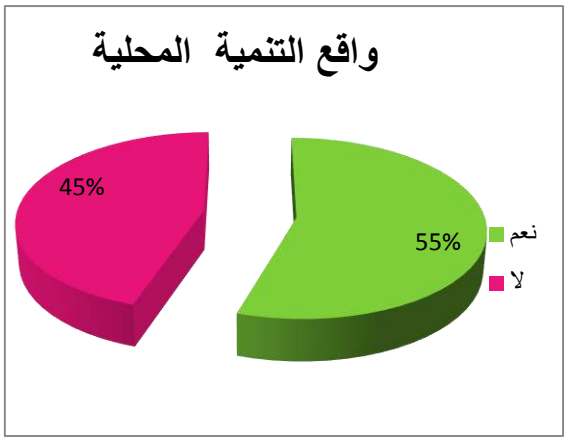

الشكل رقم:28

بما أن دراستنا تهدف الى الوقوف على واقع التنمية المحلية داخل القصر في ظل التغيرات المختلفة التي يتعرض لها، حاولنا من خلال جدول رقم (24) الوصول إلى معرفة آراء عينة الدراسة حول وجود تنمية محلية داخل القصر أم لا .

وكما يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه ،أن وحدة التحليل رقم (01) تحتل المرتبة الأولى بنسبة 55%، والتي صرح من خلالها أفراد العينة وجود تنمية محلية بداخل القصر مقابل 45% منهم التي تمثل وحدة التحليل رقم (2) لأفراد العينة الذين صرحوا بعدم وجود تنمية محلية بداخل القصر العتيق بورقلة .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

إذا رجعنا للنتائج المتحصل عليها يتضح بأن أغلبية المبحوثين يتابعون المشاريع التنموية ،و خاصة ما يتعلق منها بتنمية القصر، ففي حقيقة الأمر قد بذلت السلطات جهود معتبرة في هذا المجال، وذلك عن طريق ترميم بعض السكنات و إعادة الوجه الحقيقي للقصر، وهذا من خلال مختلف الورشات التي قامت بها البلدية، مثل إعادة تهيئة شبكة الصرف الصحي وشبكة الماء الصالح للشرب وإعادة ترميم سور القصر(الواجهة) ، وهذا دائما بالتعاون مع مديرية التعمير بولاية ورقلة و المجتمع المدني .

أما الذين قالوا بعدم وجود تنمية محلية بداخل القصر، فهم لا يدركون معنى التنمية التي تتم بداخل القصر أو لعدم الفهم ، ويتضح هذا كله من خلال المقالة المحررة من طرفنا و التي كانت بعنوان "واقع التنمية المحلية بداخل القصر العتيق " و التي حاولنا من خلالها الوقوف على مختلف المجالات التي هي داخلة في عملية التنمية .

جدول رقم: (25) يبين الجهة المسؤولة على التنمية المحلية بداخل القصر :

فئة الاتجاه		مؤسسات التنمية المحلية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	البلدية	18	34
2	الدائرة	7	13
3	الولاية	9	17
4	المجتمع المحلي	12	23
5	أخرى	7	13
المجموع		53	100%

وبما أن التنمية المحلية عبارة عن مجموع العمليات التي يقوم بها الأفراد داخل المجتمع المحلي ، بهدف النهوض بهذا الأخير، فإن هذه العملية لا تتم إلا من خلال مباشرة الجهات المسؤولة ، سواء على المستوى الوطني ، أو المحلي أين تبين لنا من خلال الجدول رقم (25) أعلاه ، فقد صرح أفراد العينة بنسبة كبيرة و المقدرة بـ34 %، بأن الجهة المسؤولة على تجسيد التنمية المحلية هي البلدية بالدرجة الأولى،ثم تليها في المقام الثاني المجتمع المحلي، وهذا بنسبة 23 %،أما في المرتبة الثالثة،فصرح أفراد العينة بأن الولاية هي المسؤولة بنسبة 17%، و أما في الأخير فكانت المرتبة الرابعة مناصفة بين الدائرة والمؤسسات الأخرى بنسبة متساوية تقدر13% .

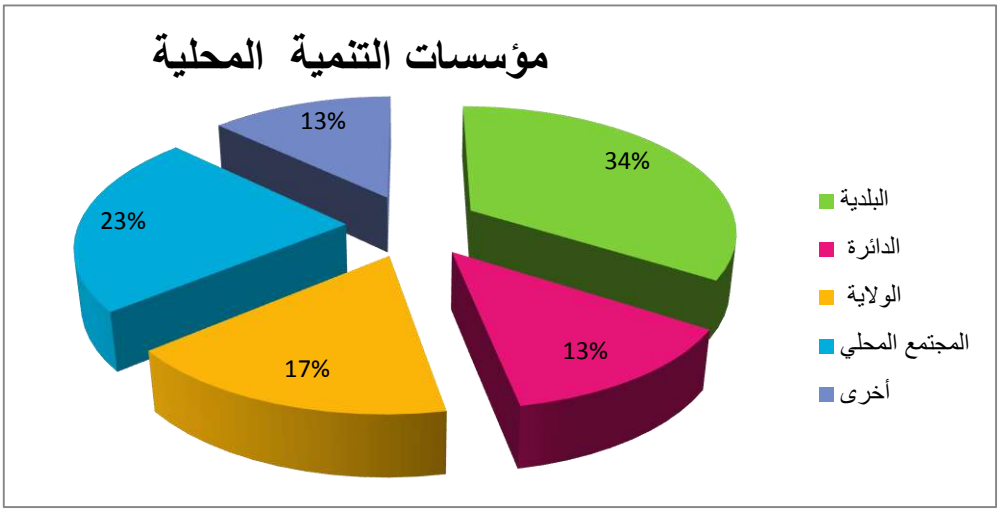

الشكل رقم:29

التحليل و التفسير السوسيولوجي :

إن عملية القيام بالتنمية المحلية ليست من الأعمال الارتجالية ، أو الاعتباطية ، وإنما هي تصرف قانوني يخضع للقوانين و الإجراءات الإدارية المعمول بها في هذا الشأن ، ولهذا فإن هذا الأمر يتم اتخاذه من خلال القرارات الإدارية الصادرة من الجهات المسؤولة، وحسب النتائج المتحصل عليها من الأفراد ، فإن مسؤولية القيام بعملية التنمية تتم من خلال الدراسة العلمية والفنية للمشاريع التي يحتاج لها القصر، من طرف الجهات التقنية بالبلدية ، وهذا ما صرح به المبحوثون؛ بأن رخص الإذن بالهدم و إعادة البناء تسلم من طرف مصالح البلدية .

و في المقام الآخر، و من خلال الإجابات المتحصل عليها من المبحوثين ، فإن المجتمع المحلي يأتي في المقام الثاني بعد البلدية (الجمعيات الناشطة في هذا المجال) و هذا ما لاحظناه فعلا من خلال جمعية القصر للثقافة و الإصلاح ، التي تعدّ الجمعية الوحيدة تقريبا التي تهتم بالمجال التنموي بالقصر العتيق لولاية ورقلة ، وأما الولاية والدائرة فإن دورهما استشاري أكثر مما هو ميداني ، وأما المؤسسات الأخرى فقد صرح المبحوثون بأنها كل المؤسسات السابقة الذكر ، إضافة الى الدولة و أفراد المجتمع .

جدول رقم: (26) يبين المواد المستعملة في عملية البناء :

فئة الاتجاه		مواد البناء المستعملة	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	15	68
2	لا	7	32
المجموع		22	100%

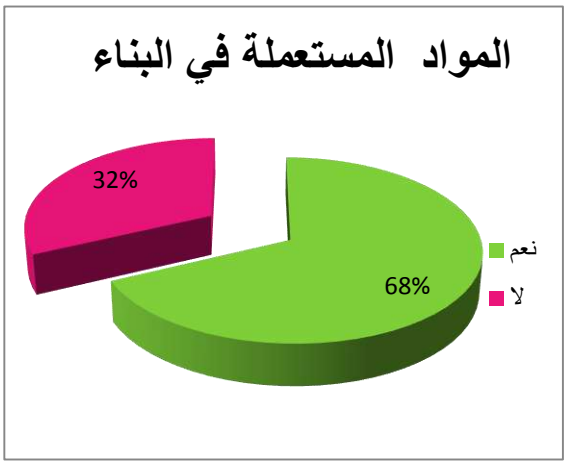

الشكل رقم:30

من أجل الوقوف على التنمية المحلية داخل القصر من جهة المواد المستعملة في عملية البناء ، وهذا لأن البناء يعدّ من بين العناصر الأولية التي تدخل في عملية التنمية، وخاصة في جانب التشييد العمراني ، أين صرح المبحوثون من خلال الجدول رقم (26) بالأغلبية ، تقدر نسبتها 68% ، بأن المواد المستعملة في عملية البناء بالقصر العتيق هي مواد تقليدية ، و أما بالنسبة للذين صرحوا بأن المواد المستعملة في عملية البناء مواد عصرية تقدر نسبتها بـ 32%.

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

من خلال النتائج السابقة ، نذكر بأن المبحوثين على علم بالمواد المستعملة في عملية البناء ، وخاصة وأن القصر العتيق يتواجد بداخله سكنات في حالات مختلفة ،منها المهدمة و الآيلة للسقوط ... إلخ .

فحاول بعض أصحابها خاصة القاطنين بداخلها إعادة البناء و هذا لأنها مسكنهم الوحيد ،و لم يتحصلوا على سكن اجتماعي أو كانت لهم سكنات جديدة خارج القصر قاموا ببنائها .

و لهذا كانت عملية البناء لأصحاب السكنات المتواجدة داخل القصر بمواد البناء التقلدية ، وعليه نستخلص بأن سكان القصر لا يزالون أوفياء للمواد التقليدية التي كان أجدادهم قد قاموا بتشييد القصر بها في البدايات الأولى ، فقد استعملوها بكثرة في عمليات إعادة البناء والترميم ، وهذا ما نلمسه كذلك من خلال العمليات التي تقوم بها البلدية في بعض المشاريع داخل القصر ، حيث تستعمل لهذا الغرض المواد التقليدية مثل الحجارة الهشة، الجبس(تمشمت) ، الخشب و جذوع النخيل كأعمدة في البناء ... إلخ .

جدول رقم: (27) بين المواد المفضلة للمبحوثين في عملية البناء و إعادة البناء :

فئة الاتجاه		المواد المفضلة في البناء	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	8	36
2	لا	14	64
المجموع		22	100%

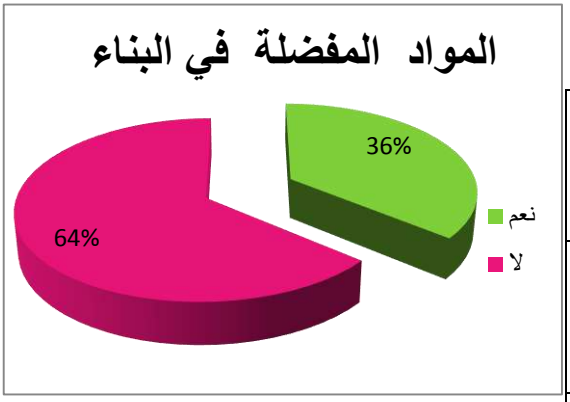

الشكل رقم:31

من خلال السؤال السابق حاولنا معرفة المواد المستعملة في عملية البناء ، و أما الجدول رقم (27)، فأردنا به تبيان المواد المفضلة للبناء عند المبحوثين و إعادة البناء ، حيث صرح الأغلبية بأن المواد المفضلة في عملية البناء و إعادة البناء هي المواد العصرية وهذا بنسبة 64%، مقابل النسبة المتبقية والتي صرحوا بنسبة 36% بأن المواد المفضلة لهم في عملية البناء و إعادة البناء هي المواد التقليدية .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

بما أن تشييد البناء لا يتم إلا من خلال استعمال المواد المعدة لهذا الغرض ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها ،فإن أغلبية أفراد العينة صرحوا بأن المواد المفضلة لديهم في عملية البناء و إعادة البناء هي المواد العصرية .

غير أن عند نزولنا لأرض الواقع ، وجدنا غير ذلك فإن تصريحهم هذا يكون متعلق بما لهذه المواد من مزايا مقارنة بالمواد التقليدية ، وهذا لأن المواد العصرية تعيش مدة طويلة (مدة حياتها) إذا ما قارناها بالمواد التقليدية ، زد على ذلك فإنها سهلة في عملية تسريع وتيرة البناء ، وهي متوفرة كثيرا مقارنة بالمواد التقليدية ، والتي أصبحت مفقودة تقريبا ،أين لا يتم إنتاجها إلا عن طريق الطلب و الحجز المسبق .

و منه نستنتج أن رغم المزايا السابقة الذكر بخصوص المواد العصرية ، فإنها غير مستعملة بكثرة في القصر، وهذا راجع بأن أثمان السلع الخاصة بها باهضة ، و هي دائمة في الزيادة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، فإن اليد العاملة في هذا المجال تطلب مقابل العمل ثمنا باهضا ، ولهذا نجد سكان القصر يتوجهون لاستعمال المواد التقليدية لأنها سهلة الاستعمال ، و خاصة في إعادة البناء ، وأثمانها مقبولة نوعا ما .

جدول رقم :(28) يبين العملية التأهيلية و الإصلاحية للسكنات بداخل القصر :

فئة الاتجاه		تأهيل وإصلاح السكنات	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	التهذيب	3	14
2	الترميم	17	77
3	إعادة التنظيم	0	0
4	إعادة الهيكلة	2	9
المجموع		22	100%

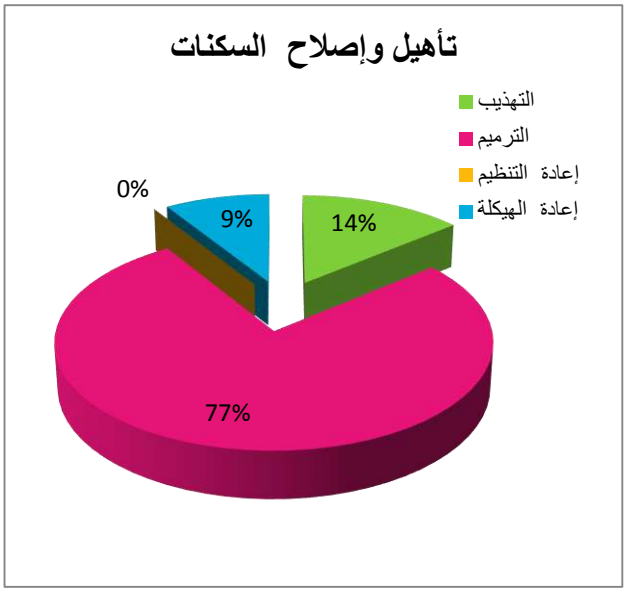

الشكل رقم:32

من بين العناصر الأساسية التي تدخل في عملية التنمية ، القيام بعملية إنشاء سكنات أو إصلاحها وهذا حسب الحال ، لذلك حاولنا من خلال الجدول رقم (28) أعلاه ، معرفة الوضعية التي آلت اليها السكنات بداخل القصر العتيق، من حيث التأهيل والإصلاح ، إذ صرح أفراد العينة بنسبة 77% منهم أن السكنات

المتواجدة بداخل القصر العتيق يتم ترميمها بصفة كبيرة ، وهذا مقارنة بالذين صرحوا بأن السكنات تعرف عملية تهذيب فقط بنسبة 14% ،وأما باقي أفراد العينة صرحوا بنسبة 9% بأن السكنات يتم إعادة هيكلتها من جديد وهي نسبة ضعيفة أما بخصوص عملية التنظيم فهي منعدمة تماما.

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

كما سبق القول فإن عملية البناء و إصلاح السكنات من حيث التأهيل و الإصلاح تعتبر من بين العناصر الأساسية الداخلة في التنمية المحلية ، و من خلال النتائج المتحصل عليها عمليا عن طريق أفراد العينة ، تبين بأن المبحوثين على علم و دراية لما يحدث و تتعرض له سكنات القصر من حيث التغيرات المختلفة سواء الإيجابي أو السلبي منها، أين يتضح جليا بأن المشاريع التنموية و الخاصة بسكنات القصر يتم تأهيلها و إصلاحها من خلال التركيز على عملية الترميم بالمقام الأول ، و يرجع هذا الأمر في نظرنا الى أن عملية الترميم تحافظ تقريبا على المعالم الأساسية للبناية من الزوال ولا تتطلب مواد بناء كثيرة وجهد عظيم ، وهذا ما يسمح لسكان القصر بالتصرف انفراديا في ترميم سكناتهم بدون الرجوع الى مصالح البلدية نظرا للإجراءات والتعقيدات الإدارية التي يتعرض لها من يطلب من هذه الجهة التدخل من أجل ترميم سكنه ، و خاصة مشكل عقد الملكية ، و التي تكون عادة على الشيوع أو غير مقسمة بين الورثة ، ومنه فإن صاحب البناية لا يستطيع القيام بالترميم، فهو يلجأ الى التهذيب الذي هو سهل مقارنة بعملية الترميم ، وأما إعادة التنظيم وهيكلة السكنات نكاد نجدها منعدمة تقريبا .

جدول رقم :(29) يوضح مراعاة توفير الأنشطة الاقتصادية أثناء البناء و إعادة البناء :

فئة الاتجاه		الأنشطة الاقتصادية أثناء البناء	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	19	86
2	لا	3	14
المجموع		22	100%

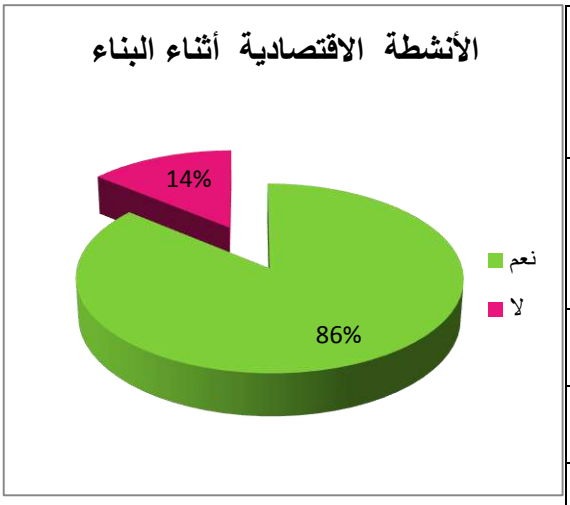

الشكل رقم:33

إن التغيرات التي يتعرض لها القصر العتيق و خاصة على المستوى العمراني ، جعلت الكثير من الأمور تتغير في البناء ، ومن بينها المجال الاقتصادي عن طريق انفتاح القصر على محيطه الخارجي ، و انتشار ظاهرة الشراء و البيع من مختلف الأنشطة ، فإذا رجعنا إلى النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول رقم (29) أعلاه ،والذي أردنا منه معرفة ما مدى مراعاة و توفير الأنشطة الاقتصادية أثناءالبناء إعادة بناء السكنات، يتم أخذ الجانب الاقتصادي بعين الاعتبار ، و أما باقي أفراد العينة فصرحوا بنسبة 14%، بأنه لا يوجد أي مراعاة لجانب الأنشطة الاقتصادية أثناء البناء و إعادة البناء .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

نلاحظ من خلال تصريحات المبحوثين ، بأن مراعاة توفير الأنشطة الاقتصادية أثناء البناء وإعادة البناء موجود داخل القصر، و خاصة مع انفتاح القصر على المحيط الخارجي منه، مثلا سوره الخارجي، فأغلب السكنات المحيطة بسور القصر أخذ أصحابها في فتح محلات تجارية مطلة على الخارج ،وهذا لاستغلال فرصة الترميم وإعادة البناء التي قامت بها مصالح البلدية من خلال إعادة واجهة سور القصر ، أين أخذ ملاك المباني الموجودة بسور القصر في التفكير في فتح نوافذ مطلة على خارج السور تستغل من طرف أحد أفراد القصر، أو القيام بعملية إيجاره للغير وهذه الظاهرة منتشرة بكثرة .

وما يمكن استنتاجه بأن أفراد المجتمع يدركون أهمية الأنشطة ، مثل الأنشطة التجارية، و التي يتم من خلالها توفير و تلبية حاجيات القصر و عائلاتهم ، و هذا من أجل توفير الوقت من تكبد عناء الذهاب إلى محلات بعيدة أو أسواق، زد على ذلك توفير مداخيل إضافية لرب الأسرة كمدخول يعينه على متطلبات العيش .

جدول رقم :(30) يوضح مراعاة توفير أماكن للراحة و الاستجمام أثناء البناء و إعادة البناء :

فئة الاتجاه		أماكن الراحة والاستجمام أثناء البناء	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	6	27
2	لا	16	73

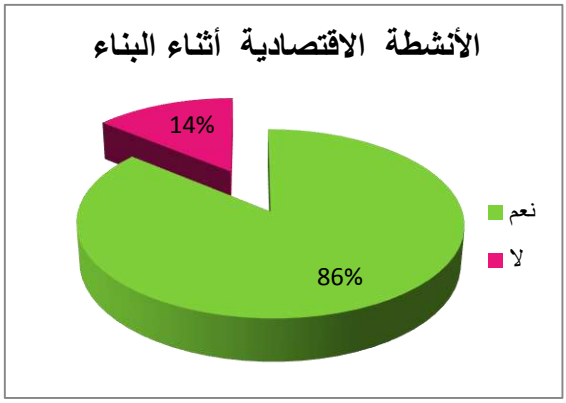

الشكل رقم:34

المجموع	**22**	**100%**

مثلما هو معروف فإن عملية البناء تتم من خلال القيام بإعداد مخطط للبناء يوضح مختلف معالم وتفاصيل هذه البناية من حيث المداخل و المخارج وعدد الغرف ...الخ ،كذلك هو الحال بالنسبة للمخطط العام لبناء وإعادة بناء القصر ، وهذا من أجل مراعاة توفير أماكن الراحة والاستجمام أثناء إعداد المخطط العام.

ومن خلال الجدول رقم (30) أعلاه، نلاحظ بأن أفراد العينة صرحوا بنسبة كبيرة تقدر بـ73 %، بعدم مراعاة توفير أماكن الراحة والاستجمام أثناء إعداد مخطط بناء القصر ،أما باقي أفراد العينة وبنسبة ضعيفة تقدر بـ 27%، صرحوا بمراعاة توفير أماكن الراحة و الاستجمام أناء إعداد مخطط البناء .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

من المعترف عليه بداخل القصر العتيق بورقلة ، منذ البدايات الأولى له من حيث تشييده، قام الأوائل ببناء أماكن وساحات واسعة للراحة والاستجمام وحتى تشييد بعض الإقامات لبعض المناسبات، مثل الأعراس والمآتم والزيارات السنوية التي تقام داخل القصر تكون من طرف العروش (بني براهيم ، بني سيسين و بني واقين ...الخ) أو العائلات الكبيرة بداخل القصر مثل بازين، بن راس، محجر، بابا حمو، بوغابة و بوبلال ...الخ ، أين تخصص هاته العائلات أماكن من أملاكها كحبوس لغرض الراحة والاستجمام و التجمعات الخاصة بالقضايا المختلفة ، وكذلك تقام في هذه الأماكن وخاصة في فصل الصيف أماكنا لجلوس الرجال الكبار في السن وخاصة بعد العصر، وتقام فيها كذلك الشورى العامة ، وما نلاحظه في الواقع أن مصالح البلدية أثناء قيامها بترميم واجهات الشوارع بداخل القصر، قامت بإعادة ترميم هذه الأماكن غير أن أفراد القصر و خاصة في هذه الآونة الأخيرة لم يقوموا باستغلال هذه الأماكن كما كان أسلافهم يفعلون، رغم دورها الفعال في تحقيق التلاحم و التماسك الأسري وكذلك التنمية الاجتماعية داخل القصر ، ولهذا أصبح مجتمع القصر يعاني مشاكل عصيبة تحتاج من يتصدى لها ، وعليه ندعوا الأسر وخاصة الكبار والمجتمع المدني لإعطاء هذه الأماكن حقها من حيث التفعيل .

1-4 :عرض وتحليل وتفسير البيانات التعلقة بالسؤال الثالث:

المحور الخاص: الجمعيات الثقافية بداخل القصر و دورها في التنمية المحلية.

جدول رقم :(31) يوضح علم المبحوثين بالجمعيات المحلية المتواجدة بداخل القصر :

فئة الاتجاه		الجمعيات المحلية داخل القصر	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	16	73
2	لا	6	27
المجموع		22	100%

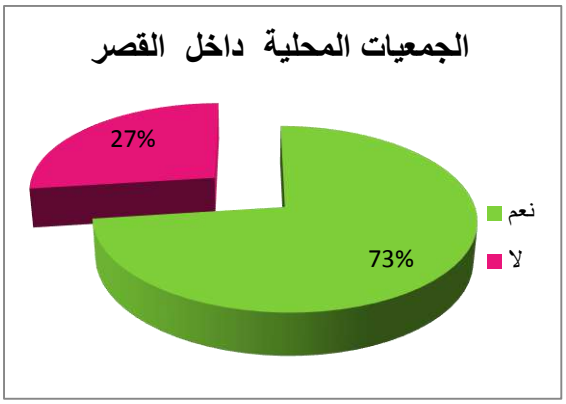

الشكل رقم:35

باعتبار التنمية المحلية تشاركية ، فإن المجتمع المدني والمتمثل في الجمعيات المختلفة بداخل القصر، التي يجب كذلك أن يكون له دور في هذا المجال ، وهذا عن طريق مشاركة السلطات المحلية في جميع مراحل النهوض بالتنمية الاجتماعية بداخل القصر ، من الإشراف و المتابعة الدورية لجميع مراحل تنفيذ المشاريع التنموية ،وتذليل ما يمكن أن يتعرض أو يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة .

و إذا أردنا معرفة تواجد الجمعيات بداخل القصر أم لا، قمنا من خلال الجدول رقم (31)، استجواب المبحوثين بخصوص علمهم بتواجد الجمعيات داخل القصر ، فاتضح بأن نسبة 73%، منهم صرحوا بتواجد الجمعيات المحلية ، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع النسبة 27%، الذين صرحوا بعدم العلم بتواجد الجمعيات المحلية داخل القصر

التفسير و التحليل السوسيولوجي:

(بما أن الجمعية هي وحدات اجتماعية متكونة من مجموعة من الأفراد إنبثقت عنهم رغبة للقيام بأنشطة ثقافية لتحقيق هدف مشترك بينهم ، وذلك في إطار من التعاون دون البحث عن تحقيق الربح)[1].

[1] عزيز سامية شنوف زينب ، **دور جمعية القصر للثقافة والإصلاح في المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع الصحراوي** ، مجلة العلوم ألإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح ، سنة 2015 ، ص 327 .

إن تواجد الجمعية في المجتمع يوحي بأن أفراد هذا الأخير لهم تنامي في الوعي بأهمية و دور العمل الجمعوي و التنمية الاجتماعية ، حيث نجد داخل القصر العتيق مجموعة معتبرة من الجمعيات الثقافية بمختلف أنشطتها و أهدافها المتعددة ، وهذا بقرابة أو أكثر من 60 جمعية معتمدة ،ولذلك صرح أفراد العينة بأن لهم علم بالجمعيات المختلفة المتواجدة بداخل القصر ، أما ستة أفراد فقط فلا يعلمون بتواجد هذه الجمعيات ،وهذا راجع في نظرنا لعدم فهم معنى الجمعية أو لعدم التعامل معها أصلا .

و من خلال نزولنا للواقع العملي من طرفنا ، وهذا بإعداد مقال بعنوان "**دور مؤسسات المجتمع المحلي في التنمية المحلية بداخل القصر** " اصطدمنا بواقع مر ، إذ وجدنا جمعية واحدة تهتم بالتنمية المحلية ، ألا وهي جمعية القصر للثقافة والإصلاح ، التي تتواجد في الميدان العملي، وهذا من خلال متابعتها لكافة المشاريع التنموية بداخل القصر وذلك من خلال تنسيق الجهود مع مصالح البلدية ،من بداية مرحلة التخطيط الى التنفيذ،وهذا يوحي بوعي أفراد هذه الجمعية بدورها التنموي ،وذلك من أجل المحافظة على الموروث الثقافي للقصر من الاندثار والاضمحلال ، ولهذا ندعوا جميع جمعيات القصر ، أن تنسق مع هذه الأخيرة من أجل التعاون و تظافر الجهود ، لأن التنمية المحلية هي عملية تخص الجميع و ليس فردا أو هيئة معينة.

جدول رقم :(32) يبين انخراط المبحوثين في الجمعيات أو مؤسسات المجتمع المحلي :

فئة الاتجاه		المشاركة في الجمعيات ومؤسسات المجتمع المحلي	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	11	50
2	لا	11	50
المجموع		22	100%

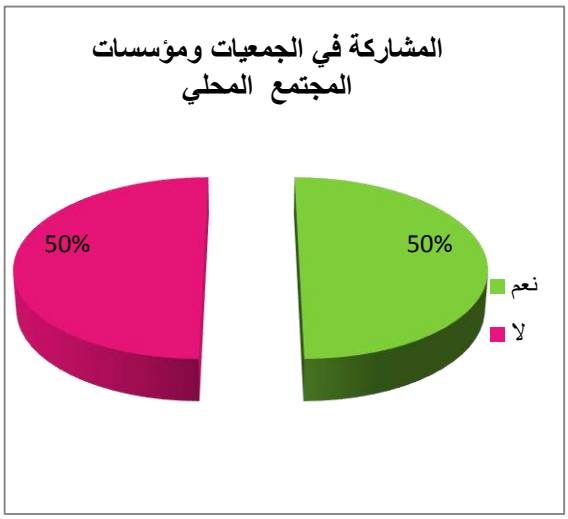

الشكل رقم:36

لا يكفي علم المبحوثين بتواجد الجمعيات المحلية داخل القصر لتحقيق التنمية المحلية في ظل التغيرات المتسارعة و خاصة الثقافية منها ، ولكي تنتج الأرض ثمارها ، أضحى من الضروري بمكان أن يكون لأفراد العينة دور إيجابي يتم من خلاله تفعيل دور الجمعيات المحلية المتواجدة بداخل القصر ، و لكن لايأتي ذلك إلا من خلال الانخراط في هذه

الأخيرة ، إذ حاولنا من خلال الجدول رقم (32) ،أعلاه معرفة هل أفراد العينة منخرطون في مثل هذه الجمعيات و المؤسسات المجتمع المحلي أم لا . وحسب النتائج المتحصل عليها فإن الإجابة بخصوص هذا الموضوع كانت متساوية إلى نصفين بين من صرحوا بنعم وبين من صرحوا بـ لا و المقدرة بـ 50% لكل طرف .

التفسير والتحليل السوسيولوجي :

من خلال الجدول أعلاه ،يتضح أن نسبة 50%، من المبحوثين الذين ينتمون إلى الجمعيات و مؤسسات المجتمع المحلي هم جمعيات ، أو أحزاب ، أو نوادي ...الخ ،أما النصف الآخر من المبحوثين والمقدرة كذلك بـ50%، فصرحوا بعدم المشاركة في هذه الهياكل الاجتماعية ، ويرجع ذلك إلى عدم ثقة هؤلاء في الأفراد المنتمون إليها ، وأن أعضاء الجمعيات لهم مصالح شخصية، وليس هدفهم تنمية القصر ، سواء من بعيد أو من قريب ، و كذلك من كانت حجته بعدم المصداقية ، مما نلاحظ واقع الجمعيات القصرية أنها غير معروفة لجميع أفراد القصر، حيث لا توجد لها مقرات واضحة تعرف بها ، أو لافتات تعلن عن وجود جمعية معينة ،وعليه فإن الواقع يصرح بأن هذه الجمعيات لا تكون حاضرة إلا في مناسبات معينة، مثل تنظيم الأعراس الجماعية ،استقبال الحجاج ...الخ ، ولهذا وفي نظرنا يجب على رؤساء الجمعيات تغيير طريقة العمل ، والانفتاح على سكان القصر ، من أجل فتح الباب لهم للمشاركة في إبداء الرأي و طرح انشغالاتهم في ضل التغيرات الحادثة ، لأن الانخراط أصبح ضرورة ملحة .

الجدول رقم: (33) يوضح اهتمام المبحوثين بالمشاكل التنموية بالقصر :

فئة الاتجاه		المشاكل التنموية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	12	55
2	لا	10	45
المجموع		22	100%

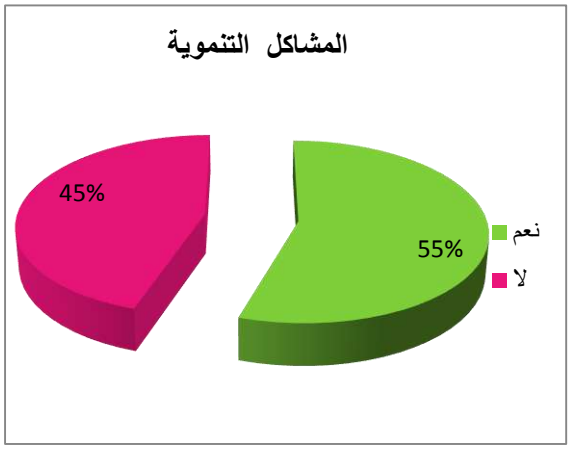

الشكل رقم:37

إن القصر العتيق بورقلة يعاني الكثير من المشاكل المختلفة ، إذ إننا نجد على رأسها المشاكل المتعلقة بشق التنمية المحلية، أين قمنا بمحاولة استجواب أفراد العينة و هذا عن طريق الجدول رقم (33) أعلاه و الذي يوضح اهتمام المبحوثين بالمشاكل التنموية من عدمها ، فقد بينت النتائج المتحصل عليها والتي توحي بأن الأغلبية و المقدرة نسبتها

بـ 55 % التي صرحت بنعم أي بالعلم بالمشاكل التنموية بداخل القصر ، و أما بقية المبحوثين صرحوا بنسبة 45 % ليس لهم أي علاقة ولاعلم بالمشاكل التنموية .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

في حقيقة الأمر أن التنمية المحلية هي عملية يتم تجسيدها بهدف النهوض بالمجتمع، و أفراده عن طريق بعث فيهم روح التعاون والتضامن العضوي بين أعضائه في محاولة تذليل كل الصعوبات والعراقيل والمشاكل التي يمكن أن تعترض عملية التنمية المحلية.

وحتى نقف عند هذه النقطة، قمنا بتوجيه السؤال للمبحوثين لمعرفة ما مدى اهتمامهم بالمشاكل التنموية بداخل القصر، فالمشاكل التنموية شيء موجود قد يكون قبل القيام بالعمل أو أثناء العمل أو بعد العمل، ومن خلال تحليل الوحدات، نلاحظ بأن الوحدة رقم (01)، كانت في المرتبة الأولى بنسبة 55%، حين صرح المبحوثون بأنهم على علم بالمشاكل التنموية، وهذا لأنهم معرضون لها كسكان متواجدون بداخل القصر ، وهناك، من قال بأن هذه المشاريع تعرف تذبذبا، وأنها ليست في مستوى تطلعات أسر القصر سواء من حيث عدم الموافقة على المشروع أصلا، أو طريقة العمل أين يخلق المشكل بين الهيئة الساهرة على المشروع، والمقاول والأفراد بسبب عدم تطابق وعدم الاتفاق في بعض النقاط.

وفي رأينا أن هذه المشاكل ترجع إلى عدم جلوس الأطراف المعينة على طاولة الحوار قبل النزول للميدان ، وزد على ذلك فإن مثل هذه الأمور يجب أن نتجاوزها، و هذا من خلال المشاورة و الجلوس قبل النزول للواقع مباشرة ، لأن تصرفا كهذا سوف يقلل من المشاكل التنموية التي قد تعترض و تعيق تنفيذ المشاريع و تطيل المدد المخصصة لهذه الأخيرة .

جدول رقم :(34) يوضح مشاركة المبحوثين في الحملات التطوعية بداخل القصر :

فئة الاتجاه		مشاركة المبحوثين في الحملات التطوعية	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	14	64
2	لا	8	36
المجموع		22	100%

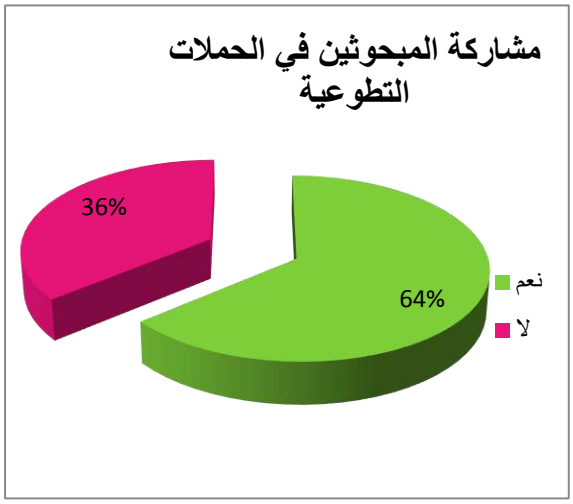

الشكل رقم:38

يعتبر العمل التطوعي خاصة في وقتنا الحاضر من بين الأمور التي توحي بوعي المجتمع بأهمية هذه العملية في الحياة، و هي تعكس صورة إيجابية عن أفراد المجتمع و لهذا تعتبر الأعمال التطوعية من أحد المصادر المهمة للخير لأنها تساهم في عكس صورة إيجابية عن المجتمع و توضح مدى ازدهاره و انتشار الأخلاق الحميدة بين أفراده ، لذلك يعد العمل التطوعي ظاهرة إيجابية، و نشاطا إنسانيا مهما، ومن أهم المظاهر الاجتماعية السلمية فهو سلوك حضاري يساهم في تعزيز قيم التعاون و نشر الرأفة بين سكان المجتمع الواحد[1] .

ولهذا حاولنا من خلال الجدول رقم (34) أعلاه ، معرفة ما مدى مشاركة المبحوثين في الحملات التطوعية بداخل القصر العتيق بورقلة ، وكانت النتائج على النحو التالي : هناك نسبة كبيرة من أفراد العينة و المقدرة بـ 64% صرحوا

[1] hllps //**mawdoo3.com.heuren date du** 30/07/ 2020

بالمشاركة في الحملات التطوعية بداخل القصر ، أما نسبة ضعيفة و المقدرة بـ 36%، فصرحوا بعدم المشاركة في هذه الأخيرة .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

كما هو معروف على المجتمع القصر لولاية ورقلة بأنه المجتمع الأول بورقلة الذي عرف معنى التمدن و الحضارة من حيث التنظيم و ترتيب الشؤون و الأمور الخاصة " يطلق عليه اسم –المدنية– " ، و لهذا كان العمل التطوعي بالنسبة لأفراد القصر ليس بالعمل الصعب ، فكلما كان هناك إعلان لعمل تطوعي بداخل القصر سواء من طرف الجهات الرسمية أو غير الرسمية ، وفي أحايين أخرى يتم الإعلان عن العمل التطوعي في المسجد يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة، عن تنظيم حملات النظافة على مستوى أحياء القصر، فكانت تنظم بيوم السبت تعاونا مع المصالح المختصة ، خاصة عمال النظافة لبلدية ورقلة .

و منه نستنتج بأن أغلب أفراد مجتمع القصر على وعي تام بأهمية العمل التطوعي في الحياة الاجتماعية ، و أنه يكرس روح المحبة و التعاون و يسمح بإدماج كل فئات و شرائح المجتمع و خاصة الشباب الذي يعول عليه كثيرا .

جدول رقم :(35) يوضح مشاركة المبحوثين في إنتخابات المجالس المنتخبة :

فئة الاتجاه		المشاركة في الانتخابات	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	11	50
2	لا	11	50
المجموع		22	100%

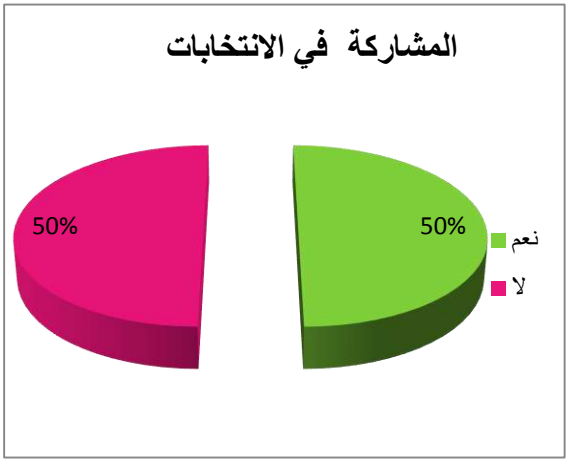

الشكل رقم:39

تعدّ الانتخابات حقا شخصيا يتمتع به جميع المواطنين ، فهو من الحقوق الطبيعية ، والتي أكد عليها – جان جاك روسو– " و لا يمكن سحبه من المواطن ،كما ذهب أن بعض الناخبين ينظرون إلى هذا الحق باعتباره وظيفة اجتماعية و يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأفراد أثناء قيامهم بالانتخاب لا يزاولون حقا من حقوقهم ، وأنهم يزاولون وظيفة أو خدمة عامة للأمة يتم من خلالها اختيار أصلح الأشخاص لمزاولة شؤون الدولة[1] .

فالانتخاب قبل أن يكون حقا من الحقوق الوطنية، فهو حق من الحقوق الدولية و الذي تدعو إليه الهيئات والمنظمات الدولية، ومن الواجب صيانته واحترامه فهو يمارس من خلال ترشح ونقل المناصب أو المسؤوليات أوالمشاركة عن طريق التصويت واختيار الممثلين، وهو يعتبر من بين المؤشرات الأكثر فعالية لتجسيد السياسات التنموية على المدى القصير أو المتوسط .

و إذا رجعنا الى الجدول رقم (35) أعلاه الذي يوضح مشاركة المبحوثين في انتخابات المجالس المنتخبة، يتضح لنا بأن نسبة الذين يشاركون في عملية التصويت و الذين لا يشاركون نسبة متساوية وتقدر ب50%لكل وحدة تحليل رقم (1)و(2).

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

سبق و أن عرفنا أن الهيئات المسؤولة عن التخطيط و البرمجة والتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية تكون من طريق المرافق العامة التابعة للدولة وعلى رأسها البلدية و الولاية، و هي الهيئات التي لا يتم اختيار أعضائها على المستوى المركزي ، وإنما يكون تعيين أعضاءها، و خاصة الرؤساء ومن معهم من الأعضاء بالنسبة لمجلس البلدية و الولاية لا يكون إلا على المستوى المحلي ، عن طريق الانتخابات المحلية للبلدية والولائية التي يتم تنظيمها كل 5 سنوات تقريبا في الحالة العادية .

وعليه فإن أفراد المجتمع هم الذين يختارون من يمثلهم و يحقق اهتماماتهم التنموية و هذا ما نلاحظه بالنسبة لسكان القصر ، وفي كل مناسبة يتم فيها تجديد المجالس المحلية إلا وتكون نسبة مشاركة السكان تفوق 50%و يتم فيها اختيار رئيس المجلس الشعبي الولائي و البلدي ، وهذا ما لاحظناه خاصة في السنوات الأخيرة ، أين يتبين إدراكهم لأهمية هذه الانتخابات التي سوف تنعكس لا محالة على أرضية الواقع ، وهذا عن طريق تجسيد المشاريع التنموية بداخل القصر العتيق ،نظرا لأن التنمية المحلية بدأت تعرف دفعة قوية ،رغم التذبذبات التي باتت تعرفها بسبب تغيير أعضاء المجالس المنتخبة، أو بسبب نقص التموين والتنفيذ .

[1] إحسان حفظي ، **المرجع نفسه** ، ص 443 .

جدول رقم :(36) يوضح حضور المبحوثين لاجتماعات المجالس المنتخبة :

فئة الاتجاه		حظور المبحوثين لاجتماعات المجالس المنتخبة	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	نعم	04	18
2	لا	18	82
المجموع		22	100%

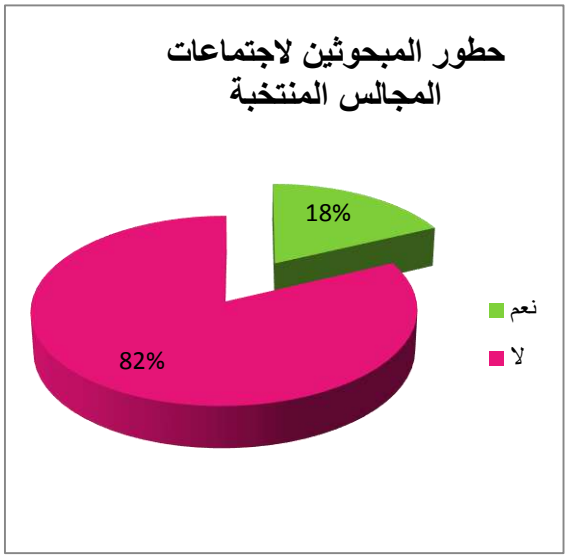

الشكل رقم:40

وبعد الانتهاء من عملية الانتخابات ، وتعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي و الولائي و أعضاؤه ، يتم بعده إجراء اجتماع عام لتنصيب الرئيس، ورؤساء اللجان حسب ما ينص عليه قانون البلدية المادة 31 من أجل تحديد مهام كل لجنة ، غير أن هذه اللجان التي يقع على كاهلها تجسيد المشاريع التنموية ، فالقانون يسمح لها بإشراك بعض أفراد المجتمع، أو مؤسسات المجتمع المدني من أجل مشاركتها و التعاون معها ،والمشاورة في كيفية تحديد أولويات كل جهة من حيث المشاريع التنموية التي تستفيد منها وطريقة العمل .

ومن خلال جدول رقم (36) أعلاه ، حاولنا معرفة ما مدى حضور المبحوثين لاجتماعات المجالس المنتخبة، فقد أكدت النتائج بالأغلبية والمقدرة نسبتها بـ 82%، عدم حضور الاجتماعات الخاصة بالمجالس المنتخبة، أما الباقي فأكدوا حضور الاجتماعات في المجالس المنتخبة و التي نسبتها 18% .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

" تعتبر مشاركة المواطنين وحضور اجتماعات المجالس المنتخبة ،من بين أهم المؤشرات القوية للتنمية السياسية، لأن من خلال هذه الاجتماعات ،يتم وضع خطة عامة لتسيير المجتمع، ولذلك لابد للمواطنين أن يكونوا طرفا شريكا في هذه الخطة " ، وإذا رجعنا الى النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ بأن أغلبية المبحوثين لا يحضرون اجتماعات المجالس المنتخبة، مرجعين السبب في ذلك عدم استدعائهم من طرف الجهات المعنية ، ومنهم من صرح بأنه لا يعترف أصلا بهذه المجالس ، بحجة عدم الفعالية من جهة، وعدم الاعتراف بمصداقيتها من جهة أخرى و منهم من صرح بعدم وجود الحوار، وانفراد أصحاب القرار برأيهم .

جدول رقم: (37) يوضح دور الجمعيات من حيث التوعية و الاهتمام بالقصر و المحافظة عليه كتراث مادي من خلال التنمية المحلية :

فئة الاتجاه		دور الجمعيات في أهمية المحافظة على القصر	
رقم الوحدة	وحدات التحليل	التكرار	النسبة %
1	فعال	02	09
2	غير فعال	20	91
المجموع		22	100%

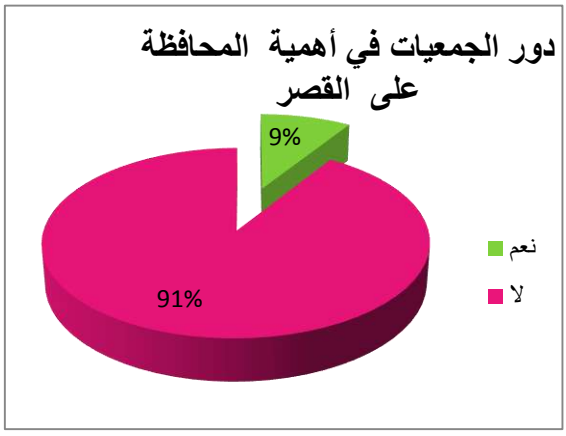

الشكل رقم:41

و لما عرفنا بأن القصر العتيق يتواجد بداخله أكثر من 60 جمعية بمختلف نشاطاتها المتباينة، فإن القانون الجزائري من خلال دساتيره المتعاقبة، سمح للأفراد حرية إنشاء هذه الأخيرة ،كي تكون شريكا للهيئات الرسمية ،لتحقيق الأهداف المختلفة ،ومن أهم الأهداف ذات الأولوية البالغة، المحافظة على التراث المادي للقصر،ولهذا أردنا من خلال هذا السؤال الوقوف على فعالية الجمعيات من عدمها .

أين تبين لنا من خلال تصريحات المبحوثين في الجدول رقم (37) أعلاه ،بأن نسبة كبيرة و المقدرة بـ91% ،بعدم فعالية الجمعيات أما نسبة 9%، من أفراد العينة فصرحوا بفعالية الجمعيات .

التفسير و التحليل السوسيولوجي :

رغم ما تتمتع به الجمعيات من حرية النشاطات التي ترغب في إنجازها و الأهداف المسطرة، ومن خلال اختيار الشكل القانوني للجمعية ونوعية العمل التحسيسي والتطوعي الميداني ،إلا أنه نلاحظ من تصريح المبحوثين بعدم فعالية هذه الأخيرة على أرض الواقع ، وخاصة ما تعلق بالمحافظة على القصر العتيق بورقلة، فيؤكد أحد المبحوثين بأن هذه الجمعيات لا يهمها القصر ، لا من بعيد ولا من قريب ، وإنما هدفها الوحيد هو تحقيق المصالح الضيقة "الشخصية" و منهم من صرح بأن هذه الجمعيات غير موجودة أصلا ، ولا يسمع بها إلا في المناسبات الدينية ، مثل قفة رمضان ، ختان جماعي ، تنظيم عرس جماعي ...الخ، وأما بخصوص القصر ، فهو غير مبرمج تماما في اهتماماتها ولا مشاريعها المستقبلية، واتضح لنا من خلال المقال الذي قمنا به تحت عنوان "**دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية** " تبين لنا بأنه لا يوجد إلا جمعية واحدة تنشط في هذا المجال للمحافظة على القصر كتراث مادي .

فعلى الجمعيات إذا السعي إلى إدراج تنمية القصر والمحافظة عليه كتراث مادي ثقافي من بين أولى الأولويات، و هذا مهما كان دور هذه الجمعية و نشاطها الرئيسي .

وعلى القائمين كذلك على الجمعيات لابد لهم أن يعوا بأهمية المحافظة على القصر ، وهذا نتيجة لما يتعرض له من العوامل الداخلية و الخارجية المختلفة ،والتي تهدد كيانه يوما بعد يوم ، وعليه بات على رؤساء الجمعيات أن يقوموا فيما بينهم بحركة تنسيقية يكون الهدف منها العناية بالقصر ،وكذلك تسخير كل الإمكانيات المادية و غير المادية ، وخاصة منها الوسائل التقنية والاستنجاد بأصحاب الخبرة من الكوادر والإطارات الجامعية، من أجل توظيف كل أفكارهم و معارفهم العلمية في هذا المجال ، وعلى رأسها استعمال تقنيات الاتصال والمعلومات (إعلام آلي ، أنترنت) وتكثيف البحث العلمي المتخصص الذي يمكن من تفعيل كل العناصر المتاحة من أجل الخروج بأنجع الأساليب والطرق العلمية والمنهجية التي تفيدنا في المحافظة على هذا الكنز من الاندثار ، في ظل التغيرات المستمرة

و المستجدات الخطيرة و تغيير أنماط التفكير والتنازل عن التعصب للآراء الضيقة و التنحي عن الأنانية وحب الذات ، والنظر إلى المصلحة العامة التي ترجع بالخير على الفرد و المجتمع ، و خاصة سكان القصر بورقلة ، و الذي يعتبر أول المباني المشيدة بالجزائر، ولسكان الولاية ورقلة بصفة خاصة.

ثانيا : عرض نتائج الدراسة الميدانية :

بعد الانتهاء من التحليل والتفسير السوسيولوجي لدراستنا ، توصلنا إلى النتائج التالية:

02-01 النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية :

من خلال دراستنا لاحظنا بأنها يغلب عليها جنس الذكور بنسبة 82 %، مقارنة بفئة الإناث ،والتي بلغت نسبتها18 %، وهذا راجع إلى أن الذكر هو الذي يمثل رب الأسرة في جميع المناسبات ، فكل صغيرة أو كبيرة تحدث داخل البيت إلا وله علم بها ، أين كان الاتصال مع الذكور سهل المنال ، وأما الإناث لم تكن لهن رغبة كبيرة لإجراء المقابلة ،وهذا راجع إلى عدم الفهم لمعنى المقابلة ،والهدف المرجو منها ، حيث كان لديهن تخوف من الإدلاء بأي معلومة ،والتي كن يظنَّن بأنها سرية ،وعليه كانت نسبتها طفيفة في البحث .

إن أفراد العينة موزعون على أربع فئات عمرية، ولكن الفئة الغالبة في البحث هي التي كانت تنحصر ما بين [41- 60] سنة،وهي تمثل الشباب والكهول، وهذا أمر طبيعي لأن الرجل وخاصة بداخل القصر، إذا أصبح عمره ثلاثين سنة، عليه أن يعد أسرة خاصة به، ثم تأتي الفئة من [61-80] سنة، في المرتبة الثانية، ولهذا فإن الأسر التي أجري عليها البحث تقريبا ،وبنسبة كبيرة نوعا ما ،من 41 سنة فما، فوق وهذا لأن هذه المرحلة يكون رب الأسرة فيها حركيا، ونجده تقريبا متواجدا في أي وقت بداخل القصر، ولهذا كان الاتصال سهل المنال مع رب الأسرة مقارنة مع فئة الإناث .

ما يلاحظ على أفراد العينة أنهم جميعا متزوجون وهذا بنسبة 100% ،حيث يعدّ من الطبيعي أن تكون النسبة كذلك لأن الأسرة يبدأ تكوينها الأساسي من الزوج والزوجة ،وعليه فإن الأسر في القصر تدرك قيمة الزواج في تكوين أسرة جديدة التي تعدّ النواة الأساسية في تكوين بنى مجتمع متماسك يعيش أفراده حياة الاستقرار النفسي و الاجتماعي.

وأما عن المهن التي يمارسها أفراد العينة، فهي متنوعة بين الوظيف العمومي والأستاذ بنسبة كبيرة ،مقارنة مع أصحاب الأعمال الحرة، وهذا يدل على أن أرباب أسر القصر العتيق ،يتوجهون للعمل في القطاع العام لأنه محبذ عندهم بصفته يضمن دخلا محددا دوريا ومستمر بدون انقطاع مقرنتا مع الأعمال الحرة ، والتي في نظرهم فيها نوع من المخاطرة أثناء ممارستها .

إن كل أفراد العينة لديهم إقامة بداخل القصر من 20 سنة، فما فوق وقد تصل إلى أكثر من 80 سنة إقامة، وهذا ما يعكس بأن أفراد أسر القصر ، تعرف نوعا من الإقامة المستقرة ، ما يجعلهم يواكبون جانبا من التغيرات التي تطرأ على القصر ، وخاصة الثقافية منها .

02-02 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول :

والمعنون بالتغيرات الثقافية التعليمية وتأثيرها على التنمية المحلية.

إن ما هو معروف على سكان القصر العتيق بورقلة أنهم أصحاب المدينة .أي أول من عرف التمدن (التحضر) وخاصة من حيت النظافة، وتنظيم شؤون الحياة ،وعلى رأسها الاهتمام بالتعليم،حيث المتصفح للتاريخ القديم لورقلة ، يدرك تواجد أماكن مخصصة لتعليم الأولاد مثل،الكتاتيب ،والزوايا ،والمدارس القرآنية، والمساجد،وبدخول المستعمر، قام ببناء المدارس والكنائس تقوم بعملية تعليم أولاد القصر وعلى رأسها* مدرسة بنات البيض* ورغم أن ظاهرها هو التعليم ،ولكن غرضها الأساسي هو التبشير ،ولهذا ندرك بأن العملية التعليمية لها وزن ثقيل في حياة الأسر بالقصر، فهي تبذل كل المجهودات المتاحة لها من أجل أن ينتشر التعليم بداخل القصر ، فأصبحت الثقافة التعليمية من الأمور التي يهتم بها المجتمع بداخل القصر، فكان ينعكس هذا جليا من خلال السماح للأولاد التوجه إلى المدارس بمختلف أطوارها من أجل تعلم أبجديات العلم، وما نلاحظه في أسر القصر دون استثناء وجود أولاد في كل مراحل التمدرس ، وخاصة الطور الابتدائي والمتوسط ، يعني ذلك أن نسبة التسرب المدرسي في الطورين منعدمة تقريبا ،والمتأمل في الجنس الذي يقبل على التمدرس كثيرا ،هو جنس الإناث أكثر من الذكور، وهذا لأن نسبة الذكور أقل من الإناث من جهة، ومن جهة أخرى أن الذكور متسرعون في التوجه إلى الحياة العملية ، مبكرا حرصا على كسب المال ،وخاصة طلب العمل في الشركات البترولية بحاسي مسعود .

وبخصوص المحيط الثقافي بداخل القصر، فنجده من بين العناصر المكونة للهوية الثقافية لأسر القصر،ولأنه شيء متأصل وقديم منذ الأجداد و الآباء ،وخاصة ماتعلق منه بالمركب المادي للثقافة من تقاليد وعادات وأعراف وكذلك كل ماتعلق بالحرف التقليدية، رغم التغيرات إلا أن هذا الجانب بقيت بعض الأسر محافظة عليه ،والتي نسأل لها الثبات في ظل التغيرات التفافية وخاصة فئة الشباب الذي أصبح همه العمل في الوظائف الحكومية .ولو على حساب الموروث الثقافي،وأما عن العناصر المكونة للمحيط الثفافي بداخل القصر فنجد أن بعضها فعال والآخر غير ذلك .فالمكتبة موجودة منذ الاستعمار ولكنها تابعة للكنيسة فنلاحظها دائما مغلقه ولا يسمح بالدخول لها إلا من هو معتنق لدين المسيحية أو الطلبة الأفارقة .وأما أفراد القصر فلا يتوجهون إليها وذلك خوفا على دينهم . وأما بخصوص مكتبة القصر التابعة للبلدية فهي مكسب جديد لأبناء أسر القصر،ولكن ما يتأسف منه دائما أنها مغلقة كذلك

وإذا رأيتها مفتوحة فتلاحظ أنها غير منظمة ولا تقدم الجديد ،وأما بخصوص مقاهي الأنترنت فهناك إقبال كبير من الشباب عليها وخاصة فئة الطلبة من أجل البحث وإنجاز البحوث المدرسية والجامعية، لذلك استفاد القصر من محلات تحيط بسور القصر ،تمارس فيه هذه الأنشطة، زد على ذلك ،فإن أسر القصر الميسورة الحال تقوم بإدخال الأنترنت مباشرة إلى المنازل من أجل استغلال أولادهم لها في الدراسة والبحث وتوفير عناء الخروج من البيت، أما المتاحف فهي منعدمة تماما في القصر.

وأما عن العناصر الأخرى والتي تدخل في تكوين العناصر الثقافية ،فحسب تصريحات المبحوثين فمنها دور الشباب والجمعيات الثقافية ومراكز التكوين...الخ

وعن الثقافة العامة بداخل القصر فهي تنقسم الى قسمين :

قسم يتمثل في الثقافة المادية ،فهي متأصلة وموجودة بشكل كبير مثل العادات والتقاليد المعروفة بالقصر العتيق بورقلة. أما القسم الثاني و المتمثل في الثقافة غير المادية فهي موجودة ولكن ما يلاحظ عليها أنها بدأت تنقص نوعا ما، وهذا نتيجته أن الجيل الأخير من أبناء القصر أصبح لا يهتم بها إلا شيئا يسيرا ،وخاصة ماتعلق باللغة الأمازيغية والمسماة باللهجة الورقلية، والتي لا نجد من يراعي لها هتماما كما هو الحال بالنسبة للغة القبائلية سواء محليا أو وطنيا أو حتى أكاديميا، أضف إلى ذلك أن هناك بعض العادات والتقاليد الخفية غير الظاهرة بداخل القصر للعيان أين تمارس بعض الأسر فقط هذه العادات ، وعن العادات والهويات الثقافية للمبحوثين، فهي موجودة وخاصة منها عادة المطالعة وزيارة المكاتب العمومية ومعارض الكتب وأما بخصوص المطالعة فنجدها عادة موسمية وذلك لأن الأولاد لا يقبلون على شراء القصص والكتب وقراءتها إلا في موسم الدراسة وبعد انتهاء الموسم ،نجد أن هذه العادة تتوقف بسبب عدم التنظيم، زد على ذلك درجة الحرارة التي لا تسمح بالمطالعة والانتقال إلى الأماكن المخصصة لهذا الغرض.

وأما ما تعلق بالاهتمام بالتعليم الفني، فهو موجود من خلال النسبة المصرح بها، إذ نجد بأن العناصر المكونة للتعليم الفني مثل زيارة الأماكن الأثرية ، والمشاركة في النوادي الثقافية بدار الشباب هواري بومدين، أو دار الثقافة مفدي زكرياء، وأما بخصوص العروض المسرحية والمتاحف بداخل القصر،فهي منعدمة تماما، إلا أن الملاحظ بأن هناك بعض الجمعيات تقوم بمجهودات في جانب النشاط الفني لكن هذا لا يظهر جليا وعلنيا لسكان القصر ،وهذا لسبب نقص الإمكانيات أو لعدم وجود أخصائيين في هذا المجال الفني، إلا ما كان اجتهادا من بعض الأعضاء أو جلب بعض الضيوف من خارج الولاية من أجل تفعيل هذا النشاط الفني ،وأما بخصوص المشاريع التنموية التي تهتم بالثقافة العلمية بداخل القصر فهي موجودة من خلال الهياكل المرصدة لهذا المجال مثل دار الشباب ومراكز التكوين

المهني والجمعيات إلا أنها خاوية من الروح وذلك نتيجة الإقبال المحتشم عليها، وعدم وجود تجديد فيها، وأما عن المشاريع التنموية بداخل القصر فهي موجودة من خلال الدراسات لمصالح التقنية لبلدية ورقلة، ومن خلال تخصيص مواقع معينة لهذا الغرض بداخل القصر . فهذه المشاريع موزعة بين المجال الثقافي مثل إنشاء مكتبة القصر الجديد .والمجال الاجتماعي مثل مشروع بناء حي 60 مسكن بالقصر،والمجال الاقتصادي مثل بناء محلات تجارية ضمن الحي نفسه فرغم وجود هذا النوع من المشاريع إلا أن دورها يبقى محتشما وهذا لأنه لم تراع فيها احتياجات وتطلعات الأسر القصرية فيبقى الإقبال عليها ضعيفا جدا ولا تؤدي الدور المنوط بها.

02- 03-النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

المرسوم بالتغيرات الثقافية العمرانية والتنمية المحلية.

وبما أن التغيرات عملية تطال كل شيء ،فنجد أن النمط العمراني بداخل القصر ،هو كذلك قد تعرض لجميع التغيرات مهما كان نوعها وحجمها،والتي يكمن إجمالها في المجالات التالية:

أ/ **التغيرات الاجتماعية**: فنجد هناك تغير في شكل الأسرة ،وذلك من خلال تحول الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة ،أي زيادة عدد السكنات الانفرادية مما يؤثر على تلاحم الأسر، والتعاون والتماسك الأسري والعلاقات الاجتماعية.

ب/**التغيرات الثقافية**: فنلمسها من اندثار بعض العادات والتقاليد التي كانت تستعمل في عملية البناء ،كمواد البناء الجبس* تمشمت* وأعمدة النخيل والتي تمت تغييرها بالمواد العصرية ،ونلاحظ تغيرا في الأشكال الهندسية ومخططات البناء من خلال إدخال بعض الثقافات الأجنبية ،مثل مخططات مغربية ، ألمانية ،هندية ،صينية...الخ، وهذا يرجع في نظرنا إلى ضعف الشخصية والتقليد الأعمى.

ج/**التغيرات الاقتصادية**:إن التطور السريع في هذا المجال ،وانفتاح الدولة على مصراعيها على السوق العالمية ، لم يسلم منه العمران بداخل القصر، أين تعرض هذا الأخير إلى تحولات اقتصادية متنوعة ،وذالك من خلال إدخال السلع للقصر ، مما اضطر بعض الأسر إلى إخراج محلات تجارية من منازلها ولو على حساب حجم أفراد العائلة، والتضييق عليهم من أجل تحقيق مداخيل مالية إضافية من خلال إيجار هذه المحلات . ولهذا فإن أفراد القصر يعلمون مايقومون به من تغييرات على مستويات اجتماعية ثقافية واقتصادية ،من غير إدراك التداعيات التي يمكن أن تحصل جراء هذه التغيرات الخطيرة وخاصة على مستوى النمط العمراني.

وفي ظل التغيرات التي يتعرض لها القصر، من غير أن يكون هناك جهة تتصدى لها ،أصبحت الثقافة العمرانية والعناصر المكونة لها ،في خطر و أيلة للاندثار.

وبخصوص المحافظة على النمط العمراني والثقافي والأصالة القديمة ،والتي أصبحت تحت المحك ،وهذا بالنظر لما يتعرض له القصر من التحولات السالفة الذكر، فلو استمر الأمر على ماهو عليه ،فإن النمط الثقافي للعمران بداخل القصر ،سيصبح في خبر كان.

إن المتأمل للأحداث التي يتعرض لها القصر العتيق بورقلة ،يلاحظ أن هناك بعض المشاريع التنموية والتي تقوم بها مصالح بلدية ورقلة بداخل القصر، منها ترميم بعض واجهات السكنات المهدمة ،وإعادة ترميم السور الخارجي للقصر، وإعادة تهيئة الصرف الصحي ،وشبكة الماء الصالح للشرب ،وإعادة تدعيم شبكة الإنارة العمومية ،وتدعيم فرق النظافة وترميم الزوايا والمساجد.

ومن بين المعلومات التي استنتجتها الدراسة ،أن الجهة الأولى المسؤولة على التنمية المحلية بداخل القصر ،هي بلدية ورقلة بالدرجة الأولى ، أما في المقام الثاني ، فنجد جمعية القصر للثقافة والإصلاح ، أما باقي المؤسسات الأخرى مثل الولاية،والمجتمع المحلي فيأتي دورها استشاري أكثر مما هو ميداني.

وحتى يحافظ القصر على النمط الثقافي العمراني ،يجب على القائمين بمتابعة المشاريع التنموية استعمال مواد خاصة بالنمط الثقافي للقصر ، ولكن الواقع يثبت غير ذلك ، من خلال استعمال المواد العصرية ،والتخلي على المواد التقليدية في بعض عمليات البناء ،رغم أن المواد العصرية لها مزايا على المواد التقليدية وخاصة مدة حياتها ،وبخصوص عملية التأهيل والإصلاحات للسكنات داخل القصر، فقد توصلنا إلى أن أغلبيتها يتم من خلال إجراء عملية الترميم ،أو تهديم ،و أما عملية تنظيم البنايات وهيكلتها من جديد فهي عملية منعدمة تماما ،وخاصة ماتعلق منها بالمحافظة على المعالم الأثرية وأماكن الراحة والاستجمام والأمن.

02-04 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

والمتمثل في الثقافة الجمعوية داخل القصر والتنمية المحلية.

تعدّ الجمعيات من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني، لأن لها دورا من حيث تفعيل المشاركة الشعبية للأفراد في تنظيم شؤونهم الاجتماعية ، وخاصة داخل القصر العتيق بورقلة .وعليه كانت النتائج المتحصل عليها بخصوص هذا السؤال فيما يلي :

إن أغلب المبحوثين صرحوا بتواجد الجمعيات الثقافية بمختلف أنشطتها وأهدافها المتعددة ،وهم على علم بها حيث أكدوا على أن عدد الجمعيات بداخل القصر وحده تفوق أو أكثر من 60 جمعية ،وإن نصف المبحوثين أي 50 بالمئة صرحوا بانتمائهم إلى جمعيات ،أما النصف الثاني فصرحوا بعدم انتمائهم إلى هذه الجمعيات الاجتماعية

مرجعين السبب الى عدم الثقة وعدم المصداقية في أعضاء الجمعية ، أضف إلى ذلك عدم وجود مقرات واضحة لهذه الأخيرة من أجل الاتصال بها ، وأن دورها لا يظهر إلا في مناسبات محدودة مثل قفة رمضان...الخ .

وبخصوص الاهتمام بالمشاكل التنموية بداخل القصر ،فصرحت الأغلبية بأن لهم الاهتمام بهذا الشق ولكن هذه المشاريع تعرف تذبذبا وليست ترقى إلى المستوى المطلوب، وخاصة ماتطمح وتتطلع إليه الأسر بداخل القصر وخارجه .

إن أغلبية المبحوثين صرحوا بالمشاركة في الحملات التطوعية، والتي تنظمها الجمعيات بداخل القصر ، وخاصة مايتعلق الأمر بحملات النظافة المحيطة بالقصر ،والمشاركة في التظاهرات المختلفة مثل العرس الجماعي ، واستقبال الحجاج...الخ.

إن نصف المبحوثين صرحوا بالمشاركة في الانتخابات ،والآخرين بعدم المشاركة فيها وهذا يوحي بأن الانتخابات حق شخصي يمارسه الفرد حسب توجهاته واقتناعاته ،سواء كانت في مستوى المجلس البلدي أو الولائي ،والدور الذي ينتظر منه ،فهو يطلب ويريد أفرادا وأعضاء في المستوى المطلوب من حيث الكفاءة في التسيير وتحقيق التكافل الاجتماعي ،وليس لأغراض شخصية أو انتماءات جهوية تعيق التنمية بداخل القصر .

فكان بعض المبحوثين صرحوا بعدم حضور الاجتماعات الخاصة بالمجالس المنتخبة ، وهذا بسبب عدم استدعائهم من طرف هذه الهيئة، زد على ذلك أنهم صرحوا بعدم أهمية هذا الحضور أصلا.

من خلال النتائج المتحصل عليها في تصريحات المبحوثين حول دور الجمعيات ،من حيث التوعية والاهتمام بموضوع التنمية المحلية بالقصر، والمحافظة عليه كتراث مادي ، صرحت الأغلبية بعدم فعالية هذه الجمعيات في هذا الجانب خاصة نظرا للنشاط المحدود للجمعيات ،والاقتصار في الظهور إلا في مناسبات معينة ، ومحاولة تحقيق أقصى درجة من المصالح الشخصية والضيقة.

ثالثا– النتائج العامة للدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة التي كانت حول التغيرات الثقافية وأثارها على التنمية المحلية بداخل القصر العتيق بورقلة ،كانت هناك دراسة ميدانية لآراء المبحوثين والمتمثلة في الأسر القاطنة بداخل القصر ،التي تناولناها من خلال المحاور الثلاثة ، فكان أن تحصلنا على النتائج التالية :

المحور الأول في التغيرات الثقافية التعليمية وتأثيرها على التنمية المحلية ،والتي توصلنا من خلالها إلى أن الأسر بداخل القصر منذ القدم تعرف اهتمام كبيرا بتعليم أبنائها والحرص عليهم بالتوجيه إلى المدارس بمختلف أطوارها ،وخاصة ماتعلق منه بالثقافة التعليمية ،وأن الجنس الأكثر إقبالا هم الإناث أكثر من الذكور ،وذلك بالنظر الى

التغييرات التي تحدث بداخل القصر، وخاصة في طريقة تفكير الشباب ، وأما عن المحيط الثقافي ،فهو مازال موجود ،وذلك أن بعض الأسر تحافظ على العناصر المكونة له ،وعلى رأسها العادات والتقاليد التي يعرفها القصر، أي الموروث الثقافي سواء مكتسبا تاريخيا أو محدثا بتطور العصر،مثل دخول الأنترنت ،وأما الثقافة العامة بداخل القصر ،فرغم الزوابع التي تتعرض لها ،فهي مازالت تقاوم في شقها المادي والمعنوي ،رغم تقصير الشباب الملاحظ.

وبخصوص محور التغيرات الثقافية العمرانية والتنمية المحلية ،فنلاحظ أن العمران تأثر بالتغيرات الثلاثة ،كما ونوعا، حيث التغيرات الاجتماعية كانت على مستوى شكل الأسرة ، فتغير من الأسرة الممتدة الى الأسرة النواة، مما أثر على العلاقات الاجتماعية وما يتبعها من الجانب الانساني.

كذلك التغيرات الثقافية وخاصة ماتعلق منها بالتراث المادي الخاص بعملية البناء من حيث التغيرات في مواد البناء والأدوات المستعملة، أضف إلى ذلك الهندسة الجديدة في إعداد المخططات،وخاصة في إعادة البناء والذي أرجعناه في رأينا الى ضعف الشخصية ،وحب الظهور في المجتمع من خلال التمييز في عملية البناء،أو ما يعرف بخالف تعرف.

التغيرات الاقتصادية ،والتي تبدو جليا للعيان فلا يكاد يسلم منزل من عملية إخراج محل تجاري منه ،مما أثر سلبا على النمط العمراني، فلذلك يشعر المتجول في شوارع القصر أنه بداخل السوق،مثل استحداث شارع جديد مملوء بالمحلات بجانب السوق القديم والمسمى بسوق ذوبي ولهذا أصبح بعض الأفراد بداخل القصر لا يهتم بالنمط العمراني لا من بعيد ولا من قريب،وأصبح همه جمع المال فقط،في غياب جهة تتصدى لمثل هذه الاعتداءات على النمط العمراني بداخل القصر، والذي في حقيقة الأمر يكون على حساب الثقافة و الأصالة القديمة للعمران بداخل القصر .

وأما دور بلدية ورقلة من حيث التنمية العمرانية بداخل القصر ،فهي موجودة ولكن تتم بطريقة عشوائية وغير منظمة، وهذا في رأينا سببه عدم مشاورة أسر القصر في عملية التهيئة العمرانية من جهة،وعدم إشراك المجتمع المدني بجميع أصنافه في هذه العملية ومن جهة أخرى،ومن أجل الوقوف على التغييرات الحادثة وخاصة ما يتعلق منها بالتغير في الأمور العمران، مثل مواد البناء التقليدية وتغييرها بالمواد العصرية .

وبالنسبة لمحور الثقافة الجمعوية بداخل القصر،والتنمية المحلية ،فتوصلت الدراسة إلى وجود جمعيات ثقافية واجتماعية وتعليمية وفولكلورية ...الخ، ولكن ليس لها صلة ولا علاقة بموضوع التنمية المحلية بداخل القصر،إلا جمعية واحدة فقط والمتمثلة في جمعية القصر للثقافة والإصلاح ، وصرح نصف المبحوثين بأنهم لا ينتمون الى هذه المؤسسات المحلية ولا يتبعون المشاريع التنموية رغم اهتمامهم بها شكليا.

ونلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها ،بأن المبحوثين لهم روح المسؤولية ،وهذا بمشاركتهم بحملات تطوعية ،والتي تنظمها الجمعيات بداخل القصر ،رغم أنهم ليسوا بأعضاء داخلها ، لكن ما تعلق بمشاركة المبحوثين في الانتخابات من أجل اختيار الفاعلين المحليين بالتنمية المحلية ،سواء ببلدية ورقلة أو ولاية ورقلة،فنصف المبحوثين يقومون بالمشاركة في الانتخابات لأهميتها في النهوض بالتنمية المحلية، ولكن مع عدم حضور الاجتماعات الخاصة بهذه المجالس المنتخبة .

وبخصوص النتائج المتعلقة بدور الجمعيات من حيث التوعية والاهتمام بموضوع التنمية المحلية بداخل القصر والمحافظة عليه كموروث مادي من التغيرات الثقافية التي يتعرض لها، فهي أدوار غير فعالة وهذا بسبب محدودية النشاط والتقوقع على النفس ،ومحاولة تحقيق المنافع الضيقة.

وفي الأخير ومن خلال الدراسة المجراة حول التغيرات السوسيوثقافية وآثارها على التنمية بالقصر العتيق بورقلة ،فإنه وبالرغم من تجسيد بعض المشاريع التنموية بداخل القصر العتيق، إلا أنه لا تزال ترقى الى مستوى تطلعات الأسر القصرية بورقلة ،وأن هذه المشاريع لا تخدم الثقافة المحلية ولا التراث المادي والمعنوي للجزائر ككل.

وعليه ورغم العراقيل والعوائق الإدارية و المجتمعية بات علينا بوصفنا باحثين وأكاديميين،أن نكثف من هذه الدراسة البحثية ، خاصة المتعلقة بالقصر العتيق بورقلة ،لتشخيص الحالة أو الوضعية الكارثية التي آل إليها القصر من كل النواحي والجوانب، وهذا لتجنيب المشاريع التنموية من الفوضى التي تعرفها ،والأموال التي تهدر من أجلها ،حتى نحقق تنمية حقيقية تستجيب إلى طموحات ورغبات الأسر، وهذا لأن المعلم يستحق منا الاهتمام ما يستحق ، لأنه كنز موروث من الأجداد ، يجب المحافظة عليه حتى لا يحاسبنا أبناؤنا والتاريخ ،لأن القصر العتيق بورقلة يئن يوما بعد يوم ، فهل من مستغيث.

رابعا: الاقتراحات والتوصيات:

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من دراستنا والموسومة بعنوان التغيرات السوسيوثقافية وآثارها على التنمية المحلية بداخل القصر العتيق بورقلة ، فإن الباحث يقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي قد تفيد الأطراف والجهات المعنية بهذا الموضوع .

1- ضرورة إعادة النظر في مخططات التنمية المحليةوخاصة بالقصر العتيق ، والتي يجب أن تراعى فيها كل التغيرات سواء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المقام الأول.

2-الحرص على إشراك كل الأطراف المعنية، ومنهم الفاعلين المحليين بعملية التنمية المحلية من الجهات الرسمية وغير الرسمية، وخاصة الجهات المتواجدة بداخل القصر بورقلة وهذا بدون استثناء أي منها.

3- الاستعانة بمكاتب الدراسة الهندسية والتقنية والمتخصصة في مجال التعمير والبناء عن طريق التخطيط التنموي لتنمية القصر .

4- استخدام أحدث التقنيات المستعملة في عملية البناء ،وإعادة البناء ،والاستفادة من التجارب التنموية في القصور الأولى للجزائر.

5-العودة إلى استخدام المواد التقليدية ،وخاصة في عملية البناء وإعادة البناء ،مع إمكانية إدخال بعض المواد العصرية في حالة الضرورة، من غير إحداث تأثير على النمط العمراني الأصيل بالقصر.

6- ضرورة إشراك المحيط الجامعي، وهذا من خلال تكثيف البحوث الأكاديمية في مجال التنمية المحلية المتعلقة بالمتخصصين من إطارات و باحثين في التراث والتاريخ ،ولما لا إنشاء مخبر خاص لمتابعة كل التغيرات التي تحدث على مستوى القصر بورقلة.

7- تكثيف دوريات الرقابة من طرف المصالح التقنية بالبلدية لمعاينة كل من يقوم بتخريب المعالم العمرانية للقصر، وتحرير المحاضر في ذلك،وتسليط العقوبات على المتعدين المقررة قانونا وإداريا .

8- استحداث أو وضع دليل يحتوي على كل المواصفات والاشتراطات الواجب اعتبارها في تجسيد المشروعات التنموية، والتي تراعى فيها الخصوصيات العامة والخاصة بالقصر .

9- تنظيم المجال الاقتصادي داخل القصر، وخاصة ما تعلق منه بفتح المحلات التجارية والأسواق المحلية من غير رخص ، وهذا من خلال المراقبة الدورية بكل المستجدات التي تحدث بداخل القصر .

10- ضرورة تحديد الأولويات وذلك من خلال الحرص على تنفيذ المشاريع التنموية الأكثر استعجالا.

11- الاستعانة باليد العاملة المحلية المتخصصة وخاصة من أبناء القصر العتيق والمكونين في هدا المجال.

12- ترشيد النفقات، وذلك عن طريق التحكم في عملية صرف الأموال المرصدة لتنمية القصر ،وذلك على المستوى المحلي أو الوطني .

13- الطلب من السلطات التشريعية والرسمية ضرورة سن القوانين واللوائح التنظيمية التي تحث على المحافظة على القصور ، ومعاقبة كل من يتجرأ على الاعتداء عليها سواء من بعيد أو قريب .

14- تحسيس الأبناء وذلك من خلال إدراج بعض المواضيع الخاصة بالقصور ضمن البرامج التربوية، من أجل زرع حب القصور في الأبناء منذ نعومة الأظافر،لكي يحافظوا عليها في المستقبل .

15- إنشاء واستحداث صالونات،ومعارض،وملتقيات تعالج القضايا والمواضيع المتعلقة بتنمية القصور العتيقة .

16- ضرورة جمع كل التراث المادي والمعنوي الخاص بالقصور،من خلال جمع الوثائق والأرشيف المتناثر حول القصور الخاصة الموجودة بفرنسا .

17- إستغلال كل وسائل الإعلام والإتصال " الأنترنت...." إنشاء صفحة الفايسبوك خاصة بالقصر العتيق ، وذلك من أجل نشر كل المستجدات و التغيرات الخاصة بالقصر من أجل التوعية والتحسيس .

18- إقتراح إنشاء مندوبية أو تنسيقية خاصة بالقصر، ولها كل الصلاحيات في مجال إختصاصها .

الخاتمة

الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة،هو محاولة الوقوف على التغيرات السوسيو ثقافية وآثارها على التنمية المحلية بداخل القصر العتيق بورقلة، ولقد انتقلت الدراسة إلى إجراء دراسة نظرية حول الموضوع من خلال العناصر المتمثلة في تعريف الثقافة ، والتغيرات الثقافية، والتغيرات الاجتماعية ، والتنمية المحلية، والبلدية ،والميدانية، انطلاقا من إجراء مقابلة من عينة الدراسة ،والمتمثلة في مجموعة من الأسر القاطنة بداخل القصر العتيق بورقلة.

وبما أن التغيرات كثيرة ومتنوعة،وخاصة ما تعلق منها بالمجال الثقافي والذي هو أوسع من التغيرات الاجتماعية، اخترنا مجموعة من العناصر التي يحدث فيها التغير ويكون فيها جليا وله علاقة مباشرة بالتنمية المحلية بداخل القصر، مثل النشاط التعليمي ،والمحيط الثقافي ،والعمراني ،كذلك دور المجتمع المدني،أين كان السؤال الأول من الدراسة حول التغيرات الثقافية التعليمية وآثارها على التنمية المحلية والذي تحسب بواسطة مؤشراته المتعلقة بتواجد الأماكن المخصصة لها.

أما التعليم منذ القدم إلى يومنا هذا ، كان الإقبال على أماكنها من خلال طلب العلم، و التوجه إلى الأماكن المخصصة بالنشاط التعليمي والثقافي ،سواء القديمة منها كالمكتبة أو الحديثة، كمقاهي الأنترنت، وأما الثقافة بداخل القصر، فتنقسم الى قسمين ثقافة مادية ،وأخرى غير مادية ،والتي جميعها يتأثر بالتغيرات التي تحدث بداخل القصر من غير أن تجد من يتصدى لها، أو ينبه عن خطورتها، وبخصوص التعليم فهو موجود من خلال الأماكن المعدة لهذا الغرض ،مثل النوادي الثقافية ، دور الشباب والجمعيات الثقافية التي تنشط في هذا المجال ، دائما في حدود الإمكانيات المتاحة ،وبالنسبة للمشاريع التنموية التي تهتم بالثقافة التعليمية ،فهي موجودة مثل مركز التكوين المهني .

أما السؤال الثاني كان معنونا بالتغيرات الثقافية العمرانية للتنمية المحلية، فعالجنا فيها أهم التغيرات التي تعرض إليها البناء العمراني ، وذلك بواسطة مجموعة من المؤشرات، مثل التأثيرات الاجتماعية ،والثقافية ،والاقتصادية، زد على ذلك النمط العمراني والذي أصبح آيل للاندثار، وهذا ما أثر على الثقافة والأصالة العمرانية بداخل القصر، فرغم المجهودات التي تبذلها البلدية في مجال التنمية المحلية بداخل القصر، نجدها في حقيقة الأمر لا تراعى ما يحدث من تحولات في البناء العمراني، وخاصة ما تعلق منها باستعمال مواد البناء غير الأصيلة، التي لا تساعد في المحافظة على النمط العمراني من حيث ثقافته وأصالته.

والسؤال الثالث والمتمثل في الثقافة الجمعوية بداخل القصر والتنمية المحلية، إذ إننا أردنا منه الوقوف على دور المجتمع المدني،والمتمثل في الجمعيات، وهذا على أساس أن التنمية عملية تشاركية لجميع أطراف المجتمع، وليست

حكرا على جهة معينة، فقد أكدت المؤشرات المتعلقة بهدا السؤال على أن الجمعيات المتواجدة بداخل القصر غير مهتمة بما يحدث من تغيرات بداخل القصر،ولا تتابع أي جديد ، ولا تراها إلا في مناسبات معينة فقط ، ماعدا جمعية واحدة التي وقفنا على أن لها دورا في هذا المجال، إذ توصلنا من خلال النتائج المتحصل عليها ،أن أفراد القصر العتيق يشاركون في الحملات التطوعية المعلنة بداخل القصر ، رغم عدم انتسابهم لأي جمعية ، وهذا يوحي بالشعور بالمسؤولية وروح الانتماء للقصر .

وفي الأخير وليس آخرا ، يمكن القول أن للتغيرات السوسيو ثقافية تأثيرات كبيرة على البناء الاجتماعي بداخل القصر، خاصة ما تعلق بحجم البناء ،والأشكال الثقافية للبناء الاجتماعي، وكذلك التركيبة الاجتماعية لمجتمع القصر الورقلي، وكذلك جانب العلاقات الاجتماعية ،والتي هيكذلك تأثرت بعامل انفتاح القصر على الخارج وبدخول أفراد إلى القصر ليس لهم أي صلة بالقصر، لا من قريب ولا من بعيد، والتي ترتب عنه انفلات التحكم في زمام الأمور، لإرجاع الثقافة الأصلية للقصر، وخاصة ما تعلق منها بجانب التنمية المحلية.

وعليه بات واستلزم على الجميع، وخاصة الجهات الرسمية، وعلى رأسها الممثلين الفاعلين في التنمية المحلية، وأعضاء المجالس المنتخبة، والجهات غير الرسمية، والمتمثلة في المجتمع المدني، عن طريق الجمعيات المتواجدة بداخل القصر، التعاون وتوحيد الجهود للتصدي لكل التغيرات ،وخاصة الخطيرة منها، التي تهدد كيان القصر وتعرضه الى الاندثار ،والانحلال الثقافي ،في ظل التغيرات الثقافية و المتسارعة،والتي تؤثر على المجتمع ككل ،وعلى المجتمع الورقلي بالقصر خاصة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر المراجع:

1- القواميس والمعاجم :

1. وضاح زينون ، **المعجم السياسي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع – عمان بيروت(دس).

2- الكتب:

2. ابن منظور ، **لسان العرب** – المجلد الخامس والرابع ، دار صادر بيروت ، (دس).

3. إحسان حفظي ، **علم اجتماع التنمية** ، دار المعرفة الجامعية السويس ، مصر 2004.

4. أحمد بن نعمان ، **الهوية والوطنية** ، (د ط) ، دار الأمة ، برج الكيفان الجزائر، (دس).

5. أحمد رأفت عبد الجواد ، **مبادئ علم جتماع** ، (د ط) ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة مصر ،1991.

6. أحمد رشيد، **التنمية المحلية** ، (د ط) ، دار الجماعة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر، السنة 1980.

7. إسماعيل بن خليل كتب خانة ، **أسس علم الاجتماع** ، (ط**3**) ، دار الخوارزمية العلمية للنشر والتوزيع ، جدة ، مملكة السعودية ، 2010.

8. بلقاسم سلاطنية ، وإحسان الجيلالي ، **أسس البحث العلمي** ،(ط**2**) ، دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر . 2009

9. جمال معتوق ، **منهجية العلوم الاجتماعية** ، (ط**1**) ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، مصر، (دس).

10. جودت عزت عوض ، **أساليب البحث العلمي** ، (ط**2**) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن . 2007

11. عمار الطيب كشرود ، **البحث العلمي ومناهجة في العلوم الاجتماعية والسلوكية** (ط**1**) ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ،2000.

12. حسن حنفي ،محمد الجوهري ، **الثرات والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعي** ، (ط**1**) ، مركز البحوث الاجتماعية ، القاهرة ، مصر 1973.

13. حسن عبد الحميد ، أحمد رشوان ، **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية** ، ط3 ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، (دس).

14. حسن عبد الحميد ، أحمد رشوان ، **الثقافة** ، (د ط) مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2007.

15. حسن عبد الرزاق منصور ، **بناء الإنسان** ، (ط**2**) ، أمواج للنشر والتوزيع البلد ؟ ، السنة 2013.

16. حميد خروف ، الربيع جصاص ، **علم اجتماع المعرفة** ،(د ط) ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2003.

17. خالد حامد ، **مدخل إلى علم الاجتماع** ، (ط**3**) ، دار الجسور للنشر والتوزيع ، الجزائر 2005.

18. خواجة عبد العزيز ، **أساسيات في علم الاجتماع** ، (د ط) ، دار النزهة الألباب للنشر والتوزيع ، غرداية ، الجزائر، (دس).

19. الدسوقي عبدة إبراهيم ، **التغير الاجتماعي والوعي الطبقي (تحليل نظري)** ، (د ط) ،دار الوفاء ، (دس).

20. دلال ملحس أستيتة ، **التغير الاجتماعي والثقافي** ، (ط**2**) ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2008.

21. ديسك وش ، ترجمة منير السعداني ، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** ، (ط**1**) مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، 2007.

22. رابح كعباش ، **سوسيولوجيا التنمية** ، (د ط) مخبر علم الاجتماع الإتصال للبحث والترجمة ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2007.

23. ربحي مصطفى كليان ، عثمان محمد غنيم ، **مناهج وأساليب البحث العلمي ، نظرية وتطبيق** ، (ط**1**) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2000.

24. رشاد أحمد عبد اللطيف ، **تنمية المجتمع المحلي** ، (ط**1**) ، دار الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية ، مصر 2008.

25. رشيد زرواتي ، **تدريبات منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، (ط**2**) ، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة 2008.

26. لمياء مرتاضي نفوسي ، **تحليل المحتوى في العلوم الاجتماعية والإسلامية** ، (ط**1**) ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، (دس).

27. رشيد زرواتي ، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ، (ط**1**) ، دار الهدى للطباعة والتوزيع عن مليلة ، الجزائر ، 2007.

28. سعيد سبعون ، حفصة جرايدي ، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع** ،(د ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2012.

29. سميرة أحمد السيد ، **علم الاجتماع التربية** ، (د ط) دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر السنة 1998.

30. صلاح الدين شروخ ، **مدخل إلى علم الاجتماع** (د ط) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، السنة 2005.

31. طاهر محمد بوشاوش ، **التحويلات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم ، في المجتمع** ، (د ط) ، دار بن مرابط للنشر والطباعة ، الجزائر ، السنة 2008.

32. طلعي مصطفى السروجي ، **التنمية الاجتماعية الحداثة إلى العولمة** ، (د ط) ، مكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، مصر 2009.

33. عبد الرحيم تمام أبو كريشة ، **دراسات في علم اجتماع التنمية** ، (د ط) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،. مصر، 2003.

34. عبد المعطي ، محمد غسان ، **التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي** ، (د ط) ، عمان ، الأردن 2002.

35. عبد الهادي وآخرون ، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)** ، (د ط) ، مكتبة النهظة الشرق ، القاهرة – مصر ، 1986.

36. علي حسين الصغير ، **التوافق البنيوي بين النسق القرابي والمجال العمراني قصر ورقلة** ، (ط**1**) ، مؤسسة الأشراق للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، لبنان ، السنة 2017.

37. علي عبد الرزاق ، هاني خميس أحمد عبده ، **علم اجتماع التنمية** ، (د ط) ، دار المعرفة الجامعية السويس 2011.

38. علي ليلة ، محمد الجوهري ، علياء شكري ، **التغير الاجتماعي** ، ط **1** ، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن السنة 2010.

39. عمار بوضياف ، **الوحيز في القانون الإداري** ، (د ط) ، دار ريحانة ، الجزائر 1989.

40. فاروق أحمد مصطفى ، محمد عباس إبراهيم ، **الإنثروبولوجيا الثقافة** ، (د ط) ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2008.

41. فضيل دليو وآخرون ، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** ، (د ط) ، منشورات جامعية متواري قسنطينة ، الجزائر 1999.

42. فيصل عبد الرشيد ، **أسس ومبادئ التربية** ، (د ط)، دار الرضوان للنشر والتوزيع عمان ، الأردن السنة 2014.

43. محمد أحمد الزغبي ، **التغير الاجتماعي بين العلم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي** ، (ط**3**) ، دار الطليعة ، بيروت . لبنان،1986 .

44. عبد الهادي الجوهري ، **أسس علم الاجتماع** ، (د ط) ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة – مصر ، 1991.

45. محمد عاطف غيث ، **الهوية الوطنية** ، (د ط) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر السنة 1988.

46. محمد عبد الفتاح الصرفي ، **البحث العلمي** ،(ط**3**) ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، (دس).

47. محمد عبد الفتاح محمد ، **تنمية المجتمعات المحلية من طرف منظور الخدمة الاجتماعية** ، (د ط) ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، مصر ، 2008.

48. محمد محمود الجوهري ، **علم اجتماع التنمية** ، (ط**1**) ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الأردن 2010.

49. محمود عبد الحليم منسي ، **مناهج للبحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية** ،(ط**1**) ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، مصر 2000.

50. محمود عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي** ،(ط**2**) ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن 1999.

51. مروان عبد المجيد إبراهيم ، **أسس البحث العلمي** ، (ط**1**) ، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع ، مصر ، (دس).

52. مصطفى الجندي ، **الإدارة المحلية وإستراتيجيتها** ، (د ط) ، منشأة المعارف الإسكندرية ، مصر ، السنة 1986.

53. يحي مرسي عبد بدر ، **علم الاجتماع مقدمة في سوسيولوجيا المجتمع** ، (ط**1**) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، مصر ، السنة 2008.

3– الكتب باللغة الأجنبية :

1- Graba Hachemi ، **les recerclés fiscales de collectivité locales** ، édition distribution Enag Alger .2000.

2- Abdelouahab Ben Boudiaf ، **reperres pour légation des affairs de la commune** ، dar el houda ، ain mlila، Alger . 2014.

4- المجلات والجرائد:

1- خالد العمري ، **دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي** ، مجلة بلادي ، المنظمة العربية لتنمية الإدارة ، عمان ، الأردن ، 1983 .

2- عمر حمداوي ، إسهام عجاس ، **التجولات الاجتماعية للمدينة الصحراوية وتمظهراتها في الإنتماء والهوية الثقافية** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ورقلة ، 2015 .

3- لطيفة طبال ، **التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة ورقلة ، العدد 08 جوان ، 2012 .

4- زكية أكلي ،فريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر** ، مجلة اقتصادية المال والأعمال ، جامعة الجزائر،مارس 2017 .

5- حجاب عبد الله ، **التنمية المحلية (النظريات الإستراتجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية** ، جامعة الأغواط ، الجزائر، 2017 .

6- شواش عبد القادر، بوسماحة أحمد ، **المخالفات العمرانية والتحولات الاجتماعية أية علاقة** ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة ، 2012 .

5- الرسائل الجامعية :

1- زينب زموري، **مظاهر تريف وأثرها على التنمية المحلية** ،رسالة ماجستير،غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2005/2004 .

2- عيسى قبقوب، **التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة** ، رسالة دكتوراة منشورة،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2019/2017 .

3- حفصة جريدي، **المكانة سوسيومهنية للطبيب ودورها في إحداث تغير سوسيوثقافي بالمجال** ،رسالة دكتوراة منشورة ،جامعة عمار ثلجي ، الأغواط ، 2019/2016 .

4- نور الدين زمام ، **التنمية المحلية وإشكالية البيئة** ،رسالة دكتوراة منشورة في علم الاجتماع ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016/2015 .

6) – المؤتمرات والملتقيات والندوات :

54. بلالي عبد المالك ،**مدخل إلى علم اجتماع الثقافي ، محاضرات** ، جامعة ، محمد دباغين ، جامعة سطيف 2016/2015

55. بوزغاية باية ، **التغير الاجتماعي ، محاضرات في مقياس التغير الاجتماعي والديموغرافية** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017/2016

56. محمد السويدي – **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصلحاته ، محاضرات في مقياس مدخل علم الاجتماع** ، جامعة سطيف 2016/2015

7) – القوانين والمراسم :

الدستوري الجزائري للسنة 1996

57. القرار التنظيمي:رقم 84/09 المؤرخ في 1984/02/04 ،**ومتعلق بتقسيم التراب الوطني.**

58. الأمر التنظيمي :رقم 97/14 المؤرخ في 1997/05/31،**ومتعلق بتسيير ولاية الجزائر العاصمة،**

59. القانون رقم :02/76 المؤرخ في 1976/12/30 ،**ومتعلق بقانون البلدية.**

60. القانون رقم :08/90 المؤرخ في 1990/04/17،**ومتعلق بتحديد قانون البلدية.**

61. المرسوم التنفيذي رقم : 105/13 المؤرخ في 2013/03/17 ،**ومتعلق قانون بلدية متعلق بنظام التداول والقرارات.**

62. الأمر التنفيذي رقم :20/70 المؤرخ في 1970/02/19 ،**ومتعلق بقانون الحالة المدنية.**

63. المرسوم التنفيذي رقم :131/88 المؤرخ في 1988 /07/04 ،**ومتعلق بتحديد العلاقة مع المواطن.**

8) – مواقع الإنترنات :

مساعد بن ابراهيم الطيار – **العمولة والتغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع السعودي** – 1433 هـ ص 1 متاح عللموقع .

64. WWW.pdffoctovy.COM en date du 18/02/2020 Heur 10 :30

يوسف عناد زامل،**سوسيولوجيا التغير قراءة مفاهمية في ماهية التغير واتجاهات.الفكرية متاح على الموقع**

65. WWW. iasjIHAT/iadj ?func : futex & aid 50340 du en date du 23/02/2020 Heur 22 :33

مفهوم التنمية المحلية

66. HTTPS //mawd 003 .COM en date du 31/11/2019 Heur 03 :14

الحبيب كشيدة الدرويش، **القيادة وتنمية المجتمعات المحلية**، جامعة الملك فيصل (التعليم عن بعد)، ص24، متاع.على الموقع

67. Ibtiha lino ، blogsporticom en daté du 17/11/2019 Heur 10 :35

الحبيب كشيدة الدرويش، **القيادة وتنمية المجتمعات المحلية**، جامعة الملك فيصل (التعليم عن بعد)، ص24، متاع. الموقع على

68. HTTPS : // WWW edarabia .COM en date du 26/11/2019 Heur 18 :53

متحف مدينة ورقلة

69. HTTPS : // Arn.wkipedida . oer en date du 27/02/2020 Heur 08 :18

جمعية القصر للثقافة والإصلاح ورقلة، يوم 2019/12/21 ساعة 21:09

https//m.facebook.com

70. HTTPS : // m .facebook .COM en date du 21/12/2019 Heur 21 :09

العوائق الثقافية

71. HTTPS:bazingafiles.s3.us-west-2amazonaws.com

الملاحق

الملحق رقم 01 : إستمارة مقابلة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مربح ورقلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل المقابلة

عنـوان الأطـروحـة

التغيرات السوسيوثقافية وأثرها على التنمية المحلية

دراسة ميدانية على عينة من أسر القصر العتيق بولاية ورقلة بلدية ورقلة

إعداد الطالب : إشراف:

محمد تلي د/ عزيز قودة

السيد/السيدة يشرفني أن تسمح لي بأخذ بعض من وقتكم وأن أضع بين أيديكم هذا الدليل الذي يندرج في إطار البحث العلمي وأكد لكم على سرية المعلومات وأنها لا تستعمل إلا لغرض علمي فقط.

التاريخ : .....مكان المقابلة : .....

.....رقم المقابلة : .....

البيانات الشخصية :

اسم رب الأسرة :..... تاريخ الازدياد : .....

الجنس: ذكر: ..... أنثى: ..... السن :.....

الحالة العائلية : متزوج (ة) ..... مطلق ..... أرملة ..... المهنة: .....

عدد أفراد الأسرة ذكور ..... إناث ..... المجموع .....

مدة التواجد (الإقامة) داخل القصر العتيق.....

المحور الأول : التغيرات الثقافية التعليمية وتأثيرها على التنمية المحلية

1- من خلال تواجد داخل القصر مند مدة طويلة هل يوجد اهتمام بالعملية التعليمية والتعليمية

نعم ☐ لا ☐

2- هل عدد التلاميذ الذين يتوجهون إلى المدارس بمختلف الأطوار

كبير ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

وما رأيك في كل حالة .....

3- من هو الجنس الذي تراه أكثر إقبالا على التعلم الذكور ..... أو الإناث .....

لماذا في رأيك : .....

4- من خلال تواجدك داخل القصر هل يوجد اهتمام بالمحيط الثقافي من حيث توفر ما يلي :

هل توجد مكتبة في الحي ...

هل توجد مقاهي الإنترنت ....

هل توجد الإنترنت في بيتك .....

هل توجد متاحف .....

أخرى .....

5- ما رأيك في الثقافة العامة داخل القصر ☐ توجد ☐ لا توجد

6- هل ليدك عادة أو هواية (مطالعة ، الكتابة) ☐ نعم ☐ لا

7- هل يوجد لديك اهتمام بالتعليم الفني من حيث مشاهدة :

الأفلام .....

الانخراط في النوادي الثقافية.....

زيارة الأماكن الأثرية .....

حضور العروض المسرحية .....

زيارة المتاحف .....

8- هل توجد مشاريع تنموية تهتم بالثقافة التعليمية داخل القصر نعم ☐ لا ☐

9- ما نوع المشاريع التنموية المتواجدة داخل القصر هل هي ثقافية : ..... اقتصادية: .....

اجتماعية.....

أخرى .....

10- هل هذه المشاريع تراعي تطلعات الأسرة داخل القصر العتيق نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني : التغيرات الثقافية العمرانية والتنمية المحلية

1- ما هي أهم التغيرات التي طرأت على النمط العمراني داخل القصر

- التغيرات الاجتماعية ..... التغيرات الثقافية ..... الاقتصادية.....

أخرى أذكرها .....

2- هل عايشت جانبا من هذه التغيرات نعم ☐ لا ☐

مار رأيك فيها .....

3- ما رأيك في النمط العمراني داخل القصر :

هل هو في حالة تحسين ..... مستقر ..... آيل للإندثار .....

4- في كل إختيار ماذا تقترح .....

5- هل النمط العمراني داخل القصر مازال يحافظ على ثقافته وأصالته القديمة أم تغير

نعم ☐ لا ☐

6- في حالة الإجابة نعم أو لا لماذا في رأيك .....

7- هل توجد تنمية محلية داخل القصر نعم ☐ ☐

مستمرة ..... متقطعة ..... منعدمة .....

8- في رأيك من هي الجهة المسؤولة على التنمية العمرانية داخل القصر

البلدية..... الولاية ..... الدائرة .... المجتمع المحلي..... أخرى .....

9- ما رأيك في النمط العمراني المعاصر

- يحافظ على التراث المعماري

- يحافظ على الخصوصية المرفولوجية مثل درجة الحرارة حركة الرياح

- من حيث المواد المستعملة المواد البناء التقليدية ..... المواد العصرية .....

ماذا تفضل .....

لماذا في رأيك .....

10 – هل العملية التأهيلية والإصلاحات للسكنات داخل القصر تم من خلال

1- التهذيب ....

2- الترميم .....

3- عملية إعادة التنظيم .....

4- عملية إعادة الهيكلة .....

11- ما رأيك في عملية البناء وإعادة البناء بداخل القصر :

هل تراعي فيها توفير المحلات التجارية ..... الحرفية ..... الدينية ..... السياحية .....

هل تراعى فيها أماكن الراحة والاستجمام والأمن .....

12- ما هي مقترحاتك في التنمية المحلية بمراعاة الخصائص الثقافية .....

المحور الثالث : الثقافة الجمعوية داخل القصر والتنمية المحلية

1- هل لديك معلومات عن الجمعيات المحلية المتواجدة داخل القصر؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت ألإجابة بنعم ما نوع النشاط الذي تهتم به .....

في حالة الإجابة لا لماذا .....

2- هل أنت منخرط في إحدى الجمعيات أو أحد مؤسسات المجتمع المحلي

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم حددها .....

جمعية..... نادي ..... تعاونية ..... حزب..... أخرى .....

إذا كانت الإجابة بلا لماذا .....

3- هل لديك اهتمام بالمشاكل التنموية بالقصر نعم ☐ ☐

في حالة الإجابة بنعم أذكرها .....

في حالة الإجابة لا فلماذا عدم هذا إلاهتمام .....

4- هل تقوم بالمشاركة في الحملات التطوعية بداخل القصر نعم ☐ ☐ ☐

في حالة الإجابة نعم أذكرها .....

5- هل تقوم بالمشاركة في إنتخاب المجالس المنتخبة نعم ☐ ☐

في حالة الإجابة لا لماذا في رأيك .....

6- هل تحضر اجتماعات المجالس المنتخبة نعم ☐ ☐

7- ما رأيك في دور الجمعيات المتواجدة في القصر من حيث التوعية وإلاهتمام بموضوع التنمية المحلية بالقصر فعال غير فعال .....

8- ما هي الأسباب المعوقات التي تحول دون التنمية المحلية بالقصر أذكرها .....

9- ما هي مقترحاتكم للنهوض بالتنمية المحلية بالقصر العتيق بورقلة .....

الملحق رقم 02 : قانون البلدية رقم 11- 12

العدد 37
السّنة الثامنة والأربعون

الأحد أوّل شعبان عام 1432 هـ
الموافق 3 يوليو سنة 2011 م

الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشّعبيّة

الجريدة الرسميّة

اتفاقات دوليّة ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة
WWW.JORADP.DZ
الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة
حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 – الجزائر – محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 50-3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.300.0007 68 KG
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنين السّابقة : حسب التّسعيرة.
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

فهرس

قوانيـــن

قانون رقم 11 – 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية..... 4

مراسيم فرديّة

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 24 رجب عام 1432 الموافق 26 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام الأمين العامّ لوزارة الدّفاع الوطني..... 29
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 24 رجب عام 1432 الموافق 26 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين الأمين العامّ لوزارة الدّفاع الوطني..... 29
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام رئيس دراسات برئاسة الجمهورية..... 29
مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّنان إنهاء مهام مندوبين للأمن في ولايتين..... 29
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مفتش في ولاية تامنغست..... 29
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام الكاتب العامّ لدى رئيس دائرة البليدة بولاية البليدة..... 29
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مديرة دراسات في المديرية العامّة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بوزارة العدل..... 29
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام الأمين العامّ لمجلس قضاء جيجل..... 29
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مدير حماية الأملاك الطاقوية والمنجمية بوزارة الطاقة والمناجم..... 30
مراسيم رئاسيّة مؤرّخة في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، تتضمن إنهاء مهام مديرين للري في الولايات..... 30
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مدير دراسات بوزارة المجاهدين..... 30
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مدير المجاهدين في ولاية معسكر..... 30
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة النّقل... 30
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام رئيس دراسات بوزارة النّقل..... 30
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مفتش بوزارة الأشغال العمومية..... 30
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الأشغال العمومية..... 30
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مديرة الماليّة والوسائل بوزارة التكوين والتعليم المهنيين..... 31
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مديرة التكوين المهني في ولاية عين تموشنت..... 31
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصّناعة التقليدية – سابقا..... 31
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مديرة الدّراسات بالمدرسة الوطنية العليا للسياحة..... 31
مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام مديرين للسياحة في الولايات..... 31

فهرس (تابع)

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن إنهاء مهام رئيس دراسات بمركز الدّراسات والبحوث الدستورية 31

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين رئيس ديوان والي ولاية جيجل 31

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّنان تعيين كتاب عامين لدى رؤساء دوائر 31

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مفتش في المفتشية العامة لوزارة العدل 32

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين أمينين عامين لمجلسين قضائيين 32

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّنان تعيين مديرين للري في الولايات 32

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مدير الإعلام الآلي والبطاقية والرقابة بوزارة المجاهدين 32

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مدير المجاهدين في ولاية إيليزي 32

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مكلّف بالدّراسات والتّلخيص بوزارة النّقل 32

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مدير البحرية التجارية والموانىء بوزارة النّقل 32

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين المدير العامّ للمعهد التقني للزراعات الواسعة 32

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مدير الحظيرة الوطنية في الشريعة (البليدة) 33

مرسومان رئاسيّان مؤرّخان في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّنان التّعيين بوزارة الأشغال العمومية 33

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مدير التّجارة في ولاية تامنغست 33

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين نائب مدير بجامعة سطيف 33

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مفتشة بوزارة التكوين والتعليم المهنيين 33

مرسوم رئاسيّ مؤرّخ في 18 رجب عام 1432 الموافق 20 يونيو سنة 2011، يتضمّن تعيين مدير السياحة والصّناعة التقليدية في ولاية الأغواط 33

قرارات، مقرّرات، آراء

وزارة المالية

قرارات مؤرّخة في 29 جمادى الثانية عام 1432 الموافق أول يونيو سنة 2011، تتضمن تفويض الإمضاء إلى نواب مديرين في المفتشية العامة للمالية 33

وزارة التجارة

قرار مؤرخ في 30 محرّم عام 1432 الموافق 5 يناير سنة 2011، يعدّل القرار المؤرّخ في 12 جمادى الثانية عام 1415 الموافق 16 نوفمبر سنة 1994 والمتضمن إحداث اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بموظفي الإدارة المركزية في وزارة التجارة 34

وزارة السياحة والصناعة التقليدية

قرار مؤرّخ في 5 ربيع الأوّل عام 1432 الموافق 8 فبراير سنة 2011، يحدّد تشكيلة المكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية وسيره 36

قوانيـــــن

قـانـــون رقـم 11 – 10 مـــؤرخ في 20 رجب مـام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلـق بالبلدية.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بنـاء على الدستور، لا سيّمـا المواد الأولى و4 و10 و14 و15 و16 و31 مـكـرر و119 و122 و125 و126 و159 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 97–07 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،

– وبمقتضى القانون رقم 63 – 278 المؤرخ في 26 يوليو سنة 1963 الذي يحدد قائمة الأعياد الرسمية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 70 – 20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 76 – 101 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 103 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 104 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 76 – 105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 83 – 18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 23 غشت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 12 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن النظام العام للغابات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85 – 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 17 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1407 الموافق أول غشت سنة 1987 والمتعلق بحماية الصحة النباتية،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

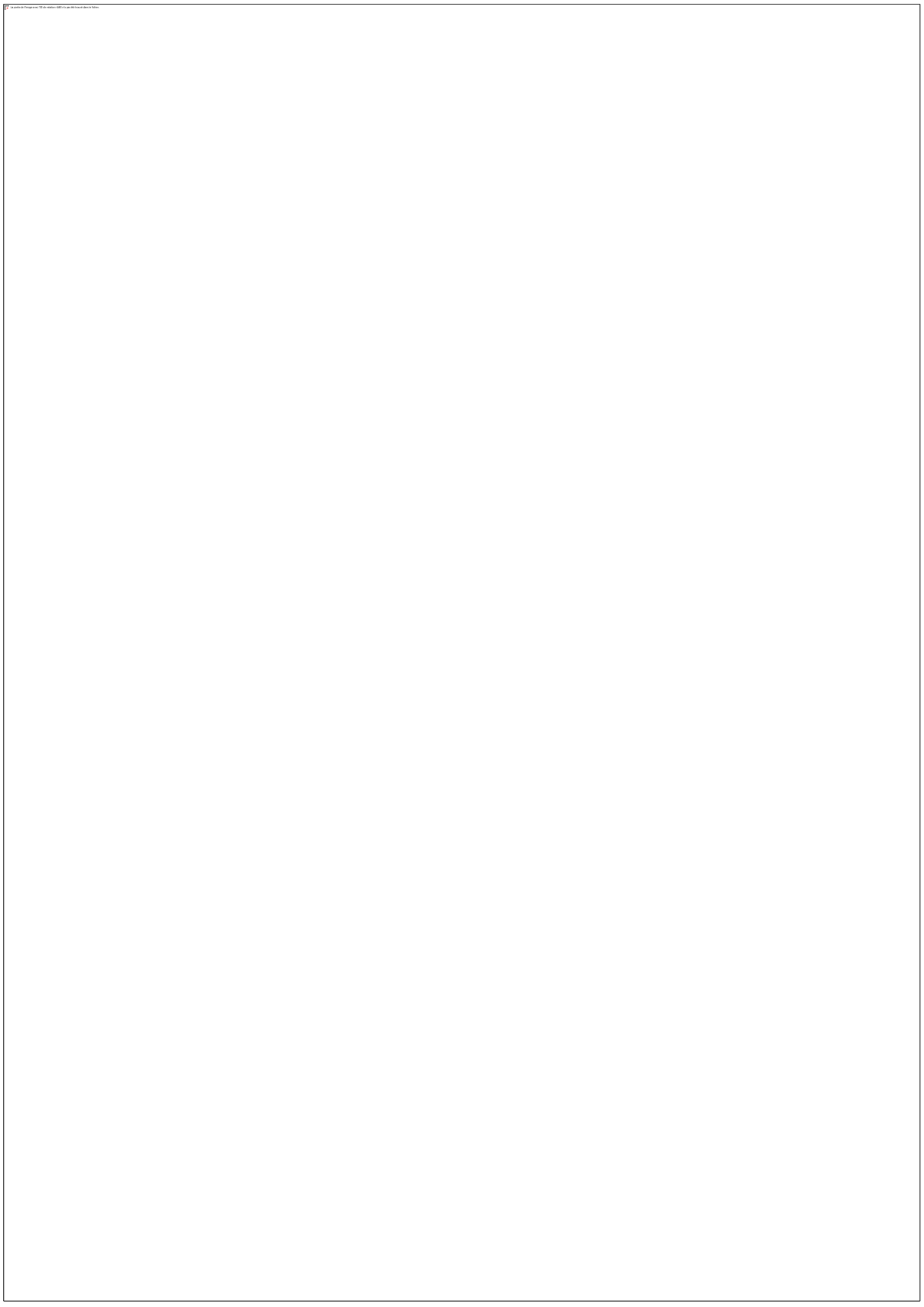

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 01 – 21 المؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002، لا سيّما المادة 40 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 02 المؤرخ في22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،

– وبمقتضى القانون رقم 02 – 09 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 02 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 03 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية ،

– وبمقتضى القانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى الأمر رقم 03 – 12 المؤرخ في27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 07 المؤرخ في27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بالصيد،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 08 المؤرخ في27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،

– وبمقتضى القانون رقم 04 – 20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 05 – 12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 4 غشت سنة 2005 والمتعلق بالمياه، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 05 – 06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق 23 غشت سنة 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب،

– وبمقتضى القانون رقم 06 – 01 المؤرخ في21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 02 مكرر المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 الذي يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– وبمقتضى القانون رقم 06 – 06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة،

– وبمقتضى القانون رقم 06 – 21 المؤرّخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق 11 ديسمبر سنة 2006 والمتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل،

الفصل الثالث
سلطة حلول الوالي

المادّة 100 : يمكن الوالي أن يتخذ، بالنسبة لجميع بلديات الولاية أو بعضها، كل الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الأمن والنظافة والسكينة العمومية وديمومة المرفق العام، عندما لا تقوم السلطات البلدية بذلك ولا سيما منها التكفل بالعمليات الانتخابية والخدمة الوطنية والحالة المدنية.

المادّة 101 : عندما يمتنع رئيس المجلس الشعبي البلدي عن اتخاذ القرارات الموكلة له بمقتضى القوانين والتنظيمات، يمكن الوالي، بعد إعذاره، أن يقوم تلقائيا بهذا العمل مباشرة بعد انقضاء الآجال المحددة بموجب الإعذار.

المادّة 102 : في حالة حدوث اختلال بالمجلس الشعبي البلدي يحول دون التصويت على الميزانية، فإن الوالي يضمن المصادقة عليها وتنفيذها وفق الشروط المحددة في المادة 186 من هذا القانون.

الباب الثاني
صلاحيات البلدية

المادّة 103 : يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادّة 104 : يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته طبقا للمبادئ المحددة في المادتين 3 و4 من هذا القانون.

المادّة 105 : يتعين على المصالح التقنية للدولة تقديم مساهمتها للبلدية وفق الشروط المحددة عن طريق القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادّة 106 : تخضع توأمة بلدية ما مع بلدية أو أي جماعة إقليمية أجنبية أخرى إلى الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي وزير الشؤون الخارجية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الأول
التهيئة والتنمية

المادّة 107 : يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

المادّة 108 : يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 109 : تخضع إقامة أي مشروع استثمار و/أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولا سيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.

المادّة 110 : يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولا سيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية.

المادّة 111 : يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.

لهذا الغرض، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 112 : تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما.

الفصل الثاني
التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

المادّة 113 : تتزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي.

المادّة 114 : يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية

موافقة المجلس الشعبي البلدي، باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة.

المادّة 115 : ضمن الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما وبمساهمة المصالح التقنية للدولة، تتولى البلدية :

– التأكد من احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها،

– السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن،

– السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية.

المادّة 116 : في إطار حماية التراث المعماري وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمايته، تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة، على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية.

المادّة 117 : تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي.

وتسهر أيضا على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

المادّة 118 : تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها وصيانتها.

ويمكنها أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أوالتجارية أو الخدماتية.

المادّة 119 : توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر أو تساهم في ترقية برامج السكن.

تشجع وتنظم بصفة خاصة كل جمعية سكان تهدف إلى حماية وصيانة وترميم المباني أو الأحياء.

المادّة 120 : يقوم المجلس الشعبي البلدي بتعريف الفضاء الآهل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما لا سيما منها المتعلقة بالمجاهد والشهيد.

وبهذه الصفة، يحرص على تسمية كافة المجموعات العقارية السكنية والتجهيزات الجماعية وكذا مختلف طرق المرور المتواجدة على إقليم البلدية.

المادّة 121 : تساهم البلدية إلى جانب الدولة في التحضير والاحتفال بالأعياد الوطنية كما هي محددة في التشريع الساري المفعول وإحياء ذكرى الأحداث التاريخية ولاسيما منها تلك المخلدة للثورة التحريرية.

الفصل الثالث

نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة

المادّة 122 : تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كافة الإجراءات قصد:

– إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها،

– إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.

غير أنه يمكن البلديات في حدود إمكانياتها القيام بما يأتي :

– اتخاذ، عند الاقتضاء، وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني،

– المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة،

– تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية،

– المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها،

– اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها،

– تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل،

– حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية،

– المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة،

– تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لا سيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل الرابع

النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية

المادّة 123 : تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات :

– توزيع المياه الصالحة للشرب،

– صرف المياه المستعملة ومعالجتها،

– جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها،

– مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة،

– الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور،

– صيانة طرقات البلدية،

– إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

المادّة 124 : تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، و في حدود إمكانياتها وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، بتهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وتساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ.

القسم الثالث

الإدارة البلدية والمصالح العمومية وأملاك البلدية

الباب الأول

إدارة البلدية

الفصل الأول

تنظيم إدارة البلدية

المادّة 125 : للبلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية.

المادّة 126 : يتحدد تنظيم إدارة البلدية طبقا لهذا القانون وحسب أهمية الجماعة وحجم المهام المسندة إليها ولا سيما منها المتعلقة بما يأتي :

– الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين،

– تنظيم مصلحة الحالة المدنية وسيرها، وحماية كل العقود والسجلات الخاصة بها والحفاظ عليها،

– مسك بطاقية الناخبين وتسييرها،

– إحصاء المواطنين، حسب شرائح السن، المولودين في البلدية أو المقيمين بها في إطار تسيير بطاقية الخدمة الوطنية،

– النشاط الاجتماعي،

– النشاط الثقافي والرياضي،

– تسيير الميزانية والمالية،

– مسك سجل جرد الأملاك العقارية البلدية وسجل جرد الأملاك المنقولة،

– تسيير مستخدمي البلدية،

– تنظيم المصالح التقنية البلدية وتسييرها،

– أرشيف البلدية،

– الشؤون القانونية والمنازعات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 127 : تحدد كيفية وشروط تعيين الأمين العام للبلدية عن طريق التنظيم.

المادّة 128 : تحدد حقوق الأمين العام للبلدية وواجباته عن طريق التنظيم.

المادّة 129 : يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي:

– ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي،

– تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية البلدية،

– ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين المنصوص عليه في المادة 126 أعلاه،

– إعداد محضر تسليم واستلام المهام المنصوص عليه في المادة 68 أعلاه.

الملحق رقم 03 : قانون تصنيف القصر العتيق ورقلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الثقافة والفنون
مديرية الثقافة والفنون لولاية ورقلة
الرقم :....566/م ث و/2021

ورقلة في: 12 جويلية 2021
الى السيد / تلي محمد
الساكن بالقصر العتيق ورقلة

الموضوع:ف/خ طلب الاستفسار
المرجع: ارسالكم بتاريخ 2021/07/12
المرفقات :نسخة من المرسوم

تبعا لإرسالكم المشار اليه اعلاه .يشرفني ان نعلمكم ان القصر العتيق بورقلة مصنف ضمن الممتلكات الثقافية العقارية الوطنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم **142/11** المؤرخ في **28** مارس من سنة **2011** والمتضمن انشاء القطاع المحفوظ لقصرورقلة العتيق وتعيين حدوده.

تحياتنا الخالصة.

المدير

عن الوزيرة و بتفويض منها
مدير الثقافة والفنون
مرفقة

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 42 من القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه، ينشأ قطاع محفوظ للقصر العتيق للأغواط، بولاية الأغواط ويسمى "القصر العتيق".

المادة 2 : تعيّن حدود القطاع المحفوظ "للقصر العتيق للأغواط" والذي تقدر مساحته بـ 30 هكتارا و5 آرات و34 سنتيارا وفقا للمخطط وجدول الإحداثيات الجغرافية الملحقين بأصل هذا المرسوم، كما يأتي :

– الشمال : شارع مرّاد محمد،

– الشرق : شارع بلستور (الضلعة)،

– الجنوب : طريق فلسطين وطريق 4 ديسمبر 1854،

– الغرب : شارع الاستقلال وشارع الشهداء.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 23 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 28 مارس سنة 2011.

أحمد أويحيى

مرسوم تنفيذي رقم 11 – 142 مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 28 مارس سنة 2011، يتضمن إنشاء القطاع المحفوظ للقصر العتيق لورقلة وتعيين حدوده.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على التقرير المشترك بين وزيرة الثقافة ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التهيئة العمرانية والبيئة ووزير السكن والعمران،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، لا سيما المادة 42 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 10 – 149 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1431 الموافق 28 مايو سنة 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-104 المؤرخ في 29 محرم عام 1422 الموافق 23 أبريل سنة 2001 والمتضمن تشكيل اللجنة الوطنية واللجنة الولائية للممتلكات الثقافية وتنظيمهما وعملهما، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-322 المؤرخ في 9 شعبان عام 1424 الموافق 5 أكتوبر سنة 2003 والمتضمن ممارسة الأعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-324 المؤرخ في 9 شعبان عام 1424 الموافق 5 أكتوبر سنة 2003 والمتضمن كيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، المعدل والمتمم،

– وبعد الاطلاع على رأي اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية في اجتماعها المؤرخ في 17 ديسمبر سنة 2008،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 42 من القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه، ينشأ قطاع محفوظ للقصر العتيق لورقلة، بولاية ورقلة ويسمى "القصر العتيق".

المادة 2 : تعيّن حدود القطاع المحفوظ "للقصر العتيق لورقلة" والذي تقدر مساحته بـ 30 هكتارا وفقا للمخطط وجدول الإحداثيات الجغرافية الملحقين بأصل هذا المرسوم، كما يأتي :

– الشمال : شارع بشيري قدور يتخلله بابي الربيع وعزي،

– الشرق : شارع بابي عبد القادر يتخلله بابي رابعة والبستان،

– الجنوب : شارع باعمرير العربي يتخلله باب أحميد،

– الغرب : شارع بشيري قدور يتخلله بابي أعمر والسلطان.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 23 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 28 مارس سنة 2011.

أحمد أويحيى

الملحق رقم 04 : ملف تصنيف القصر العتيق ورقلة

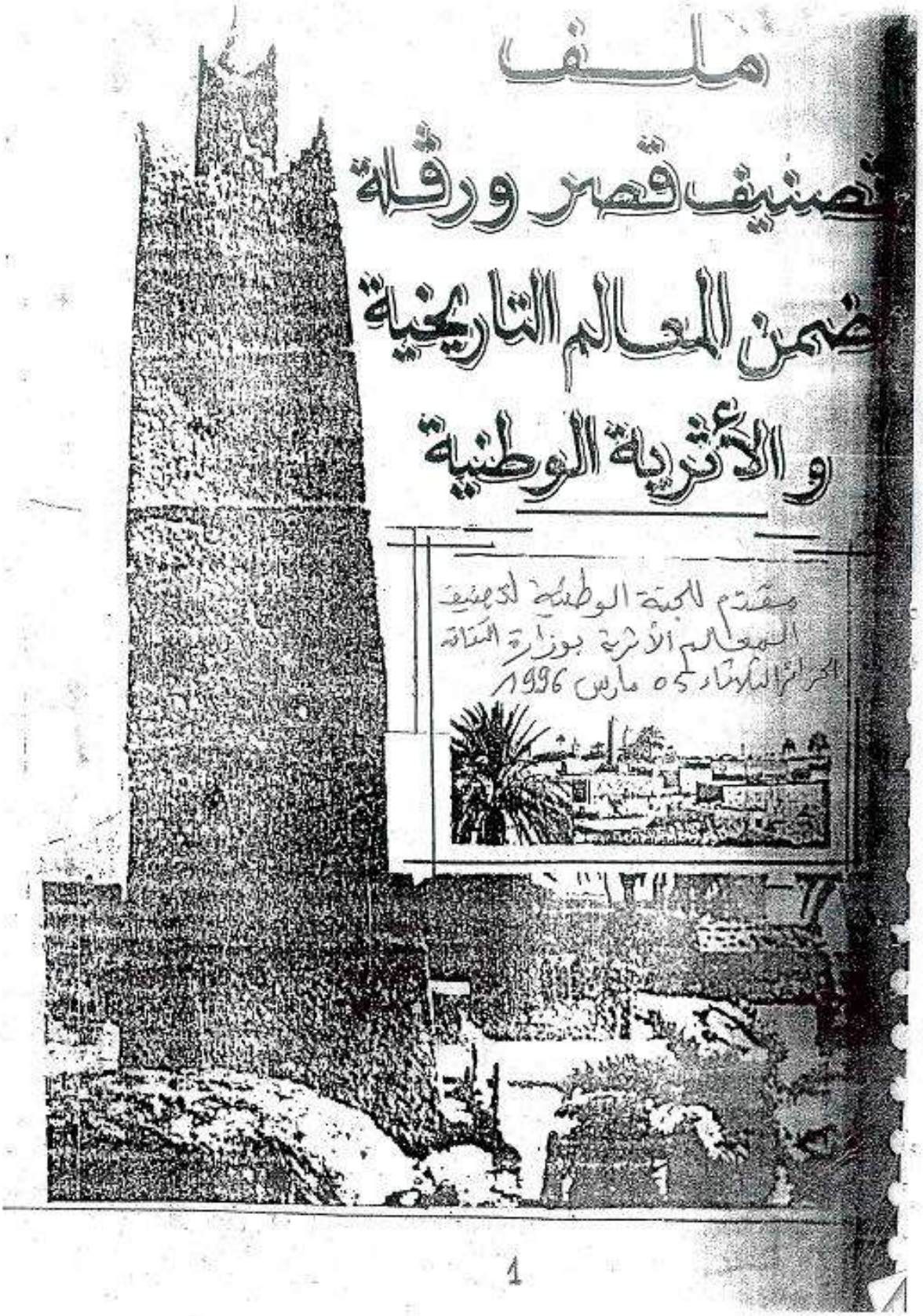

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -

وزارة الثقافة

مديرية التراث الثقافي والفنون التقليدية

إعانة مساعدة

اللجنة الوطنية للمعالم والمواقع التاريخية والأثرية

تصنيف المباني والمناظر التاريخية والطبيعية

1) الموقع	
أ- الولاية الدائرة البلدية	يقع القصر شمال مدينة ورقلة ، ويحده شرقا وغربا وشمالا واحات النخيل أما جنوبا، المدينة الجديدة وهو على جزء من منخفض وادي ميه القديم ، في أعلى مرتفع له . ويتبع إداريا إلى : ولاية : ورقلة دائرة : ورقلة بلدية : ورقلة
ب- إسم الأثر	قصر ورقلة (المدينة القديمة)
د- طبيعة الأثر	المدينة القديمة لورقلة
جـ- المناطق الموصولة للأثر	من المدينة الجديدة : عن طريق الشوارع الرئيسية للمدينة ، وعن طريق أبواب القصر التاريخية و المناطق الإضافية .
2) المعطيات القانونية أ- إسم المالك	- سكان القصر
ب- محيط التصنيف	الطريق الحديث الدائر بالقصر والمزفت ، المقام على أنقاد الخندق القديم الذي كان يحيط بالقصر.
جـ- مدى الرؤية	تمتد الرؤية من الجنوب والجنوب الغربي من الشوارع الحديثة للمدينة ومن الصوامع الثلاثة كأعلى نقطة في القصر والرؤية شاملة فضائيا (بالطائرة) .

ج) التعريف بالأثر أ) الوصف الدقيق	يقع القصر في مكان مرتفع مطلا على واحات النخيل ويتكون من ثلاثة أحياء رئيسية هي : (– بني سيسين ، – بني إبراهيم ، – بني واقين) . وكان يحيط به حصن سميك بني بالجبس وأحجار السطوب الضخمة تتخلله فوهات للرمي ورصد العدو ويصل سمكه في بعض الأماكن إلى متر واحد ، وحول الحصن خندق ، وتتخلله أبواب وهي سبعة (7) لكل باب قنطرة متحركة لعبور الخندق ، وهي : باب السلطان (بوسحاق) ، وباب أحميد ،وباب البستان لبني سيسين ؛ باب عزي،وباب أعمر (لالامنصورة) لبني إبراهيم ؛ باب الربيع وباب رابعة لبني واقين ، ولكل باب حارس يبدأ الحراسة من العشاء إلى الثلث الأخير من الليل أي حتى آذان الصابيح ،قبل طلوع الشمس بنصف ساعة وأجرته عرجون تمر من كل جنان في فصل الخريف وقد هدم الحصن خلال عهد ديغول سنة 1958 م. تحت السور توجد قناتان سريعتان مصنوعتان من الصخور الصم تصل كل قناة بالعين إلى داخل القصر تستعمل في ضرورة الحرب إحداهما تصل بين البستان يستعملها بنوسيسين وبنو واقين ، والأخرى تصل بين كوشي أمام باب لالامنصورة يستعملها بنو إبراهيم،هذا بالإضافة إلى الآبار المحفورة في بعض المنازل والمساجد وبعض الأحياء تستعمل في الضرورة أيضا. وتتخلل أحياء القصر صحون (ساحات) واسعة للتجمع فيها في الوقت المناسب كالحفلات مثلا ،وتوجد شوارع ضيقة ويسأل الإنسان من يملك السقف ؟ يسمى إمتلاك السقف في هذه المدينة بحق النجوم ولإمتلاكه قانون في عرف المدينة وهو أن المنزل الذي يكون إلى الشمال يملك السقف على الذي يليه من جهة الجنوب و أن الذي يكون إلى الغرب يملكه على الذي يليه من جهة الشرق ؛

ونستنتج من هذا أن السكان كانوا يراعون قيمة أخلاقية عظيمة تتمثل في حق من حقوق الجار ، وهو عدم حجب الشمس عنه ، فلو ملك السقف المنزل الشرقي لحجبها على الغربي ،ولو ملكه الجنوبي لحجبها على الشمالي : لأن الشمس وهي مرتفعة تأتي على جهة الشرق والجنوب . وعلى جدران الشوارع و المنازل توجد حفر (كوات) بشكل منحني توضع فيها الفتائل المزيتة للإنارة أو الشموع أو المصابيح التقليدية ،وغالبا ما تكون في (رأس الشارع) أو مفترق الشوارع لتنير بقسط أوفر ؛كما توجد أشجار النخيل داخل القصر في بعض المنازل والمساجد والإحياء .

وتعمقا في ميدان العمران وهندسته في هذه المدينة نتناول دراسة المنازل بالتفصيل فلنأخذ نموذجا منها ؛ على باب البيت تجد آلة من الداخل مثبتة تتحرك أقفها لتدخل في الحفرةالموجودة في الجدار المحادي للباب ، وهما حفرتان ، الأولى لغلق الباب تماما في الليل ، والثانية تجعل الباب شبه مغلوق تسمح بفتح الباب من الخارج وذلك لمنع الريح أو الصبيان من الخروج إلى الشارع، كما يوجد على الباب مقفل له مفتاح وهما نوعان (خشبي أوحديدي) و المفاتيح مختلفة ،وبجانب الباب يوجد جدار لستر المنزل مكونا مدخلا للسقيفة الأولى حيث توجد رحى مثبتة في موضع أعلى من الأرض ، والرحى نوعان المثبتة والمنقولة ، تنقلها العائلة إلى الجنان حيث تقيم في فصل الخريف لجني التمر ، وتتصل بالسقيفة الأولى سقيفة داخلية ثانية بينهما جدار في وسطه فتحة تسمح برؤية الداخل إلى البيت أو الخارج منه ، وفيها توقد النار ويطهى الطعام في فصل الشتاء والأسرة داخلها حول النار يتدفؤون ؛

وإلى الأعلى في السقيفة توجد فتحة لخروج الدخان (مدخنة) ،وفي الجدار منها أيضا توجد رفوف من خشب النخيل عليها توضع الأدوات ، وفي وسط الدار يوجد صحن (حوش) مفتوح وغير مسقف يسمح بدخول الهواء والشمس إلى المنزل ، وبموضع الشمس تعرف الأوقات في النهار ، وبمواقع النجوم تعرف في الليل ،وبين السقيفة والصحن (وسط الدار) يوجد مكان مسقف في وسطه تعلق قربة الماء لوجود الظل ومرور التيار الهوائي مما يساعد على تبريد الماء ، وفي وسط الصحن يوجد بئر مغطى يستعمل عند الضرورة إما للشرب أو لصرف المياه ، والبئر مربوط الحاشية بحجر الصم لكي لا تأكل بالندى والماء .

وإلى ركنة من الصحن يوجد موقد مبني تتصل به قناة إلى أعلى السطح ،وحول الصحن بيوت أمامها جزء صغير مسقف ، وأنت داخل إلى وسط الدار يقابلك رواق على إرتفاع صغير من الأرض فيه تجلس العائلة وتقوم بشؤونها كفتل الطعام أو غزل الصوف والنسيج ...وفيه أو في السقيفة الأولى ينصب المنسج .

وبين البيوت بيت المؤونة وفيه يبنى مخزن التمر مقسم على حسب أنواعه وتحت كل قسم فتحة يخرج منها عسل التمر (الدبس) ، كما توجد في هذا البيت (مطمورة) لخزن القمح والشعير أو التمر أيضا .

وبيت النوم داخله غرفة صغيرة ، ومن البيوت أيضا غرفة للإغتسال ،ومربط الركوب وبجانب المربط يوجد بيت الخلاء وهو مقسم إلى قسمين موقع الجلوس لقضاء الحاجة ، وحوض لردم الفضلات بالتراب وبقايا الحيوان عليه باب معضل بالشارع بقدر دخول الإنسان منحني الظهر والرجلين ممدود لا يفتح إلا عند كنس الحوض .

ويتصل بالمنزل بيت عبارة عن دار صغيرة مخصصة للضيافة فيها كل ذلك ، لها بابان أحدهما متصل بالدار والآخر بالشارع ؛ وللإنارة توجد في الجدران مواضع الفعائل أو الفوانيس أو الشموع أو المصابيح الفحمية .

سقف البيت يرى من الأسفل على شكل أنصاف دوائر خفيفة الإنحناء ، ومن الأعلى مسطح بعد ردم جد سميك والسطح مقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام ، قسم مخصص للحيوانات الأليفة : مثل الماعز والغنم والدواجن الأخرى ،وقسم للأسرة للمصيف وقسم الضيافة مسقف وفيه بيوت وكل ضرورات الإقامة ، بنوافذ إلى السطح أو الشارع وتتصل به سلالم من الشارع فقد يكون سقفه مسطح كالأسفل أو بشكل قبة ويستعمل للضيافة أيضا أو للأسرة عند إشتداد الحرارة ليلا.

أما المساجد فتحفظ بالمخطط الإسلامي من حيث تكوينها من صحن وأروقة وبلاطات وبنائها من أعمدة سميكة وأقواس وقبب وصومعة إما مربعة أو هرمية الشكل مبنية بمواد من المنطقة مثل الجبس وحجر الصم وأنواع أخرى من الأحجار مدعمة بجدوع النخيل المصقولة وخشب بعض الأشجار كما أن الصومعة تدعم بالخشب المعين كما كانت عليه مأذنة المسجد العتيق قبل تجديدها حوالي سنة 1956 م ، ولاتزال إلى يومنا هذا مأذنة المسجد الإباضي على شكلها الأصلي وتوجد في بعض المساجد بيوت لحفظ تمر الحبوس يؤكل في فصل الصيف وينتفع به الفقراء ،ولكل حي رجل يراقب حدود العمران (للمنازل والبساتين) .

فعلى ضوء هذا العرض كله يمكننا الحكم أن إنسان هذه المدينة والجزائر بصفة عامة ذو حضارة عريقة مبنية على قيم أخلاقية عظيمة من خلال الأثر الإسلامي الجلي الوضوح في جانب العمران.

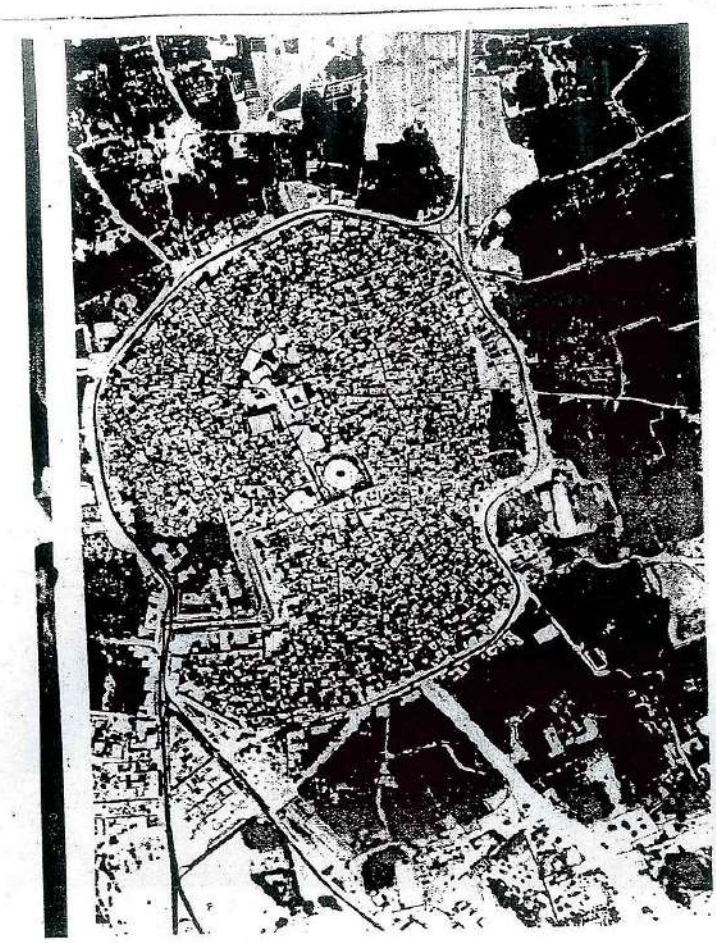

الصـــورة 1

منظـر جـوي لقصـــر ورقلـــة في نهـايـة الستينـات ، يبـــين إرتبـــاط هـــذا القصـــر بشبكـــة مـن الطـرق الحـديثـــة مـع التـوسعـــة الحـديثـــة للمـدينـــة أي (المـدينـــة الجـديدة).

وهـي المنـافـذ الرئيسية التي خطط لهـا الإحتـلال الفـرنسـي ليستـولي على المدينـــة القـديمـــة ، ويفـرض سيطـرتـه عليهـــا .

وهـي كـذلك عمـرانيـا تبيـن السحـابـة الخضـراء التـــي تحيـط بالقصـــر ، وهـي واحـات النخيـــل الخـاصـــة بكـل حـــي من الأحيـاء الثـــلاثـة المكونـــة لهـذا القصـــر، وهـــي مصـدر النشـاط والعيـش للسكـان قـديمـا و إلـى اليـــوم .

PHOTO N° 1 : Vue aérienne du KSAR , dans la fin des anneés 60, elle fait apparaitre la cohésion de ce KSAR avec le réseau actuel des routes malgré l`extention moderne de la ville nouvelle .Ce sont les accées principaux planifiés par l`occupation française pour maitriser la ville ancienne et lui imposer`sa domination.

Au point de vue urbanisme ,la photo montre les espaces verts qui entourent le KSAR: c`est l`Oasis de palmiers, particulière à chacun des 3 quartiers du KSAR , c`est ainsi la source de l`activité et de la subsistance des habitants du KSAR autrefois et encore

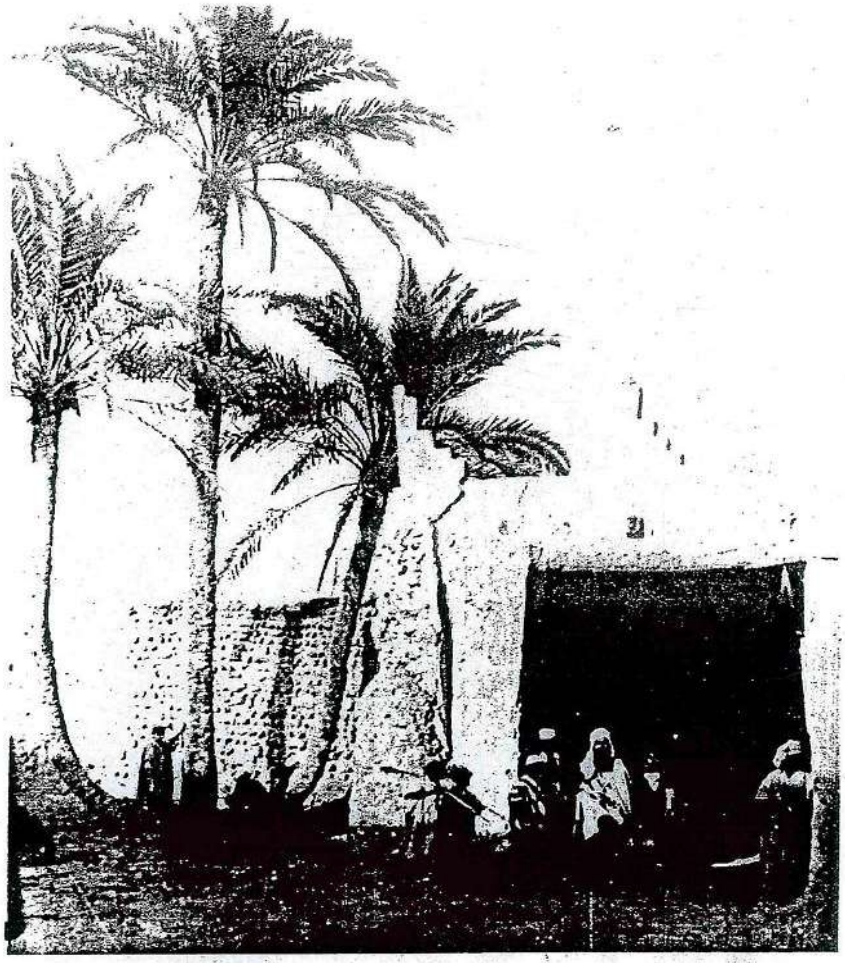

الصـــورة 2

الصلة بين ما هو خارج القصر تتم عن طريق الأبواب التارخية للمدينة وهي تختلف حسب الفترات التارخية من ستة(6)إلى سبعة(7) وبعض الأحيان إلىثمانية(8).

هذه الصورة تمثل الباب التاريخي : البستان ، الموجود في بني سيسين ويتصل به السور المحيط بالقصر ، وهو نموذج لمعمار تصميم بوابات القصر التارخية .والصورة منذ سنة 1950 .

PHOTO N° 2 : La liaison avec ce qui est à l`extérieur du KSAR se fait par les portes historiques de la ville.Leur nombre varie suivant les périodes de 6 à 7 et à 8 à certains moments .

cette photo représente la porte historique de Boustane aux Beni Sissine , grâce à laquelle l`environnement communique avec le KSAR.C'est un spécimen d`architecture des portes historique du KSAR .La photo est de 1950 .

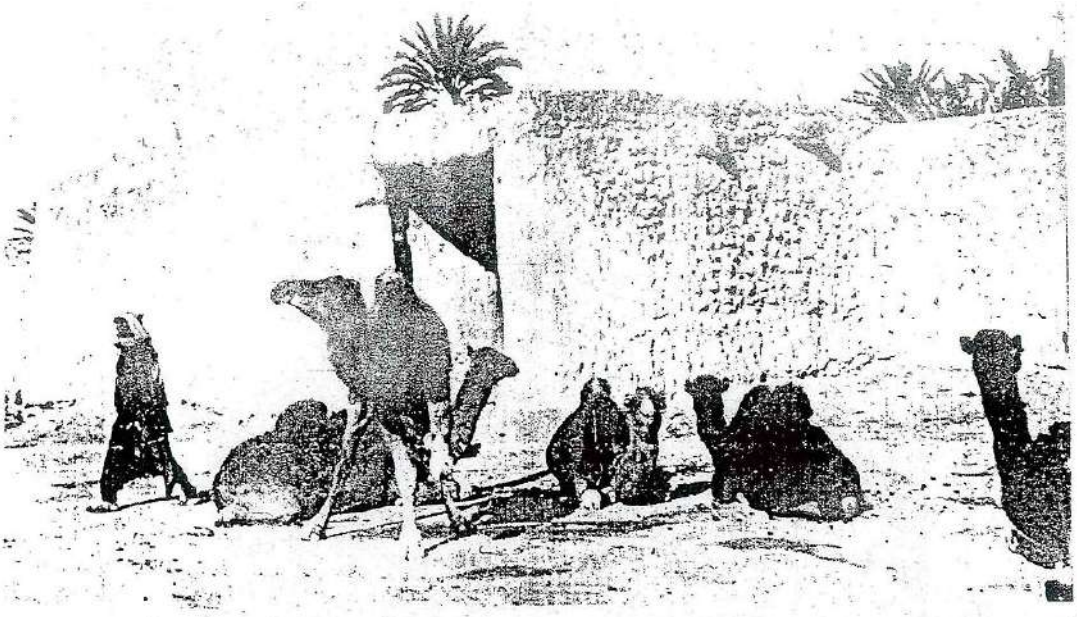

الصورة 04

قديما كانت ورقلة نقطة تلاقي الطرق التجارية المتجهة إلى اقاصي إفريقيا و إلى موانيء البحر المتوسط، فالجمل كان سفينة الصحراء ، و هو الذي حمل لورقلة كل ما كانت تأتي به القوافل من لحم و سمن و شعير و ذهب و فضة و صوف.....

PHOTO 04

Autre fois ouargla était le point de rencontre des routes comérciales, se derigeant vers les éxtrêmes africains et vers les portes de la méditéranée. Le chameau était le vaisseau du desert, il apporta à ouargla tout ce qu'aménent les caravanes en fait de viande, de graisse, d'orge, d'or et d'argent, de laine du sel etc...

الملحق رقم 05 : مظاهر التنمية داخل القصر العتيق ورقلة